الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية


مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان :

# دَوْرّ اَلتَمْوِيلّ اَلمصْرَفِي اَلْموَجَهْ لِلّقِطَاعْ اَلْفِلاَحِي فِي تَحّفِيزْ اَلْنُمُوْ اَلْإِقْتِصَادِي فِي اَلْجَزَائِرْ خِلاَلَ اَلْفَتّرَةَ :

# 2022-2001


**إعـــــــداد الطالبـــــــات :**

- أوريدة لكحل
- رحيل لقصير
- وردة سعيدي

**إشراف الأستاذ الدكتور:**

أحمـــــد نصـــير


## أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د.عادل كدودة | أستاذ محاضر"أ" | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | رئيسا |
| أ.د أحمد نصـــــير | أستاذ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مشرفا ومقررا |
| د. إبراهيم غدير وصيف | أستاذ محاضر"أ" | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | عضوا |

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر وعرفان

أول من يشكر ونحمد أناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والظاهر والباطن

من أغرقنا بنعم لا تعد ولا تحصى،

وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى فله جزيل الحمد والثناء

لله الحمد كله والشكر كله

أن وفقنا وألهمنا الصبر من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نرفع الشكر للأستاذ "أحمد نصير" الذي ساعدنا على إنجاز هذا العمل متمنين له دوام

الصحة والعافية

نقدم شكرنا لكل طاقم وموظفي وأعضاء أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير جامعة الوادي

كما نتقدم بالشكر لزملائنا في الدراسة على الدعم والتحفيز

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والعفاف والغنى الحمد لله

رب العالمين.

# الإهداء

ربي أحمدك حمدا يليق بجلال وجهك العظيم وعظيم سلطانك القدير أنه لا يسعني

في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى الذي تحقق له قلبي باستمرار ضياء

قلبي ونور بصري محمد (ص)

إلى من وهبت شبابها من أجلي وعمرها لعيشي وراحتي والتي أدت دور الأم والأب

في وقت واحد ولم تشعرني بفقدان وغياب الأب في حياتي، نور عيني أمي الغالية حفظها الله ورعاها وبارك في عمرها .

إلى كل إخواني وأخواتي كل باسمه حفظهم الله ورعاهم، وإلى الأهل والأقارب والأصدقاء .

إلى نفسي المقاومة في ظل الهيارات الحياة تستحق كل التصفيق والنجاح وإلى كل من أخبرني أنني أستحق هذه القمة التي كافحت للوصول إليها .

إلى تلك الفراشات التي تزين دروب صداقتنا و زمالتنا "رحيل، فاطمة، ليليا، آية"

من يعرفني من بعيد أو قريب إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تتسعهم مذكرتي

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه

جميع الطلبة المقبلين على التخرج

أوريدة

# الإهداء

إلى الذين فارقوا الحياة ولن يفارقوا الفؤاد أبي الغالي الذي غارت من وصفه أعذب الكلمات قرير العين وسكين الروح وصاحب الفضل بعد الله سبحانه وتعالى لإنجاز هذا العمل اليوم رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى .

عمي و خالي صاحب الوجه الطيب السموح والنفس الشفافة ومثال الحنان رحمهم الله وأسكنهم الجنان .

إلى أمي الحبيبة والصديقة رزقني الله برها وأطال في عمرها وحفظها .

إلى خالتي العزيزة والأم الثانية أمد الله في عمرها وبارك فيها وزوجها رزق الله إلى أختي جهاد وإخواني وشقائق الضحكات والأحزان حفظهم الله جميعا وعاهم إلى بقية الأهل والأحباب والأصدقاء إلى زملاء الدراسة أوريدة " فاطمة " اميرة .

رحيل

# الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أنا هنا بفضل ربي وبفضل والديا الكريمين ألف رحمة على والدي الذي وهب عمره كله من أجلنا ومن أجل راحتنا ومن اجل وصولي لهذه اللحظة وبفضل ربي وبفضله بديت نقطة الصفر التي هي بداية مشواري الدراسي وبفضل ملكة قلبي أمي أطال الله في عمرها التي فعلت كل ما بوسعها من اجل وصولي الى هنا التي تمنت وصولي إلى هدا اليوم وها أنا هنا بفضل تحفيزاتها التي رافقتني طوال حياتي والحمد الله حمداً كثيرا مباركا فيه أقدم لكم إهداء عرفان بمجهوداتي التي قدمتها من اجل هذا اليوم وبما قدمتموه لي من أجل هذا اليوم وإلى إخوتي وزوجي آطال الله في عمرهما جميعا وإلى كل أصدقائي الأوفياء وكل من رافقني في حياتي بقلب طيب وبريء متمني لنا الخير والنجاح وكل من كان سبب في وصولنا إلى اللحظة

اليوم اهدي لكم جميعا مجهودي المتواضع

وردة

# ملخص الدراسة

# ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة التي قمنا بها إلى معرفة دور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2022، وهذا من خلال مساهمته في توفير الأموال والخدمات المالية التي يحتاجها الفلاحون لتحسين وتطوير أنشطتهم الفلاحية.

وقمت معالجة إشكالية الدراسة بتناول فصل أول يتضمن الاطار النظري للتمويل المصرفي الفلاحي والنمو الاقتصادي، وفي الفصل الثاني إلى تحليل البرامج التنموية والتطورات الفلاحية ومؤشرات القطاعات الاقتصادية، من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها تعزيز الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين الكفاءة، فالتمويل المصرفي يسهم في النمو الاقتصادي ن خلال زيادة دخل الفلاحين وتحسين وصول الفلاحين إلى الأسواق، تحسين الإنتاجية، باختصار يعمل التمويل المصرفي الفلاحي على تطوير القطاع الفلاحي، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية :**

التمويل المصرفي، القطاع الفلاحي، النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2022).

## Study summary

This study aims to find out the role of bank financing directed to the agricultural sector in stimulating and supporting economic growth during the period 2001-2022، and this through its contribution to providing the funds and financial services that farmers need to improve and develop their agricultural activities.

The problem of the study was addressed in the first chapter، which includes the theoretical framework of Agricultural Bank financing and economic growth، and in the second chapter to the analysis of development programs، agricultural developments and indicators of economic sectors.through the theoretical and applied study، a number of results were reached، the most important of which are enhancing food security by increasing agricultural production and improving efficiency. bank financing contributes to economic growth by increasing farmers 'incomes and improving farmers' access to markets، improving productivity. in short، Agricultural Bank financing develops the agricultural sector، which contributes to enhancing economic growth.

**Key words:** Banking finance، the agricultural sector، economic growth in Algeria during the period(2001-2022)

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات :


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | – |
| **إهداء** | – |
| **ملخص الدراسة** | – |
| **فهرس المحتويات** | **II** |
| **قائمة الجداول** | **VII** |
| **قائمة الأشكال** | **IX** |
| **المقدمة العامة** | **أ- و** |
| **الفصل الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة** | |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول : التأصيل النظري للتمويل المصرفي الفلاحي والنمو الاقتصادي** | **03** |
| **المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التمويل المصرفي** | **03** |
| **أولا** : مفهوم التمويل المصرفي واهميته وصيغه ومصادره | **03** |
| **ثانيا:** مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي | **09** |
| **ثالثا** : صيغ التمويل المصرفي | **10** |
| **رابعا** : تصنيفات التمويل الفلاحي | **10** |
| **خامسا** : مخاطر التمويل الفلاحي | **16** |
| **سادسا** : شروط نجاح التمويل الفلاحي | **16** |
| **المطلب الثاني : ماهية النمو الاقتصادي** | **18** |
| **أولا** : تعاريف عامة حول النمو الاقتصادي | **18** |
| **ثانيا** : خصائص النمو الاقتصادي | **19** |
| **ثالثا** : أنواع النمو الاقتصادي | **20** |

| | |
|---|---|
| **رابعا** : محددات النمو الاقتصادي | **20** |
| **خامسا** : مقاييس النمو الاقتصادي | **23** |
| **سادسا** : عوائق النمو الاقتصادي | **26** |
| **المطلب الثالث : علاقة التمويل الفلاحي والنمو الاقتصادي** | **26** |
| **أولا** : العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي | **26** |
| **ثانيا** : العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي | **27** |
| **المبحث الثاني : أدبيات تطبيقية للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي** | **29** |
| **المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالتمويل الفلاحي** | **29** |
| **أولا** : الدراسات باللغة العربية | **29** |
| **ثانيا** : الدراسات باللغة الأجنبية | **35** |
| **المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي** | **37** |
| **أولا** : الدراسات المتعلقة باللغة العربية | **37** |
| **ثانيا** : الدراسات المتعلقة باللغة الأجنبية | **42** |
| **المطلب الثالث : الدراسات المتعلقة بالتمويل الفلاحي والنمو الاقتصادي** | **44** |
| **أولا** : الدراسات المتعلقة باللغة العربية | **44** |
| **ثانيا** : الدراسات المتعلقة باللغة الأجنبية | **49** |
| **خلاصة الفصل** | **52** |
| **الفصل الثاني : فعالية التمويل الموجه للقطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2001-2022)** | |
| **تمهيد** | **54** |
| **المبحث الأول : نظرة حول البرامج التنموية، التمويل المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي للفترة(2001-2022)** | **55** |
| **المطلب الأول : نظرة : حول البرامج التنموية للفترة (2001-2022)** | **55** |
| **أولا** : عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2022) | **55** |
| **ثانيا** : عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2001-2022) | **59** |

| | |
|---|---|
| **ثالثا :** عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية (2001-2022) | **63** |
| **رابعا :** عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2001-2022) | **67** |
| **المطلب الثاني : آليات والاطار التشريعي لتمويل المصرفي في الجزائر 2001-2022** | **71** |
| **أولا :** نشأة الجهاز المصرفي | **71** |
| **ثانيا :** هيكل الجهاز المصرفي | **73** |
| **ثالثا:** آليات التمويل المصرفي | **75** |
| **رابعا :** تشريعات والقوانين | **77** |
| **المطلب الثالث : مصادر لنمو الاقتصادي ومؤشرات النمو القطاعات الاقتصادية** | **80** |
| **أولا :** مصادر النمو الاقتصادي | **80** |
| **ثانيا :** مؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية | **81** |
| **المبحث الثاني : انعكاسات التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي** | **85** |
| **المطلب الأول : مراحل تطور قطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2022)** | **85** |
| **أولا :** المخطط الوطني لتنمية الفلاحية (2000-2009) | **85** |
| **ثانيا :** سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014) | **86** |
| **ثالثا :** مخصصات تمويل برامج التنمية الفلاحية في الجزائر (2000-2014) | **86** |
| **رابعا :** المخطط الفلاحي في الجزائر (2015-2020) | **87** |
| **المطلب الثاني : الاطار القانوني وآليات التمويل الفلاحي خلال الفترة(2001-2022)** | **87** |
| **أولا :** الاطار القانوني | **87** |
| **ثانيا :** آليات التمويل الفلاحي | **88** |
| **المطلب الثالث : مساهمة التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي للفترة (2001-2022)** | **91** |
| **أولا :** مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي | **92** |

| | |
|---|---|
| **ثانيا :** مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر | **93** |
| **ثالثا :** تطور مساحة الأراضي المزروعة | **94** |
| **رابعا :** توزيع المساحات الفلاحية في الجزائر | **94** |
| **خامسا :** تطور نشاط الإنتاج النباتي | **95** |
| **سادسا : تطور نشاط الإنتاج الحيواني** | **96** |
| **خلاصة الفصل** | **100** |
| **الخاتمة** | **102** |
| **قائمة المراجع** | **106** |

# فهرس
# الجداول

قائمة الجداول :


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (01-01) | أوجه الإختلاف بين الأموال الملكية وأموال الإقتراض | 08 |
| (01-02) | مضمون برنامج دعم الإنعاش (2001-2004) | 56 |
| (02-02) | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004) | 58 |
| (03-02) | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) | 61 |
| (04-02) | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009) | 62 |
| (05-02) | مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) | 65 |
| (06-02) | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014) | 66 |
| (07-02) | برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016) | 68 |
| (08-02) | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016) | 69 |
| (09-02) | مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020(%) | 81 |
| (10-02) | تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) | 86 |
| (11-02) | تطور المخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي خلال الفترة (2001-2016) | 90 |
| (12-02) | مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في الفترة (2009-2015) | 92 |
| (13-02) | مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر (2000-2020) | 93 |
| (14-02) | مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر في الفترة (2009-2015) | 94 |
| (15-02) | تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2016-2018) | 97 |

# فهرس الأشكال

| رقم الشكل | العنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (01-01) | تصنيفات التمويل الفلاحي | 15 |
| (01-02) | نسب توزيع الإنعاش الاقتصادي على القطاعات للفترة 2001-2004 | 57 |
| (02-02) | هيكل الجهاز المصرفي الجزائري | 74 |
| (03-02) | موقع القرض المصغر من خارطة القطاع المالي | 75 |
| (04-02) | تدفق المنتجات والتدفق المالي ضمن سلسلة القيمة | 77 |
| (05-02) | مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 (%) | 83 |
| (06-02) | توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر لسنة 2021 | 94 |
| (07-02) | يوضح تطور انتاج الحبوب | 95 |
| (08-02) | يوضح انتاج توزيع الحمضيات | 96 |
| (09-02) | تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2016-2018 | 97 |
| (10-02) | تطور الثروة الحيوانية في الجزائر (2000-2020) | 98 |

# المقدمة العامة

يعتمد الإقتصاد على عدة عوامل أساسية لنموه واستدامته، ومن أبرز هذه العوامل توفر الإمكانيات الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي. يظهر دور التمويل المصرفي كواحد من العوامل المحورية، حيث يساهم في تعزيز النمو في القطاعات الفلاحية ويرتبط بشكل وثيق بتنمية هذه القطاعات. التمويل المصرفي ليس مجرد جزء من حزمة مدخلات الإنتاج الفلاحي، بل هو عنصر أساسي يسهم في استدامة وتطوير هذه القطاعات، اذ يمثل الوسيلة الأساسية لتوفير رأس المال والقروض والخدمات المالية الأخرى التي يحتاجها المزارعون لزيادة انتاجيتهم وتحسين أدائهم في القطاع الفلاحي. ويساهم التمويل المصرفي أيضا في تأمين الأمن الغذائي للمجتمع وتحقيق ترقية في الإقتصاد وزيادة نموه بشكل مستدام.

لقد شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات تنظيمية، سواء من خلال التشريعات أو الهياكل أو البرامج، وذلك وفق لمتطلبات التغير الإجتماعي والتحولات الإقتصادية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي صدرت عدة قوانين لتنظيم ودعم القطاع الفلاحة، بهدف إعادة النظر في دور الفلاح وزيادة رفاهيته من خلال استغلال كامل إمكانيته المتاحة. شهدت البلاد تحولا تدريجيا من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد السوقي، مما دفع الحكومة إلى تنفيذ برامج تنموية موجهة نحو القطاع الفلاحي، وذلك عبر عدة مراحل من الإصلاحات والبرامج التنموية. وإنطلقت هذه الجهود ببرنامج الإنعاش الإقتصادي في الفترة من 2001 إلى 2004، ثم تتبعه برنامج التنمية من 2010 إلى 2014. هذه البرامج ركزت على دعم الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية، وشملت مجموعة واسعة من تدابير والمبادرات لتعزيز القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في الإقتصاد الوطني.

لتعزيز النمو الاقتصادي، يتعين زيادة الدخل الحقيقي وتوفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية. يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة في مستوى الإنتاج ويتأثر بشكل كبير بالتمويل المصرفي والقطاعات الفلاحية. يسهم التمويل الموجه للقطاع الفلاحي بشكل في دعم النمو الاقتصادي، حيث تلعب المصارف دورا مهما في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق لنمو الاقتصادي. على الجانب الآخر، يعزز تطور البنوك والنمو في القطاعات الفلاحية زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام.

يلعب التمويل المصرفي الفلاحي دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصاي في القطاع الفلاحي، حيث يساعد على توفير رأس المال اللازم للمزارعين لزيادة أنتاجهم وتحسين كفاءة الإنتاج، كما يساهم في تحسين التكنولوجيا والبنية التحتية الفلاحية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل. بالإضافة لدعم المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل في القطاع الفلاحي والقطاعات المتصلة به.

❖ **الإشكالية الرئيسية :**

وبناء على ماسبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

**مامدى فعالية التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2022 ؟**

ومن أجل إحاطة بجميع جوانب البحث قمنا بتقسيم الإشكالية الئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالي :

- ما المقصود بالتمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي ؟ وماهي آلياته واجراءاته ؟
- ما العلاقة بين التمويل التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي ؟
- ما هو واقع التمويل المصرفي في ظل البرامج التنموية في الجزائر ؟
- ما هي مراحل تطور القطاع الفلاحي وآليات تمويل خلال فترة الدراسة ؟
- هل حققت سياسة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في الجزائر وفق الأهداف المنوط بها ؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على الأسئلة تم صياغة الفرضيات التالية :

- توجيه التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر يمكن أن يعزز القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية وجودة المنتجات الفلاحية.
- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد تسري من التمويل المصرفي باتجاه النمو الاقتصادي.
- إذا تم توجيه التمويل المصرفي في الجزائر تحت البرامج التنموية نحو القطاعات الحيوية مثل الفلاحية.
- اعتمدت على تقنيات حديثة، مما أدى إلى توفير آليات تمويل متنوعة تشمل القروض والتمويل المصرفي الملائم بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.
- حققت سياسة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في الجزائر وفق الأهداف المنوط بها.

❖ **مبررات وأسباب إختيار الموضوع :**

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في الدراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ماهو موضوعي وما هو ذاتي (شخصي)، حيث يمكننا حصرها فيما يلي :

**– الأسباب الذاتية** : الميول الشخصي للبحث في مواضيع التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي وملائمة موضوع الدراسة مع تخصص في المسار الدراسي الجامعي "اقتصاد نقدي وبنكي".

**– الأسباب الموضوعية** : والمتمثلة في :

– إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع والعناوين الحديثة.

– إزالة الغموض عن كيفية تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الفلاحي.

❖ **أهداف البحث** :

تستهدف هذه الدراسة إلى التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر لزيادة النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة 2001-2022، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها في ما يلي :

– التعرف على البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2001-2022.

– تحليل فعالية التمويل المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2022.

– عرض المسار القطاع الفلاحي في الجزائر.

❖ **أهمية البحث** :

– تحليل الواقع التمويل المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

– مدى مساهمة البرامج التنموية في حل معرقلات الإقتصادية.

– إظهار ومعرفة الأسباب التي تؤثر على نجاح وفشل القاعدة الإقتصادية.

ومن هنا تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع دور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي، وترجع أهمية اختيارنا البحث إلى أن موضوع يلقى في الحاضر اهتمام صعيد دولي.

❖ **حدود الدراسة** :

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني:

إطار المكاني: رأينا أن هذه الدراسة تخص بالجزائر كونها مرت بمراحل فيما يخص إقتصادها 2001-2022.

إطار الزماني: فقد حددت الفترة ما بين 2001-2022 التي شاهدت تطورات حول ما يتعلق بنشاط اقتصادها.

❖ **وسائل جمع البيانات والمعلومات** :

سنقدم في دراستنا مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، نختصرها في :

– **الوسائل النظرية** : متمثلة في المسح المكتبي والبحث الالكتروني في شكل كتب، مقالات، اطروحات ...الخ.

– **الوسائل عملية** : تقارير سنوية، بنك الجزائر، وزارة المالية، ديوان الوطني للإحصائيات، كذلك استشارة شخصية بعض الأساتذة في مجال الدراسة للاستفادة العلمية فيما يخص كل ما يتعلق بالدراسة سواء جانب نظري، تحليلي بالإضافة إلى الجانب القياسي.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة** :

للإجابة على الإشكالية الجوهرية المطروحة استخدمنا منهجين المنهج الوصفي النظري والمنهج التحليلي التطبيقي :

– **المنهج الوصفي** : ويعتمد على الظاهرة وتحليل عناصرها والمتمثلة في البحث الإطار النظري من خلال التطرق للمفاهيم النظرية حول النظام المالي والتجاري، وكذلك التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي والركائز التي يقوم عليها.

– **المنهج التحليلي** : اما المنهج التحليلي او المنهج التطبيقي تم التطرق إلى التعرف على القطاع الجهاز وكيفية تمويله للقطاع الفلاحي في الجزائر، مع نظرة على البرامج التنموية للفترة 2001-2022 ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحليل تمويل الفلاحي في الجزائر والياته ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي.

❖ **هيكل الدراسة** :

أنجزت هذه الدراسة وفقا لما تمليه مقتضيات البحوث في المجال، حيث جاء على شكل مقدمة وكانت عبارة عن مدخل للموضوع وفصلين الأول نظري والثاني تطبيقي وخاتمة وجملة من التوصيات.

– **الفصل الأول** : بالأسس النظرية للتمويل المصرفي الفلاحي والنمو الاقتصادي وعرض الدراسات السابقة، وقد قسم إلى مبحثين يتناول الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة لكل من التمويل المصرفي الفلاحي والنمو الاقتصادي، حيث تطرقنا في المطلب الأول مفاهيم عامة حول التمويل المصرفي الفلاحي والمطلب الثاني تحدثنا عن النمو الاقتصادي أما الطلب الثالث ذكرنا فيها علاقة التمويل الفلاحي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيهتم بالدراسات السابقة المنجزة والمتعلقة بالموضوع.

– **الفصل الثاني** : دراسة تحليلية حول فعالية التمويل الموجه للقطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول نظرة حول البرامج التنموية من خلال ثلاث مطالب. الأول نظرة حول البرامج التنموية للفترة 2001-2022 أما المطلب الثاني آليات والاطار التشريعي للتمويل المصرفي والثالث مصادر النمو الاقتصادي ومؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية، والمبحث الثاني تحدثنا عن اعكاسات التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي من خلال ثلاث مطلب، المطلب الأول عن مراحل تطور قطاع

الفلاحي خلال الفترة 2001-2022 أما المطلب الثاني الاطار القانوني وآليات التمويل الفلاحي خلال الفترة 2001-2022 وفي المطلب الثالث عن مساهمة التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي للفترة 2001-2022.

# الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

**تمهيد :**

في العديد من البلدان، يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية التي تسهم بشكل كبير في دعم النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتلعب خدمات التمويل المصرفي دور حيويا في توفير السيولة والتمويل اللازم للمزارعين والمستثمرين في هذا القطاع، مما يعزز الإنتاجية، وتوفير برامج تمويلية مبتكرة وتحفيزية، بالإضافة إلى إجراءات تشجيعية من قبل حكومة، يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز دور القطاع الفلاحي كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي وتحسين مستوى المعيشية في المجتمعات المحلية.

وسنحاول تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول : التأصيل النظري للتمويل المصرفي الفلاحي والنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني : أدبيات تطبيقية في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي**

## المبحث الأول : التأصيل النظري للتمويل المصرفي الفلاحي و النمو الاقتصادي

في القرن الحالي، اتسعت رؤيتنا لأهمية التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي، حيث تزايدت الدراسات والأبحاث التي تسلط الضوء على دور البنوك و المؤسسات المالية في تعزيز النمو. و تعتبر هذه المفاهيم التي نشأت عنها في فهم التحديات و الفرص التي تواجه القطاع، لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في القطاع الفلاحي، وبهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمفهومي التمويل المصرفي من جانب و النمو الاقتصادي من جانب آخر.

### المطلب الا ول: مفاهيم عامة حول التمويل المصرفي

يتم في هذا الجزء من المطلب التعرف على مفهوم التمويل الفلاحي، إضافة إلى تطرق لتصنيفات هذا التمويل في الاقتصاديات الدولية.

**اولا : مفهوم التمويل المصرفي وأهميته وصيغه ومصادره :**

هناك عدة تعاريف للتمويل المصرفي، ونذكر منها :

**1. تعريف التمويل المصرفي** : هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي) حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها من طرفين، يقوم مقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك مقابل عائد يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في: الفوائد، العمولات والمصاريف.[1]

وكما يعرف التمويل المصرفي على أنه «توظيف الموارد المصرفية كالودائع و غيرها وتقديمها في شكل تمويل للمؤسسات والشركات العامة والخاصة والأفراد».[2]

وبشكل آخر فالتمويل المصرفي هو «إتاحة فرص التمويل لوحدات العجز المالي للحصول على حاجاتهم من الأموال، إما في شكل قروض مقابل فوائد، كما تقدمها المصارف التقليدية متى توفرت الضمانات الكافية لسداد قيمة القرض، بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذي توجه إليه هذه الأموال، أو في شكل تمويل بالمشاركة أو

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني:القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ، ص:25.

[2] محمد الحسن محمد أحمد الخليفة، **مقال بعنوان : تطور أداء التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة 2006–2016**، مجلة المصرفي، الصادرة عن :بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان، العدد84، جوان 2017، ص:04.

المضاربة كما تقدمها المصارف الإسلامية متى توفرت الدلائل على جدوى المشروع وعدم مخالفته للشريعة الإسلامية».[1]

**2. أهمية التمويل المصرفي** : يعتبر التمويل المصرفي أحد الدعامات الرئيسية في أي مشروع كان والتي لا يمكن الاستغناء عنها. ويمكن حصر الأهمية الكبيرة للتمويل المصرفي في النقاط التالية :[2]

– تأسس أهمية التمويل المصرفي من خلال ضرورة توفير رأس المال اللازم للعمليات الإنتاجية، الاستثمارية، التسويقية....إلخ.

– تتجلى أهمية التمويل المصرفي في القدرة و المساعدة في تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال الدراسة الصحيحة للمشاريع المراد تمويلها، كما يساعد على انجاز المشاريع المعطلة والجديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

– مساعدة المؤسسة على تسوية توازنها المالي، ويساعدها أيضا على تحقيق أهدافها من أجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت لها كالأبنية أو استبدال المعدات والألات، ويعتبر أيضا كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه به احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي.

– يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المجمدة سواء داخل الموسسة أو خارجها، ويوفر احتياجات التشغيل و يزيد من الدخل، ولهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة. ذلك أنها المحدد لكفاءات المستخدمين القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثلا يتناسب مع تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر. مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

– يسهم التمويل المصرفي بتوزيع المواد المالية المتاحة للقطاع المصرفي على جميع الوحدات والمشاريع الاقتصادية تبعا لاحتياجاتها، بما يسهم بتحقيق التنمية الاقتصادية متوازية، تخدم السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.

---

[1] محمد الطاهر الهاشمي ،**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية** ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة 7أكتوبر، ليبيا، 2010، ص:55.

[2] عبدالله بلعيدي،" **للتمويل برأس المال المخاطر– دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة** "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007)، ص :10.

- يسهم التمويل المصرفي في زيادة حجم الإنتاج، من خلال إنشاء مشاريع زراعية وصناعية جديدة، وتطوير الموجودة منها، الأمر الذي يتطلب موارد مالية كبيرة تفوق موارد المشاريع الذاتية، لذلك تلجأ المشاريع للاقتراض من المصارف.[1]

- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.[2]

- توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر.

- خلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات.

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع.

- تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق المشاريع الجديدة.

- خلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات.

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع.

- تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق المشاريع الجديدة.

- يساهم التمويل المصرفي في إعطاء الحركة والحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.

- مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع.

- العمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص، وذلك عن طريق توفير فرص العمل للأفراد وتوفير الأموال بين أيديهم ومساعدتهم على تحقيق جميع حاجاتهم الأساسية، وكذلك قد يصلوا إلى تحقيق رغباتهم الرفاهية، فعندما يملك الفرد الأموال التي تسد حاجته الأساسية عندها يتجه إلى الكماليات والرفاهية.[3]

- يعد التمويل المصرفي استثمارا ذو جاذبية لإدارة المصرف لما يحققه من أرباح.

---

[1] عمر أمين مزروك محمد وحازم صبحي البني، **مقال بعنوان : أثر التمويل المصرفي على نتائج المحلي الإجمالي في العراق دراسة قياسية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الصادرة عن كلية ادارة أعمال، جامعة الجنان، لبنان، العدد : 61، المجلد : 17، 2022، ص : 308.

[2] جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، **القروض المصرفية والتمويل (2)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص : 72.

[3] حنين العتوم، **مقال بعنوان : ماهو التمويل البنكي ؟**، على الرابط : https://e3arabi.com، تاريخ الاطلاع : 25 أفريل، 2024، على الساعة 12:51،تاريخ النشر : 29مارس 2021، ص :01.

**3. صيغ التمويل المصرفي** : صيغ التمويل المصرفي تشمل عدة أنواع مختلفة تستخدمها البنوك و المؤسسات المالية لتقديم التمويل للعملاء. من بين أهم صيغ التمويل المصرفي :

**1.3. التمويل بالمشاركة** : وهو"عقد بين طرفين أو أكثر، يكون فيه العمل ورأس المال شراكة بين طرفين أو عدة أطراف، ويكون الربح على أساس الاتفاق بنسبة مئوية، والخسارة تكون على قدر حصص رأس المال المقدم من كل طرف ودون تقصير من أحد الطرفين أو الأطراف".[1]

وتأخذ المشاركة ثلاث أشكال :[2]

- المشاركة الثابتة.

- الشاركة المتغيرة.

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.

**2.3.التمويل بالمضاربة** : وهي عبارة عن عقد يبرم بين طرفين، يقدم أحدهما المال أي الحصة النقدية، والثاني العمل على الحصة العينية، ويطلق على الأول صاحب أو رب المال، والثاني المضارب بالعمل.[3] وهنا يتم تقسيم الأرباح حسب ما يتفق عليه وتحدد بنسب معينة، وفي حالة تحقيق الخسارة يتحملها صاحب المال وحده ولا يتحمل المضارب أي شيء.

**3.3.التمويل بالمزارعة** : وتعرف المزارعة بأنها عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها و يقومان باقتسام الزرع بينهما، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض و العامل عليها، و بقدر الفقهاء أيضا على جواز شركة المزارعة باعتبارهاعقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة.[4]

---

[1] أحمد علاش ومسعود دراوسي، **مداخلة بعنوان : النشاط المصرفي بدون فوائد "أسلوب المشاركة نموذجا "**، الملتقى الدولي الثاني حول: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالي والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2009، ص : 08.

[2] **مقال بعنوان : صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**، على الرابط : https://ar.m.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع : 25 أفريل، 2024، على الساعة 14:55، تاريخ النشر : ديسمبر 2018، ص : 01.

[3] عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، **المضاربة كما تجريها المصارف الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص : 08.

[4] نسرين عبد الحميد نبيه، **الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2010، ص : 225.

**4.3. التمويل بالمساقاة** : هي معاقدة على دفع الأشجار إلى من يصلحها، بنصيب شائع معلوم من الأشجار. وسميت بذلك لأن أهم الأعمال التي تصلح بها الأشجار هي السقي. قال ابن قدامة : "هي مفاعلة من السقي، وسميت مساقاة لأن أهل الحجاز أكثر حاجة شجرهم إلى السقي، لأنهم يستقمون من الآبار."[1]

و تسمى أيضا – المعاملة – و بعضهم يسميها – المعاملة في الثمار–.

**5.3. التمويل بالمرابحة** : هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم وهي أحد بيوع الأمانة وتقوم أساسا على كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة به.[2]

وصيغة المرابحة أن يذكر البنك للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما، وصورتها أن يقول البنك : أنا اشتريت هذه السلعة مثلا بمائة وبعتها إليك بما اشتريتها به وزيادة قدرها عشرة، فيقول المشتري : قبلت ذلك.[3]

**6.3. التمويل بالسلم** : وهو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا.[4] ويطلق عليه البيع الفوري الحاضر الثمن لأجل البضاعة أو فيه يقوم البائع بالحصول من المشتري على ثمن البضاعة، ثم تسليمها آجلا، ومن هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلا، في حين تتم عملية التسليم البضاعة إلى العميل لاحقا.

**7.3.التمويل بالإجارة:** وهو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه تحت اسم التأجير، وفي هذه العملية يشتري البنك تجهيزات أو معدات ويقوم بإيجارها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط إيجار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنك أما صيانتها فتكون على المستأجر مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة.

---

[1] آمال زقاري، **مقال بعنوان : التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – الصادرة عن : مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المركز الجامعي تيبازة، العدد 04، الجزائر، جانفي 2018، ص : 39.

[2] فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2007، ص :172.

[3] محمد محمود المكاوى، **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009، ص : 52.

[4] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص : 78.

**8.3. التمويل بالاستصناع:** وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء[1] العقارات، حيث يقوم بإيجار مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

**4. مصادر التمويل المصرفي** : يمكن تصنيف مصادر التمويل المصرفي على أساس :[2]

**1.4. تمويل داخلي** : ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها. مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح.

**2.4. تمويل خارجي** : ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات.

وإذا ما اردنا أن نحدد أي مصدر من هذه المصادر التمويلية هو الأفضل، فلا نستطيع ذلك بالشكل النظري المطلق. إذ لكل مصدر ظروفه إضافة إلى مزاياه وعيوبه. والجواب يعتمد إذا على العلاقة التفضيلية ما بين المخاطر والمردود فالاختيار إذا فيها يعتمد على تقدير الشخص المسؤول، وبشكل عام فإنه يوجد محددات للاختيار بين المصادر التمويلية المصرفية : [3]

– ما يفرضه الممولين من قيود أثناء طلب التمويل المصرفي.

– ما يفرضه الممولين مواعيد لتسديد وإن كان ذلك يتناسب مع التدفقات النقدية الداخلة أم لا.

– تحديد تكلفة كل نوع من أنواع التمويل، إذ أن لكل مصدر تمويلي تكلفة خاصة به، ولا بد من مقارنة ذلك مع العائد المتوقع على الاستثمار، فيتم إختيار المصدر التمويلي ذو العائد الإستثماري المرتفع والتكلفة المنخفضة.

– حجم الأموال التي ترغب المنشأة في الحصول عليها، وإمكانية تلبيتها من مصادر مختلفة.

**الجدول رقم (01–01) : أوجه الاختلاف بين أموال الملكية وأموال الإقتراض**

| أوجه المقارنة | أموال الملكية | أموال الإقتراض |
|---|---|---|

[1] ميمونة داودي، مقال بعنوان: البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة(عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا) الصادرة عن: كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2،العدد:02،المجلد:05،الجزائر،ص:193.

[2] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص :26 ،27.

[3] طارق الحاج، نفس المرجع، ص : 27.

| | | |
|---|---|---|
| **الأولوية في الدخل** | تكون بعد حصول أموال الإقتراض علة نسبة دخلهم ثم تليها أموال الملكية | الأولوية في الحصول على الدخل |
| **مقدار الدخل** | تكون متغيرة | تكون الفوائد المتحصل عليها محددة وثابتة |
| **نوع الدخل** | يطلق عليها الأرباح | يطلق عليها الفائدة |
| **التأكد من الدخل** | الربح الذي يحصلون عليه غير مؤكد | نسبة الفائدة تكون متأكد منها |
| **الإستحقاق** | لا توجد مواعيد إستحقاق | لها مواعيد إستحقاق |
| **السيطرة** | أصحاب أموال الملكية لهم حق التصويت | أصحاب القروض ليس لهم هذا الحق |

**المصدر** : هناء شويخي، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في** الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : بنوك ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2013/2012) ص : 22.

**ثانيا : مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي :**

وهناك مجموعة من التعاريف نوردها في :

التمويل الفلاحي هو «كيفية الحصول على رأسمال واستخدامه في القطاع الفلاحي فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأسمال الذي تحتاجه الفلاحي وفي الاستعمالات المثلى في الإنتاج الفلاحي. وعبارة رأسمال هنا تستخدم للدلالة على القيمة النقدية لما يحويه القطاع الفلاحي من أرض ومباني و آلات وحيوانات. ويهتم التمويل الفلاحة أيضا بدراسة المؤسسة المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأسمال والعمل وحتى الأرض متيسرة للفلاحة».[1]

ويشير التمويل الفلاحي على أنه «البحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأسمال الذي تحتاجه الفلاحة، حيث يدرس إمكانيات توافر الأموال من مصادر مختلفة. وهو بذلك يهدف إلى حل مشكلة الندرة التي

[1] جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص : 62.

تواجه رأسمال الفلاحي، وكيفية استخدامه الاستخدام الأمثل بغرض زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاع الفلاحي والتقليل التكاليف الإنتاجية وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على القطاع الفلاحي».[1]

وهي عبارة «عن قروض قصيرة الأجل، تقدم في الغالب الفلاحين بغية تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري».[2]

كما يمكن تقديم تعريف آخر للتمويل الفلاحي بأنه «عملية منح الفلاحين للأموال الضرورية من أجل الاستغلال الأمثل لأراضيهم وكذا استصلاح أراضي جديدة بتمكينهم من اقتناء الآلات والمعدات اللازمة، أجهزة الري، المبيدات والبذور».[3]

**ثالثا: صيغ التمويل الفلاحي :**

تتمثل صيغ التمويل في القطاع الفلاحي في :

**1. التمويل الذاتي** : والذي يعد الطريقة المثلى خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين غالبا ما يتجهون إلى أفراد من العائلة كما يتجه القليل منهم إلى مستثمرين خواص (مؤسسات صغيرة، تجار....).

**2. قروض التمويل** : والتي بموجبها يقدم الممون تسهيلات الدفع للزبائن التي تتوفر فيهم شروط الأمانة.

**3. البيع المسبق للمنتج** : والذي يتم أساسا بالنسبة لأشجار المثمرة (الفواكه المختلفة).

**4. الشراكة مع أقسام الإنتاج** : والتي تخص أساسا المزروعات السنوية وتربية الحيوانات، تتم بين صاحب الأرض وصاحب المال على أن يتم اقتسام الإنتاج حسب شروط المتفق عليها مسبقا.[4]

**رابعا : تصنيفات التمويل الفلاحي :**

يمكن تصنيف التمويل الفلاحي من خلال :[1]

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الإقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2013، ص : 155.

[2] نور الدين كروش وابراهيم لجلط، **مداخلة بعنوان : التمويل الفلاحي" كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية"**، الملتقى العلمي الوطني حول : دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، المدية، الجزائر، تاريخ الانعقاد : 10مارس،2018 ، ص :08.

[3] نور الدين كروش، **مقال بعنوان : دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن : المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد: 08، العدد : 04، جانفي 2019، ص :526.

[4] مريمة العرابي وسارة ناسو،" **إنعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، (مذكرة لشهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2017/2016)، ص : 14.

**1. تصنيف حسب استعمالاتها الرئيسية** : وذلك من خلال:

**– القروض العقارية** : والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في المزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

**– القروض الإنتاجية** : وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

**– قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية** : وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

**– القروض الاستهلاكية** : تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

**2. تصنيف حسب الأغراض والأهداف** : ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

- قروض الزراعات المروية.
- قروض الزراعات البعلية(المطرية).
- قروض الثروة الحيوانية.
- قروض المكينة الفلاحية.
- قروض التصنيع الفلاحي.
- قروض الإسكان الريفي.
- قروض التسويق الفلاحي.

**3. تصنيف حسب الجهات المستفيدة** : وتشمل ما يلي :

[1] هناء الشويخي،"**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة تحليلية وتقيمية)**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، السنة الجامعية2013/2012)، ص : 27، 30.

- قروض الأفراد.

- قروض التعاونيات.

- قروض الشركات.

- قروض القطاع العام.

**4. تصنيف تبعا لنوع المحصول** : وتشمل العديد من الأصناف :

- البستنة.

- المحاصيل الحقلية.

- الثروة "الماشية بأنواعها".

- الثروة السمكية.

- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

**5. تصنيف حسب نوع الضمانات** : وتتضمن ما يلي :

**– قروض غير منقولة** : وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل**– قروض مضمونة بأموال منقولة** : وهذه خاصة بالقروض التي تكون بالرهن الأموال المنقولة من المحاصيل والجرارات.[1]

**– قروض مضمونة بأموال غير منقولة** : تشمل القروض التي تكون مضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات.

**6. تصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض** : وتشمل مايلي :

[1] عاشور مزريق وعائشة أعميش، **مداخلة بعنوان : الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمة الزراعية المستدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول : "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "،جامعة المدية، الجزائر، المنعقد يومي : 28–29 أكتوبر، 2004، ص : 430.

– **القروض الإيجابية** : وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخله يمكن من إبقاء مبلغ القروض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.

– **القروض المحايدة** : وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لأخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.

– **القروض السلبية** : وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

**7. تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين** : لهذا النوع عدة أنواع وهي :[1]

– قروض الأقارب أو المعارف.

– قروض المستثمرين الافراد.

– قروض المصارف التجارية.

– قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.

– قروض مصارف الجمعيات التعاونية.

– قروض الوسطاء والتجار.

– قروض شركة التأمين.

**8. تصنيف حسب آجال القروض** : ويتكون التصنيف من ثلاثة أنواع :[2]

– **التمويل قصير الأجل** : وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتخفيض أهدافه في السيولة والربحية.

[1] هناء شويخي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 29،30.

[2] إيمان معوش ونسيمة بورحلة، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الموسم الجامعي 2015/2014)، ص ص : 66،67.

– **التمويل متوسط الأجل** : هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات، [1] ويرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ.

– **التمويل طويل الأجل** : تمثل أموال الملكية أي التمويل طويل المدى هو المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة والمشاريع ذات الإنجاز الحد.

[1] عبد العزيز النجار،**أساسيات الإدارة المالية** ،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص : 475.

**الشكل رقم (01-01) : تصنيفات التمويل الفلاحي**

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ما سبق.

**خامسا : مخاطر التمويل الفلاحي** :من بين مخاطر التمويل الفلاحي نجد :[1]

– تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة) والبيولوجية (الحشرات، الأمراض) على المحصول ما يعرضه للكثير من المخاطر، الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.

– طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.

– عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة، حيث أن المردودية الإنتاجية خارجة عن نطاق التحكم المزارع نظرا للظروف التي قد تحدث فيمكن أن تكون المردودية عالية أو يحدث خلل فتكون

المردودية منخفضة، أما بالنسبة لقانون تناقص الغلة ينص على تناقص العائد بعد وصول معدل الربح لنقطة معينة وبقاء العوامل الأخرى ثابتة.

– عدم القدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فوائد القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض وينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله على سداد القرض.

– وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلائمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

**سادسا : شروط نجاح التمويل الفلاحي** : حتى يكون التمويل الفلاحي ناجح عليه أن يراعي الأسس التالية :[2]

– تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.

– أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسبة لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.

---

[1] دلال بن سمية، **مداخلة بعنوان :سياسة لتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول :"سياسات التمويل المصرفي وأثرها على الاقتصادوالمؤسسات"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، تاريخ الانعقاد :21-22 نوفمبر، 2006، ص:03.

[2] دلال بن سمية،" **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر1990–2000(دراسة حالة بنك BADR)**"،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية :2004)، ص ص : 32،33.

– منح الإئتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقتهم على الإقتراض.

– على المؤسسة المقترضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقتراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.

– يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أوعن طريق التسويق المنظم للمنتوجات.

– يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

– يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلفة مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

– يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا لدفع.

– يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

**المطلب الثاني :ماهية النمو الاقتصادي**

سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم و العناصر المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

**اولا : تعاريف عامة حول النمو الاقتصادي :**

توجد عدة تعاريفات للنمو الاقتصادي :

هو زيادة في القدرة الإنتاجية لاقتصاد بلد معين مع مرور الوقت، ويقاس عادة بالزيادة في قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد معين خلال فترة زمنية محددة.[1]

وقد عرفه "**simon kuznets**" * : النمو الاقتصادي يعني الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل ويعني وجود إتجاه مستمر غير متأرجح للنمو، ويحفز إنتاجية الفرد عبر مدة طويلة من الزمن.[2]

ويشير على الربط بين النمو الاقتصادي والتغيرات الإيجابية في الناتج المحلي الخام لاقتصاد معين، على أن يرتبط النمو الناتج بتحسن مستويات نمط الحياة[3].

ويعرف النمو الإقتصادي بأنه : تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا.[4]

❖ **وفي ضوء المفاهيم السابقة يمكن استخلاص الآتي :**

- بدأ النمو الاقتصادي على الحدود أوائل القرن التاسع عشر وتسارع في فترة بعد الحرب العالمية الثانية.

- هي الزيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن.

- يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية.

---

[1] نضال أبو سويرح، **تقرير بعنوان : ماهو النمو الاقتصادي؟**، على الرابط : https://www.ultrasawt.com، تاريخ الاطلاع : 27 أفريل 2024، على الساعة :14:11، تاريخ النشر: 15مارس 2024، ص :01 .

* كان اقتصادي وإختصاصي إحصاء، وديمغرافي، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971، وساهم تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016، ص :18 .

[3] Second ، **The New Palgrave Dictionary of Economics**، David N. Weil، Howitt،. peter P : 231.، 2008،Edition. Eds. Steven N. Durlauf and Lawrence E. Blume. Palgrave Macmillan

[4] محمد بوبكر وهجيرة مكاوي، **مقال بعنوان : تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة دفاتر بوادكس، الصادرة عن : المركز الجامعي نور البشير البيض، العدد : 01، المجلد : 10، جوان 2021، ص : 203.

– وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[1]

ويمكن إعطاء تعريف شامل : النمو الاقتصادي هو زيادة في القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، ويعكس القدرة على زيادة الإنتاج والدخل وخلق فرص العمل، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشة وتقدم الدول

**ثانيا : خصائص النمو الاقتصادي :**

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة وتتمثل خصائصه على النحو التالي:

– النمو الاقتصادي لايهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد بثمار النمو الاقتصادي.

– النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.

– النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية.

– يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.[2]

– النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

– تتم عملية النمو الاقتصادي بطريقة عشوائية وعفوية.[3]

– يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية التطبيقية**، جامعة الإسكندرية، 2000، ص ص : 50،51.

[2] عبد الله بلوناس،"**الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**"، (اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : مالية ونقود، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الموسم الجامعي : 2005/2004)، ص : 27.

[3] سهيلة حسيب، "**دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي(دراسة قياسية حالة الدول المغرب العربي)**"، (اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بو الصرف، ميلة، الموسم الجامعي : 2021/2020)، ص ص : 93،94.

**ثالثا : أنواع النمو الاقتصادي** : يمكننا تمييز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي : [1]

**1. النمو الاقتصادي التلقائي** : يحقق النمو الاقتصادي التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي ويكون للدولة في هذه الحالة دورا مساعدا ومكملا للسوق.

**2. النمو الاقتصادي العابر** : يحدث النمو الاقتصادي العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة تكون خارجية ويتميز بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النوع تتميز به معظم البلدان النامية.

**3. النمو الاقتصادي المخطط** : ينتج عن النمو الاقتصادي المخطط بسبب عملية التخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، ويكون إطار هذا النمو هو السيادة الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءا على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**4. النمو الاقتصادي الموسع** : النمو الاقتصادي الموسع يتسم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

**5. النمو الاقتصادي المكثف** : النمو الاقتصادي المكثف يتسم بنمو الدخل بقدر يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أي أن المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[2]

**رابعا : محددات النمو الاقتصادي** : إهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر فترات الزمن :

**1. الاستقرار السياسي** : يقصد بالاستقرار السياسي على أنه الميل لحدوث تغيير في السلطة التنفيذية، إما عن طريق وسيلة دستورية أو غير دستورية. وبالتالي، يجب دراسة ما إذا كان الميل المرتفع للانهيار التنفيذي يؤدي إلى الحد من النمو. وتقوم هنا حجة قوية تتعلق بهذه النظرية الكامنة وراء هذه العلاقة ، وذلك على أساس آثار عدم اليقين على القرارات الاقتصادية الإنتاجية، مثل الاستثمار، والإنتاج أو توريد العمالة؟ ويرتبط الميل العالي لتغيير الحكومة مع عدم اليقين بشأن السياسات المحتملة للحكومة الجديدة، قد يتردد الأعوان الاقتصاديين الأكثر نفورا من المخاطر

[1] محمد بوبكر وهجيرة مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص : 204.

[2] صدر الدين صوايللي، "**النمو والتنمية التجارة الدولية في الدول النامية**"، (اطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص : اقتصاد سياسي، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي : 2006/2005)، ص ص : 27،28.

في اتخاذ المبادرات الاقتصادية أو ربما يقررون الخروج من الاقتصاد، من خلال الاستثمار في الخارج. كما يفضل المستثمرين الأجانب بيئة سياسية مستقرة أقل غموضا ومع انخفاض في سياسة عدم اليقين بشأن حقوق الملكية.[1]

وهكذا، لابد من توفر الحد الكافي واللازم من الاستقرار السياسي الذي يحفز الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، ويدفع معدلاته نحو الارتفاع. فمن المعلوم، أن الاضطرابات والحروب والأزمات وكثرة الانقلابات على أنظمة الحكم، تشكل عوامل مثبطة لعملية خلق المناخ الاستثماري المناسب الذي يمكن أن يساعد على النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي.

**2. القطاع المالي** : يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو:

– تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.

– يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار.

– يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

– يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، مثل تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة.

ومن الراجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي، على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنويع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى.[2]

**3. رأس المال البشري** : ركزت الدراسات على اهمية تراكم رأس المال البشري بصورة مشابهة لتراكم رأس المال المادي، إضافة إلى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري(التعليم والمهارات) أو التي ترفع من مستوى التقدم التقني (الإبتكارات)، وقد تم تحليل دور التعليم في عملية النمو الاقتصادي، وقد حددت هذه

---

[1] Cariolle -Joel، **Mesurer l'instabilité macroéconomique Applications aux données de recettes d'exportation 1970–2005**، Document de travail، France، Mars 2012. ، p : 03. développement intemational (**FERDI**) sur le : ، fondation pour les études et recherches

[2] Jean - Philippe cotis، **comprendre la croissance économique** (**Analyse au niveau macroéconomique– sectorial – de l'entreprise**) : ، éditions de l'ocde، France، 2004.، p : 45.

الدراسات طريقتين يستطيع من خلالهما الاستثمار التعليمي المساهمة في النمو.الأولى: يستطيع رأس المال البشري المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي. بهذا المعنى، يستطيع تراكم رأس المال البشري مباشرة توليد نمو الناتج. الثانية : يستطيع رأس المال البشري المساهمة في زيادة التقدم التقني حيثما يسهل التعليم الإبتكارات، نشر وإعتماد التكنولوجيات جديدة. وفي هذه الطريقة، يؤثر مستوى رأس المال البشري على الإنتاجية.[1]

**4. سعر الصرف** : يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف سينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات. وتبعا لأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثار توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ووفقا لفكر الهيكليين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. وهذا التأثير الانكماشي للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي أو من خلال زيادة تكاليف الإنتاج(جانب العرض) وبالنسبة لهذا الأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الإنتاج. فإذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج ولا تستطيع العناصر المتوافرة محليا أن تحل محل الواردات منها(وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول النامية)، ينتج عن تخفيض العملة المحلية زيادة حادة في تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلبا على الناتج الحقيقي.[2]

**5. الادخار المحلي الإجمالي** : يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية. فالادخار يعتبر محددا هاما للنمو، وزيادته من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مقبول من النمو.[3]

---

[1] Maria jesusfreire –Serén، **Human capital accumulation and economic growth**، Investigaciones Economicas، Spanish Economic Association، fun – daci on SEPI Quintana ، Vol ، Issue : 03،:25 ، September2001،Spain ، pp :585 ، 586.

[2] تغريد محمد الغندور،"**المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر**،"(أطروحة دكتوراه غير منشورة، صادرة عن : كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم : الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، الموسم الجامعي : 2013/2012 )، ص : 27.

[3] تغريد محمد الغندور، نفس المرجع، ص ص : 30،31.

**6. الاستقرار الاقتصادي الكلي** : في الوقت الحاضر، يسود الافتراض القائل بأن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب النمو والاستثمار والإنتاجية في الاقتصاد، بحيث يرتبط الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يعتبر هذا الأخير ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، لأنه يزيد الادخار الوطني والاستثمار الخاص ويحسن الصادرات وميزان المدفوعات، وأيضا يحسن القدرة التنافسية. كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام وظيفة حرة وتنافسية للأسعار، وإقامة بيئة اقتصادية آمنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون لاستقرار الاقتصاد الكلي دور جد فعال. ومن جهة أخرى، يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي مطلبا ضروريا لنجاح التحرر وسياسات الإصلاح المالي والتعديل. وهناك العديد من العوامل التي توصف على أنها المحددات المحتملة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل عدم الاستقرار في معدلات التضخم، والسياسات المالية غير الصحيحة، وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي وعلاقة الصرف. إن العوامل المذكورة هي عقبات خطيرة أمام النمو الاقتصادي.[1]

**خامسا: مقاييس النمو الاقتصادي :**

**1. الدخل الوطني** : لقياس النمو الاقتصادي التعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول ذلك أن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر،في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر إضافة إلى عدم الاستفادة منه إذا انتشرت الهجرة من و إلى الدولة.[2]

**2. متوسط الدخل** : يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية، وهناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.[3]

وهنا طريقتان لقياس النمو الاقتصادي وهما :

---

[1] Hassan Karnameh haghighi et al، **the effect of macroeconomic instability on economic growth in iran**،re – search in applied economics، 2012، usa ، lssue : 03، vol : 04، p : 40.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص : 51.

[3] **وسائل قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ( معاير الخل )**، على الرابط : https://mail.almerja.com ،تاريخ الاطلاع :29/ 04/ 2024،على الساعة : 11:18 ، ص : 01.

**1.2. معدل النمو البسيط** : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:[1]

**معدل النمو= (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)÷(الدخل الحقيقي في الفترة السابقة).**

**مثال افتراضي** : متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما كان 500 دولار في عام 2005 ارتفع 600 دولار في عام 2006 فإن :[2]

معدل النمو في هذا البلد =(600–500÷500)×100= 20%

أي أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل 20%.إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو من الدخل بين فترتين متتاليتين.

**2.2. معدل النمو المركب** : يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه هما طريقة النقطتين وطريقو الانحدار.[3]

وفقا لطريقة النقطتين لدينا المعادلة التالية :

$$YN = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{YN}{Y0}} - 1$$

حيث ان :

$CM_C$ : نمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين اول و اخر سنة في الفترة

$Y_0$ : الدخل الحقيقي لسنة الأساس

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص : 59.

[2] على الرابط : https://www.univ-soukahras.dz ، تاريخ الاطلاع : 2024/04/29، على الساعة : 14:01، ص : 01.

[3] محمد عبد القادرعطية و رمضان محمد أحمد مقلد ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص : 280.

YN: الدخل الحقيقي لاخر الفترة (N)

اما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي :

$$I_{nyt} = A + CM_{ct} \quad \Longrightarrow \quad CM_{ct} - I_{nyt} - A$$

حيث *ان* :

$I_{nyt}$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في سنة (t)

$A$ : الثابت

$t$=الزمن

$CM_{ct}$==معدل النمو المركب في السنة (t)

**3. الدخل الوطني الكلي المتوقع** : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.[1]

**4. معادلة سنجر" Singer"** : وضع " **سنجر**"* معادلة النمو الاقتصادي التالية : D = SP-R حيث أن (D) : هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل(S) : معدل الإدخار الصافي، وأما (P) :فهي إنتاجية رأس المال في حين تمثل (R) : معدل نمو السكان، حيث قام سنجر بإفتراض أن S = 6%من الدخل الوطني، P = 0.2% ،R = 1.25%.

فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بتدهور، رغم أن افتراضات سنجر كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان

[1] محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون،**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2007، ص : 98.

* وضح الاستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي عام 1952 و عبر عنها بأنها دالة لثلاث عوامل .

بعض الدول ادخار نسبة أكبر 6%، وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن من 0.2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.[1]

**مثال إفتراضي** : إذا كان معدل الإدخار الصافي كنسبة من الدخل القومي في اقتصاد ما =6%، وإنتاجية الاستثمارات الجديدة في هذا العام =2%، ومعدل النمو السنوي للسكان =1.25%.[2]

**المطلوب** : أوجد معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (D) .

$$D=SP-R$$

$$D= (0.06\times0.02)-1.25= -0.05 \times 100= -5\ \%$$

وهذا يعني أن الدولة النامية تحقق معدلا سالبا للنمو.

**سادسا : عوائق النمو الاقتصادي :**

هناك عدة عوائق قد تعترض النمو الاقتصادي للدول و تشمل ما يلي :[3]

نظرا لضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية، لذلك فإن هناك تشكيك في إحصائياتها الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل، وهو ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد.

وفي حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف عند حسابه من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأنه حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج.

**المطلب الثالث : علاقة التمويل الفلاحي والنمو الاقتصادي**

**اولا : العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي** : يمكن إيجاز طبيعة واتجاه العلاقة السببية التي تربط تطور القطاع الفلاحي بالنمو الاقتصادي كما يلي : [4]

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية**"، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ، 2012، ص : 250.

[2] https://www.univ-soukahras.dz، مرجع سبق ذكره، ص : 01.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 247،248.

[4] حاكمي بوحفص وأخرون، **مقال بعنوان : دراسة العلاقة بين التطور الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة : 1990-1919 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد: 01، المجلد : 05، ص ص : 114، 131.

**1. التطور الفلاحي يسبب النمو الاقتصادي (فرضية العرض القائد)** : يرى أن التطور المالي هو من يعزز النمو الاقتصادي، وهو من أهم رواد هذا الإتجاه *Schumpeter حيث أكد على أن الوساطة المالية تلعب دورا في عملية التطور الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق أثرها الإيجابي على الرفع من إنتاجية رأس المال، أي التخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية والتطور التكنولوجي، كما يرى أن القطاع المصرفي يساعد في عملية التطور الاقتصادي عن طريق زيادة العرض النقد والتقديم الإئتمان الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتكوين رأس المال، أي أن التطور الفلاحي هو الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

**2. النمو الاقتصادي يسبب التطور الفلاحي (فرضية الطلب التابع)** : أي أن التطور الفلاحي هو محصلة للنشاط الاقتصادي الكلي حيث يتطلب التوسع المستمر مزيدا من خدمات الأدوات المالية، فخلال عملية التنمية، يؤدي النمو في متوسط الدخل الفرد إلى النمو الأسرع في الأصول المالية، أي أن اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى نظام فلاحي.

**3. العلاقة التبادلية** : ترى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين تتجه من القطاع الفلاحي إلى النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية أو في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، في حين تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور الفلاحي في الدول المتقدمة أو في المراحل المتأخرة من التنمية، أي أن النمو الاقتصادي يعمل على تطوير النظام الوساطة المالية المربح، كما أن تأسيس نظام فلاحي كفؤ يؤدي لنمو الاقتصادي أسرع، أي أنه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور القطاع الفلاحي ومن تطور القطاع الفلاحي إلى النمو الاقتصادي.

**4. الحيادية** : يرتكز هذا الاتجاه على كون القطاع الفلاحي مستقل تماما على النمو الاقتصادي وبالتالي فإن أي منهما لا يؤثر على الآخر، بحيث أنه يوجد بعض الباحثين الذين لم يتوصلوا لوجود علاقة ذات مغزى بين تطور الفلاحي والنمو الاقتصادي في بعض الدول أمثال الباحثين.

**ثانيا : العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي :**

اهتمت الدراسات المختلفة بالعالقة بين الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأنه التغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والدخل القومي والخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية

* جوزيف ألويس شومبيتر، عالم امريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

محددة، عادة يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، وهناك مقاييس معلمات أخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة التراكم رأس المال المادي وما إلى غير ذلك.[1]

ووفق ل -(Smith and Benciveca (1991) ، يتم إنتاج السلع الإستهلاكية في الاقتصاد من خلال رأس المال والعمل فرجل الأعمال يقترض من البنك ليستثمر رأس المال في الأعمال التجارية ويستخدمه لتوظيف العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم الإئتمان إلى قسمين :

- الإئتمان المقدم للقطاع الخاص.

- الإئتمان المقدم للقطاع العام.

أما (Levine and Kunt-Demiguc (2008)، يركزان أهمية تخصيص لإئتمان للقطاع الخاص بدلا من الوساطة المصرفية كلها، وبالمثل يلاحظ al et Beck (2005)، أن الإئتمان المقدم للقطاع الخاص يعتبر كمؤشر جيد لنمو الاقتصادي، ويمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها الإئتمان على النمو الاقتصادي كالتالي : عند النمو نسبة الإئتمان هذا يعني أن المستهلكين قاموا بإقتراض أكثر وبالتالي الاستثمار أكثر ويؤدي ارتفاع الاستهلاك والاستثمارات إلى خلق فرص عمل ويؤدي ذلك كله إلى النمو كل من الدخل والأرباح، ومن أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الإئتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة، وتفعيل عملية خصخصة قطاع المصرفي وتحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد.

[1] الأمين بالصالحي وعبد المنعم بن جابر، "**أثر التمويل المصرفي *على* النمو الاقتصادي في حالة الجزائر خلال الفترة : 1990-2018، استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL** " ، (رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الموسم الجامعي : 2020/2019)، ص : 14.

## المبحث الثاني : أدبيات تطبيقية للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي

تعتبر الدراسات السابقة مصدرا أساسيا لمعرفة والفهم في الدراسة البحث، حيث تشمل الأبحاث والمقالات العلمية والكتب. تساعد هذه الدراسات على فهم النتائج السابقة وتحديد الفجوات والمسائل التي يمكن استكشافها وسنتناول في هذا المبحث مجموعة من الدراسات باللغة العربية والأجنبية.

### المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالتمويل الفلاحي

في هذا المطلب سنحاول التطرق لبعض الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الفلاحي باللغتين العربية والأجنبية :

**اولا : الدراسات باللغة العربية :**

من بين الدراسات التي تناولت موضوع التموبل الفلاحي باللغة العربية نجد :

- **دراسة زكريا جوفي (2019) : والمعنونة ب أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000–2018**، الصادرة عن : مجلة مجاميع المعرفة في علوم الاقيصادية، جامعة بسكرة.

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أثر دعم وتمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة 2000، ومن أجل تحديد هذا الأثر حاولنا نمذجة المعطيات المتوفرة لدينا من خلال الإنحدار الخطي المتعدد، وفي الأخير أن القطاع الفلاحي له تأثير لكنه ضعيف على معدلات البطالة، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، وهذا من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي : **ما مدى تأثير دعم القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر؟**

وأهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة القياسية وجدنا أن البطالة استجابة للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي لكنها استجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى الدعم و التمويل المقدم منذ سنة 2000، كما أنه بالرغم من استحداث ما يقارب 0.5 مليون منصب عمل فلاحي دائم خلال الفترة 2000-2018 أصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الكلية لا تتعدى 10 بالمئة بعدما كانت20 بالمئة سنة 2001، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي

يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

- **دراسة لخميسي الواعر(2019) : الموسومة ب دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000–2016**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات مالية، جامعة غرداية.

وكان هدف هذه الدراسة إبراز مكانة القطاع الفلاحي في برامج التنمية الوطنية في الجزائر، محاولة قياس أثر سياسات الدعم في تمويل القطاع الفلاحي في ولايتي أم البواقي وخنشلة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث عرفت الأخيرتين مجموعة من البرامج التقنية المتعلقة بتنمية وتطوير الفلاحة بالمنطقتين وكذلك البرامج المتعلقة بتنويع مصادر التمويل الفلاحي بالولايتين، في هذا السياق تتبلور الاشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها من خلال السؤال الرئيسي التالي : **ماهي فعالية سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي بولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 200–2016 ؟**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

– يختلف القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، من حيث التعقيد في الإنتاج والتوزيع ما يجعله يحظى بأهمية بالغة، وهذا لدى جميع دول العالم .

– إن سياسة دعم التمويل تعد شرط أساسي للتنمية الفلاحية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا راجع للمخاطر العالية التي تكتنف دورة الإنتاج الفلاحي.

– إن الدولة الجزائرية خصصت مبالغ مالية ضخمة لتمويل القطاع الفلاحي، عبر سياسات الدعم المعلن عنها خلال الفترة 2000–2016، غير أنها لم توفق في بلوغ الأهداف المخططة ، خاصة منها ما يتعلق بالارتقاء بالشعب الفلاحية الإستراتيجية.

– إن سياسة دعم التمويل الفلاحي في الجزائر تفتقر إلى التنسيق بين كل من الدولة ممثلة بأجهزتها والبنوك من جهة والفلاحين من جهة أخرى، ما أدى إلى تواجد فجوة بين كل الأطراف تؤدي إلى تأخر تنفيذ العمليات المالية.

– تتميز إجراءات تمويل الفلاحين بالطول والتعقيد، حيث يتطلب الحصول على قرض في إطار سياسة الدعم، إلى ملف ضخم وطول فترة الدراسة للمشروع،وهذا راجع لتعدد الأطراف التي تقوم بمنح الموافقة على طلب القرض ونعني هنا مديرية المصالح الفلاحية والبنك.

– إن الفلاح الجزائري لا يزال محروما من الخدمات المالية المتوسطة والطويلة الأجل، واقتصار البنك على تمويل التعاونيات وأصحاب رؤوس الأموال وتهميش مختلف الفئات خاصة صغار الفلاحين، ما أثر سلبا على توسيع الاستثمارات الفلاحية.

– لا يزال القطاع الفلاحي يعاني من قلة الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية كالسدود، الطرقات، وغيرها من المشاريع العمومية، التي تعد الركيزة الأساسية للتنمية الفلاحيةفي الجزائر، والتي تساهم في التفعيل السياسة التمويلية.

– هناك غياب شبه كلي في التطبيق المعايير الاقتصادية فيما يخص قرارات التمويل الفلاحي، وإنما هي قرارات سياسة، ما يجعلها تفتقد للفعالية الاقتصادية.

– يمكن تقييم سياسة الدعم الحكومي لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، على أنها خطوة إيجابية بالنسبة للفلاحة الجزائرية، وهذا من خلال الإضافة التي قدمها هذه السياسة فيما يخص مختلف الشعب الفلاحية، وهذا ما تؤكده مختلف المؤشرات المتعلقة بالإنتاج الرأسمال الفلاحي.

من خلال هذه الدراسة تم توصل إلى مجموعة من التوصيات ومن أبرزها :

– ضرورة تفعيل آلية الرقابة، للحد من الممارسات غير السليمة في تسيير مبالغ الدعم الممنوحة للفلاحين والتي توجه لغير الغرض المؤسسة لأجله لدى بعض الفلاحين بالولايتين.

– ضرورة التخفيف من الضمانات المتعلقة بتمويل الاستثمار الفلاحي، وهذا من أجل توسيع دائرة المستفيدين من هذا النوع من التمويل.

– ضرورة التوجه نحو دعم المخرجات الفلاحية، لأنها أصبحت تشكل عائق كبير بالنسبة للفلاح وخاصة تسويق المنتجات في ظل الوفرة وقت جني المحاصيل.

– ضرورة إدراج التمويل غير الرسمي للفلاحى في الدائرة الرسمية، وهذا كونه يشكل مصدرا هاما في تمويل الفلاحين بالولايتين.

- **صفية حميدة قمداني والعربي غويني (2021) : والمعنونة ب دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**، الصادرة عن : مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الجزائر03، الجزائر.

حاولت هذه الدراسة لمعرفة مختلف التدابير المتخذة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر والعراقيل التي تواجهها، إظهار الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية الاقتصادية، إلى أن القروض الفلاحية تساهم بشكل معتبر في دعم المستثمرات في الفلاحية وأن المنتوج الفلاحي الجزائري في ارتفاع متواصل بالتوازي مع زيادة حصيلة هذه القروض.

إلا أن التمويل هذا القطاع يمثل إشكالية في حد ذاتها أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا نتيجة للصعوبات التي تعترضه، وانطلاقا من هذا الإنشغال يأتي هذا البحث في محاولته للإجابة على هذه الإشكالية والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي : **كيف يمكن للمنظومة البنكية أن تدعم القطاع الفلاحي في الجزائر ؟**

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها :

– إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة من أهداف المنظومة البنكية لتمويل القطاع الفلاحي وذلك بالاعتماد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك المختص بالفلاحة بصفة مباشرة عبر تحسين شبكاتها ومعاملاتها النقدية واستحداثها.

– الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي، بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية، ومنح القروض الفلاحية الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الفلاحي.

– تمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري واربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

– يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض استغلال وقروض استثمار على شكل قرض الرفيق وقرض التحدي، وهي قروض مخصصة للقطاع الفلاحي تكون أسعار الفائدة الخاصة بها مدعمة من طرف الدولة، حيث تمنح للفلاح الذي لديه بطاقة فلاح تثبت انتسابه لتعاونية الحبوب والباقول الجافة بشرط بعد انتهاء الموسم وقيام الفلاح بعملية الحصاد،ويقوم هذا الأخير ببيع محصوله إلى هذا الأخير ببيع محصوله إلى هذه التعاونية وهي هيئة وطنية رسمية مكلفة بتسيير وبإعادة توزيع المحاصيل على الأسواق الداخلية.

وكما تناولت مجموعة من التوصيات والاقتراحات باعتبار أن ضرورة تعزيز مكانة القطاع الفلاحي ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية وإبراز دور القطاع البنكي في توفير الفلاحة عن طريق قروض من أجل تحقيق التنمية المحلية، فاقترحت التالي :

– السعي لتحقيق فائض اقتصادي عن طريق تحديث القطاع الفلاحي أو عن طريق إعادة استثمار الأرباح المحققة في هذا القطاع حتى يستطيع أن يشكل مصدرا مهما للحصول على النقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر بحد ذاته بالنسبة للفلاحة مساهمة في تمويل التنمية وبالتالي إحلال الصادرات النفطية بالصادرات الفلاحية.

– الاهتمام بتنشيط البحوث والتطبيقلت الخاصة بانتخاب وتسمية وتصنيف المحاصيل والعمل على إنشاء مراكز الاختيار وتقويم وتخزين وحفظ حبوب اللقاح لتكون في متناول الفلاحين في الوقت المناسب.

– العمل على تشجيع بعض مراكز البحوث المهتمة بالهندسة الفلاحية والإمكانية على الإنتاج وتطوير خطوط متكاملة لتصنيع منتجات ذات جودة.

– التقييم المرحلي للسياسات الفلاحية المطبقة بحصر النتائج المحققة والعقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف.

- **مجدولين دهينة (2017) : والموسومة ب استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه ،الصادرة عن :العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود وتمويل، جامعة بسكرة.

جاءت هذه الدراسة للبحث في إمكانية ضبط إستراتيجية تمويل للقطاع الفلاحي، والتي يجب على الجزائر أن تنتهجها للحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبئتها من جميع المصادر الذاتية والخارجية، مع حسن التوقيت لضمان زيادة مداخيل الفلاحين ومكافحة الفقر والسعي للإنضمام إليها، وعدو إستقرار الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات، فإن هذا الأمر يثير التساؤلات عديدة تمثل الإشكالية هذا البحث :**ماهي استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بالنظر لخصائصه القائمة والاثار المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟**

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالآتي :

– استمرار تفتت الحيازات الصغيرة في الجزائر، يعني بأن صغار الفلاحين يشكلون الأغلبية في هيكل إنتاج القطاع الفلاحي، وهذا بدوره يؤثر على إمكانية التوسع الأفقي لغايات زيادة الانتاج الفلاحي و يبرر جزءا من العجز الغذائي في مادة القمح.

– إن معظم قروض البنك للقطاع الفلاحي هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

– إن التجار والوسطاء في أسواق الجملة لا يساهمون في عمليات التمويل الفلاحي إلا بمقدار ما يحقق مصالحهم أولا، وهذا يعكس ضعف التنسيق بين الحلقات ذات العلاقة بالإنتاج والتسويق الفلاحي.

– أن منح البنك لقروض الفلاحة بدون فوائد يتحملها الفلاح تعكس المساهمة المتواضعة لدعم الدولة للقطاع الفلاحي.

– في المستثمرات الفلاحية غالبا ما يتنازل الفلاحون عن استخدام التكنولوجيا الحديثة لقلة مداخيلهم، وعدم كفاية رأس المال مما يسبب أضرار للمشاريع الفلاحية في جميع المراحل، ويؤدي إلى ضعف تنافسيتها.

– يطغى على تمويل سلسلة القيمة الفلاحية في الجزائر مشكل عدم تقدير الفلاحين لقيمة توفر رأس المال العامل قبل بدء عملية إنتاج، وهم يبدؤون البحث عن الموارد المالية بعد بدء عملية الإنتاج وغالبا ما يجدون أنفسهم يفتقرون لجودة الخدمات والآلات.

قد توصلت الدراسة مجموعة من التوصيات فكانت الفكرة إنشاء مكاتب للإرشاد الفلاحي تكون في شكل تعاونيات ينتسب إليها الفلاحون وأصحاب الحيازات الصغيرة الذي لا يمكنهم إدارة مزارعهم بشكل جيد، فيقمون بتوكيل أشخاص أصحاب كفاءات حيث يقوم المكتب بضم مجموعة من الحيازات الفلاحية لإنتاج منتوج معين ذو كثافة عالية مثل الحبوب وبالتالي ستكون التكاليف منخفضة وعملية الإشراف تحت سيطرة جهة واحدة، فلا يتدخل أصحاب المستثمرات إلا كعمال إن رغبو في ذلك باتقان حسب صيغ الاستثمار والتمويل الفلاحي الاسلامي، ويتحصلون في آخر الموسم الفلاحي على عائد جراء تأجيرهم للأرض أو جهدهم المبذول، يحسب بتراضي جميع الأطراف، و تنفيذ برامج إرشادية للمسؤولين تكون ميدانية للاطلاع على الواقع الحقيقي للقطاع الفلاحي.

**ثانيا : الدراسات باللغة الأجنبية :**

من هنا يمكننا توضيح الغرض من الدراسة و أهميتها :

- **Hurrit Aisha (2020) : tagged with agricultural financing system in Algeria**، published by : Algerian Journal of Legal and Political Sciences، University of Algiers.

حيث هدفت هاته الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي بحاجة ملحة للتمويل الذاتي والخارجي، فالمستثمر الفلاحي يلجأ للتمويل الخارجي في كثير من الأحيان لأن التمويل الذاتي لا يكفي لتسديد نشطاته، لأنه يعتمد على الأموال الخاصة، بينما التمويل الخارجي يعتمد على القروض البنكية والتمويل التعاوني.إن التمويل الفلاحي يعد العملية إقتصادية ضرورية لإنتاج والتنمية الفلاحية، فهي تعبر عن تدفق مالي في شكل نقود بين صندوق التمويل مهما كانت الجهة المكثفة به والنشاط المستفيد من تلك الأموال، وقد يكون الغرض من التمويل هو الإستثمار، كما قد يكون هو التسيير مهما كانت الطبيعة القانونية له.

وحددت الباحثة توجهات حالية للتمويل الفلاحي نوردها أهمها في التالي :

– ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية ويتنوع بحسب الحاجة مثل تمويل الاستثمار وتمويل الإنتاج وتمويل التسويق.

– يساعد التمويل الفلاحي في زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجية وأخرى متعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحمايات من الظروف الطبيعية غير المنتظمة وتوفير قدرة إئتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.

– وفي الاخير هذا توصلنا إلى الشروط الواجبة توافرها لنجاح سياسة التمويل، والتي حسب رأينل أن أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة إلى أي مدى يمكن إستغلال هذه القروض، والعوائد المتأتية من استخدام والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يتحقق عن طريق قيام الفلاح أو المستثمر بدراسة مضبوطة قبل طلب القرض أي دراسة للقرض حتى يتجنب الوقوع في مشاكل الديون التي لا يجد لها الفلاح أي مخرج وبهذا يقع في فخ عدم القدرة على تسديدها.

- **Kroush Nour El-Din (2019) : entitled The Role of Agricultural Finance in Achieving Development**، issued by : Al-ljtihad Journal of Legal and Economic Studies، Tissemsilt University Center.

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على المفاهيم المتعلقة بالتنمية الفلاحية المستدامة وتحديد أشكال التمويل الفلاحي المتاحة لهذا القطاع، وهذا من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي : **ما مدى مساهمة التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ؟**

وأهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة :

– التنمية الفلاحية المستدامة مفهوم قائم على أساس تعظيم مخرجات القطاع الفلاحي من دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة.

– التمويل نشاط مهم لمختلف القطاعات الاقتصادية، وبما فيها القطاع الفلاحي .

– ما زال اعتماد القطاع الفلاحي على القروض البنكية قليلا، وهذا لخصوصية القطاع الفلاحي وعدم قدرته على الاستجابة لشروط منح القروض، وبالأخص الضمانات الممكن تقديمها.

– يمكن للقطاع الفلاحي الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية، والتي من أهمها المغارسة، والمزارعة، إذ أنها تمكن الفلاح من تمويل أنشطته بصيغ تستجيب للضوابط الشرعية.

– يلعب التمويل الفلاحي دورا هاما وحساسا في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، إذ أنه يسهم في رفع كفاءة تخصيص المواد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الفلاحية، من دون الإضرار بالبيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

وتوصي الدراسة بتفعيل دور القطاع الفلاحي، وجعله يلعب الدور الريادي في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، تسهيل وصول الفلاحين والمؤسسات الفلاحية لمصادر التمويل المختلفة، تفعيل أساليب التمويل الإسلامي الموجهة للقطاع الفلاحي.

**المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي**

توجد الدراسات تسلط الضوء على النمو الاقتصادي مثل دور التكنولوجيا في تعزيز الانتاجية والابتكار مما يسهم في دفع عجلة النمو اللاقتصادي.

**اولا : الدراسات باللغة العربية :**

ومن بين هذه الدراسات نوردها في التالي :

- **دراسة أمينة بلحلفاني وفيصل مختاري (2019) : تحت عنوان : أثر الصادرات على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لحالة الجزائر**،الصادرة عن : المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة معسكر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مشاكل التصدير في الجزائر والاستراتجيات المنتهجة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ودراسة السببية بين الصادرات خارج المحروقات ( صادرات السلع والخدمات) وصادرات الصناعية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة تغيير الجزائر لاستراتجياتها في التصدير والابتعاد وتحديد طبيعة العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية التالية : **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

لقد أمكن التوصل في إطار هذه الدراسة القياسية لمعرفة مدى تأثير نمو الصادرات على النمو الاقتصادي، النتائج النهائية أثبتت عدم وجود سببية في الاتجاهين بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات وبين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الصناعية وبين معدل الناتج المحلي الإجمالي وصادرات المحروقات. وبين معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات الكلية وهذه النتائج مناقضة لمعظم الدراسات التي أكدت أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج القومي، إن عدم وجود علاقة سببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات النفطية راجع بشكل أساسي لعدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية وعدم وجود سببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير نفطية من جهة أخرى وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، هذا ما يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل.

- **دراسة ضياء فتحي العدل (2021) : المعنونة ب أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991–2019،** مجلة البحوث المالية والتجارية، الصادرة عن : المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة.

يسعى هذا البحث إلى تقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الحالة المصرية، باستخدام بيانات الفترة 1991-2019. وذلك عن طريق تقدير معامل "أوكن" في إطار مقارن مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، ثم التركيز على نمط النمو الاقتصادي، المتمثل في عوامل التقدم التكنولوجي والتغيير الهيكلي، في الحالة المصرية وأثره على قدرة الاقتصاد في حل تلك المشكلة، ثم يحاول البحث في المرحلة الثانية أن يفسر الانخفاض النسبي في قيمة معامل "أوكن" في الحالة المصرية، ويمكن معالجة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي : **ما أثر معدل النمو الاقتصادي على نسبة البطالة في الاقتصاد المصري وماهي أهم العوامل المؤثرة على قوة تلك العلاقة؟**

أهم النتائج المتوصل إليها، أن معامل أوكن في الحالة المصرية كان في مستوى شديد الإنخفاض مقارنة بدول العينة، وهي من دول منطقة الشرق الأوسط وبعض تلك الدول في منافسة استراتيجية مع مصر، حيث جاءت مصر في مركز التاسع من بين العشرة الدول، وكانت الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة تقلل البطالة بمقدار 0.156 نقطة مئوية فقط.من هذا يتبين الضعف النسبي لتأثير النمو الاقتصادي على البطالة في الحالة المصرية.

بناء على ماسبق نجد أن الانخفاض الكبير في النصيب النسبي للفلاحة في توليد الناتج هو أمر منطقي من منظور التنمية، ولكن الفلاحة هي أكثر القطاعات استيعابا للعمالة، والمشكلة أن هذا الإنخفاض لم يكن في مقابل الزيادة في قطاع آخر مستوعب للعمالة، بل كان في مقابل الزيادة في نصيب قطاعات غير مستوعبة للعمالة وشديدة الكثافة الرأسمالية كقطاع الاستخراج، أوفي مقابل الزيادة في نصيب قطاعات خدمية قد تكون درجة استيعابها للعمالة مقبولة لكنها لا تمثل إضافة في مجال استكمال الهيكل الإنتاجي للإقتصاد، وقد يغلب عليها الطالع الريعي مثل الأنشطة العقارية. وقد كانت محصلة هذا التغيير الهيكلي هو إنخفاض قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة.

- **دراسة بشير هارون (2022) : الموسوم ب أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990– 2018،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصلدية، تخصص : السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة باتنة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والإستفادة منه، وتحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية، تحديد العراقيل والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية، تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تفادي المشاكل المعرقلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا عبر صياغة الإشكالية التالية : **ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي بالجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 – 2018؟**

من خلال ما تقدم يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل لها من هذه الدراسة في نقاط التالية :

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من أهم المصادر التي يمكن لها أن تفيد الدول المستضيفة في الحصول على رؤوس الأموال والخبرات المعرفية والادارية والتكنولوجية اللازمة لتعزيز عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تحاول الدول المتقدمة والنامية على وجه الخصوص توفير المناخ والبيئة الاستثمارية المناسبة، وهذا عبر تشريع القوانين واللوائح التنظيمية التي تمتاز بالمرونة وتتماشى مع الواقع الاقتصادي الدولي لاستقطاب التدفقات الاستثمارية والتي يمكن لها كأحد العوامل المهمة من المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام.

– بالرغم من تعدد وتنوع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يزال هذا الأخير لا يرقى أبد للمستوى المطلوب وهذا لعدم تحسن مناخ وبيئة الاستثمار وكذلك بسبب عدة مشاكل وعراقيل إدارية كالبيروقراطية والبطء في منح التراخيص والاعتمادات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يجعل من الجزائر بيئة غير مشجعة على الاستثمار.

– نتيجة الخلل الهيكلي والبنيوي في الاقتصاد الجزائري تبقى التدفقات الاستثمارية متمركزة بشكل أساسي في قطاع المحروقات دون بقية القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وتنافسية والتي من الممكن تقدم قيمة مضافة تساهم في التنمية والنمو الاقتصادي.

– تمكنت دولة سنغافورة من بناء اقتصاد تنافسي بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية، من خلال رسم خطط واستراتيجيات دقيقة استهدفت النهوض بالبلد اجتماعيا واقتصاديا، والتي كان فيها الفرد هو محور وأساس هذه العملية من خلال الاهتمام والتكوين الجيد للرأس مال البشري.

في ضوء النتائج المتوصل إليها في الدراسة يمكن صياغة الاقتراحات التالية :

– المراجعة الدقيقة والشاملة لقانون الاستثمار في الجزائر والوقوف على السلبيات والمعوقات الموجودة فيه ومحاولة تحسينه وتطويره بما يتماشى ويتلائم مع التطورات الراهنة على الصعيد الولي.

– تحسين المؤشرات البنيوية للاستثمار في الجزائر من خلال محاصرة الفساد وتحسين مستويات الحوكمة وتعزيز الحرية الاقتصادية وتحرير المنافسة في الأسواق وتعميق الإصلاحات الإدارية.

– الإستفادة من تجارب الدول التي استطاعت بناء مناخ وبيئة جذابة واستخلاص نقاط القوة منها، وهنا تقدم لنا تجربة دولة سنغافورة تجربة رائدة في ريادة مناخ الأعمال والاستثمار والترويج والدعاية له.

– محاولة بناء خطط واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتنويع الاقتصادي في الجزائر لإصلاح الهيكل الاقتصادي في المشوه والذي لم يستطع التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وهو ما يجعل من الاقتصاد الجزائري عرضة لهوات وارتدادات أسعار هذه المادة في السوق الدولية.

– محاولة بناء وتكوين العنصر البشري على أسس علمية تواكب التطور العلمي والتكنولوجي وهو ما أستوعبته سنغافورة مبكرا حيث صبت وركزت اهتمامه بالرأس مال البشري لأنه الثروة الحقيقية ومحور العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

– استغلال الرقمنة في عصرنة الإحصائيات والمعلومات الاقتصادية لضمان الشفافية في المعطيات الاقتصادية الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

– من أجل تحقيق أهداف تطوير وترقية الاستثمارات في الجزائر يجب أن يكون هناك تنسيق وتواصل مستمر بين الوزارات والهيئات المعينة بهذا الملف لمسايرة المستجدات المتعلقة بهذا الشأن محليا ودوليا.

- **دراسة ولد عمري عبد الباسط (2016) : و المعنونة ب إسهام التعليم في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الصادرة عن : العلوم الاقتصادية، تخصص : إقتصاد كمي، جامعة بومرداس.

حيث تهدف هذه الدراسة عرض أهم التوجهات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، وإبراز المكانة الاقتصادية للتعليم، محاولة قياس إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر والممثل بالزيادة النسبية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980 -2013، بإستعمال النماذج الرياضية الاقتصادية. حيث تقوم على أساس

إثباتات نظرية رأس المال البشري، ونظرية النمو الداخلي، باعتبار التعليم كوسيلة لتنمية اقتصاد البلاد، من هذا العرض تبرز لنا إشكالية بحثنا هذا، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي : **ما مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

وتوصلت إلى نتائج نورد أهمها في التالي :

– أن القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة، وبالذات الإنتاجية منها، وبما أن نوعية العنصر البشري، ومعارفه ومهاراته تتأثر بعوامل عديدة، منها التعليم، والتدريب وغيرها، وبما أن التعليم يعتبر القاعدة الأساسية والمهمة التي تبنى عليها المعارف والمهارات فقد ركز الباحثون عن الأدوار والمهام الاقتصادية للتعليم على اعتبار التعليم استثمار في الإنسان يدر عوائد على المستوى الفردي والقوي، ومن ثم اعتباره شكلا من أشكال رأس المال الذي يجب تكوينه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– يلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري ظلت تتسم بالتقلب بشكل واضح نتيجة تأثرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط، فقد سجل معدل نمو قدره 2.8% فقط خلال سنة 2011، بالرغم من الاستثمارات الكبرى التي أنجزت خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، ولم يتجاوز معدل النمو كمتوسط نسبة قدرها 3.66% خلال العشر سنوات الأخيرة.

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها نستطيع أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات تترجم أهداف الدراسة وتأتي على سياقها وتكون على النحو التالي :

– وضع سياسة اقتصادية ترفع من مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام أكثر فأكثر بالتعليم والتكوين النوعي لرأس المال البشري بعد تحقيق التعليم الكمي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إرساء ثقافة الجودة الشاملة في قطاع التعليم بكل منظوماته.

– تطوير البرامج الأكاديمية في مختلف المستويات التعليمية، بالإضافة إلى تعميق دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوفاء باحتياجات المجتمع، وتحقيق التوافق ما بين مخرجات هذه المؤسسات ومتطلبات الاقتصاد الوطني من خلال تخريج كوادر وطنية متخصصة قادرة على المنافسة بقوة في سوق العمل.

– العمل على تبني استراتيجيات وسياسات تهدف للارتقاء بمخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، سواء فيما يرتبط بعدد براءات الاختراعات أو عدد البحوث العلمية المنشورة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال رفع قيمة

الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير، وكذلك العمل على تهيئة البيئة الجاذبة للإبداع والابتكار، بما يسهم في رفع مستوى منظومة البحث العلمي والتطوير.

– إعداد دراسات إحصائية سنوية للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي والعمر والدخل في الدولة لأهمية هذه المعلومات في دراسات اقتصاديات التعليم.

**ثانيا : الدراسات باللغة الأجنبية :**

من هنا يمكننا توضيح الغرض من الدراسة :

- **By Moghaddam Mustafa Waqazi Awal Muhammad Shukri (2011) : An article entitled the lmpact of Economic Growth on Employment in the Algerian Economy**،University of Tlemcen.

والهدف من هذه الورقة هو لقياس أثر النمو الاقتصادية على العمالة في الاقتصاد الجزائري وتحقيقا لهذه الغاية تكلف هذا العمل بمحاولة استخدام معامل الإرتباط بيرسون R وباستخدام البيانات عبر في الفترة من 1982 – 2005.

حيث تتلخص أهم نتائج هذه الدراسة بوجود أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة، لزيادة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي بصفة خاصة وزيادة حجم العمالة بصفة عامة يجب ان تقوم بتطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة الطاقة الاقتصادية على اسيعاب المزيد من العمالة.

ارتأينا بعض التي يمكن من خلالها الدولة أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية ودعم النمو في العمالة اذ ينبغي على السلطات العامة إعادة لتوجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجلات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الإنتفاع من تاطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر بإستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات، تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات من أجل تفادي إنخفاض مستويات الفعالية وتدهور رأس المال المادي.

- **Jassim Ahmed Sallo Al–Artoushi** (2014) : **entitled Foreign Direct lnvestment and its lmpact on the Economic Growth of Selected Developing Countries for the Period 1996–2010**، issued by : Faculty of Administration and Economics، University of Laghouat.

ويهدف البحث إلى استعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث الرئيسين الأول مستقل متمثلا (بالاستثمار الأجنبي المباشر) والثاني معتمد متمثلا (بالنمو الاقتصادي)، فضلا عن تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث من خلال تقدير وتحليل نموذج قياسي محدد خصيصا للبحث ومن ثم مقارنة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ما بين بلدان .ولكن التساؤل الذي يطرح هنا : **هل يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا ومؤثرا في النمو الاقتصادي لهذه البلدان ؟**

وفي هذه توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل و التكيف مع التطورات العالمية، وبذلك أصبح العمل على العوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القواسم المشتركة في سياسات البلدان وخاصة في العقدين الأخيرين، كونه يساعد في زيادة المستوى التنافسي في الأسواق المحلية مما سيقود إلى انخفاض الأسعار وزيادة الرفاهية للمستهلكين.

– أظهر سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر دوره الإيجابي ألم توافق مع المنطق الاقتصادي والفروض النظرية لإشارة المعلمات، وهذا يعني أن أي زيادة في هذا المتغير بمقدار وحدة سيؤدي إلى تغير في أوجه النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة حسب أهمية وحجم الاستثمار فيه ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في بلدان عينة .

– توصل البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد المتغيرات المستقلة التي لها دور إيجابي في النمو الاقتصادي، حيث تبين ذلك في الجانب القياسي من البحث، فبالنسبة للبلدين المختارين من قارة اسيا المتمثلة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا كان النمو الاقتصادي فيها أكثر تأثيرا بالأستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والمتمثلة بالأرجنتين وتشيلي.

وقدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المقترحات ممثلة في :

– تحسين المناخ الاستثماري السائد في البلدان أن النامية في محاولة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية والتي لا تؤثر سلبيا على المشاريع القائمة مما يزيد من جدوى هذه التدفقات وتفعيل دورها الاقتصادي.

– قيام الحكومات في البلدان النامية بوضع برامج واتباع سياسات من شانها الترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في البلد والتي ستساهم بدورها في استقطاب المستثمرين الأجانب من خلال الشبكات العالمية للتسويق.

– بما أن التوجه السائد في الآونة الأخيرة يتجه نحو الأنشطة ذات التكنولوجيا المكثفة لذلك يجب الاهتمام بتوفير المؤسسات القادرة على تشغيل وصيانة وتوفير التكنولوجيا وتهيئة الأيدي العاملة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والإتصالات فضلا عن التشجيع على إقامة المؤسسات المتخصصة بتقديم الخدمات المساعدة للمستثمرين.

– تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تبني دوائر الدولة مفهوم الحكومة الالكترونية بحيث يتم استقبال طلبات المستثمرين الأجانب ودراستها ومن ثم الرد عليها الكترونيا.

**المطلب الثالث : الدراسات المتعلقة بالتمويل الفلاحي والنمو الاقتصادي**

يهدف هذا المطلب إلى إجراء دراسة شاملة حول أهمية التمويل الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في قطاع الفلاحة، من خلال تحليل أنماط التمويل وتقييم تأثيرها على تحسين الإنتاجية الفلاحية،كما سيتم استقصاء المبادرات التي تعزز التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي وتحليل تأثيره على الاقتصاد الوطني.

**أولا : الدراسات باللغة العربية :**

من هذه النقطة يمكننا النظر في بعض الأبحاث السابقة ذات صلة بالموضوع بحثنا :

- **دراسة أمينة عباس وأسماء حمدون (2023) : المعنونة ب أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990 –2019**، الصادرة عن : مجلة العلوم التجارية، جامعة سيدي بلعباس.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مكانة القطاع الفلاحي في إنجاح تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أو ما يعرف باختيار الحدود خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 -2019، وتعد الجزائر واحدة من بين الدول التي أصبحت رهينة الهولندية، مما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الاقتصادية خاصة بعد سنوات التسعينات وحتمية انتقالها إلى اقتصاد السوق، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات التنموية التي مست عدة قطاعات بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجة من بينها القطاع الفلاحي، من هنا تظهر لنا إشكالية الدراسة على الشكل التالي : **ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في إنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الثلاث عقود الأخيرة ؟**

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية مدى تناغم متغيرات الدراسة في المدى القصير باتجاه المدى الطويل بسرعة تعديل جيدة تجاوزت 70%، هذا ما يدل على ضرورة الاستثمار في القطاع الفلاحي وتشجيع الصادرات الفلاحية لما له من نفع على مستوى النمو الاقتصادي.

إلا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي التي أظهرتها الدراسة لا تزال بعيدة كل البعد على الصورة التي يفترض أن يعكسها هذا القطاع، نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من أراضي خصبة ويد عاملة شابة ومياه جوفية فضلا عن طابع المناخ الملائم. مما ينفي صحة فرضيتي البحث والتي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق بعض الاقتراحات كآلاتي :

– ضرورة توفر الإرادة السياسية بهدف النهوض الفعلي بالقطاع الفلاحي والقضاء التدريجي على الاقتصاد الريعي.

– استصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية في مناطق الجنوب الجزائري وعدم اقتصارها على منتجات التمور فقط، خاصة بعد التجارب التي عرفتها بعض المدن كمدينة الوادي.

– تفعيل دور الصناعات الغذائية التحويلية والاستثمار في خلق مصانع وورشات بجانب المشاتل والأراضي الفلاحية.

– مراعاة جميع الشروط الصحية من أسمدة وأدوية خاصة بالمنتجات الفلاحية والتأكد من مدى مطابقتها للشروط الدولية.

– إعادة النظر في لوجستية القطاع من نقل، تخزين، مستودعات تبريد تتناسب وخصائص المنتجات الفلاحية .

– تحفيز اليد العاملة الشابة وتكوينها في القطاع الفلاحي مع الاهتمام بالجانب التكنولوجي الخاص بهذا القطاع.

– تثمين المنتوجات الفلاحية الجزائرية الرائدة مثل التمور، زيت الزيتون، الحمضيات...الخ من خلال منحها لاعتمادات وعلامات تجارية لضمان مدى أصالتها وحمايتها من التقليد.

- **دراسة دحماني عزيز والعرابي خديجة (2017) : مقال بعنوان دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر– زراعة التمور نموذجا**، الصادرة عن : مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي في دعم نمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان. حيث تم تسليط الضوء على مقومات وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر، فضلا على التركيز على التمور باعتبارها بديلا استراتيجي عن الذهب الأسود، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي باعتمتد على التقارير صادرة عن المنظمة العربية لتنمية الفلاحية، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، واستخدام التكامل المتزامن لأنجل جرانجر، والذي أكد على وجود علاقة طردية موجبة بين إنتاج التمور ومساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، وبناءا على ما سبق تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية : **كيف يساهم القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

من خلال هذه الدراسة نذكر أهم النتائج فنجد :

– يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تعتبر التمور من المنتوجات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني التي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات رغم المشاكل والعوائق التي مزال تتخبط فيها.

– الصادرات من التمور تحتل مكانا بارزا في الصادرات الفلاحية، فالجزائر من الدول شمال أفريقيا التي تسوق منتوجها من التمور نحو أوروبا اعتادا على وضعيتها الجغرافية الملائمة.

ولكن رغم كل الجهود لا تزال الفلاحة وخاصة إنتاج التمور يحتاج إلى الكثير من الدعم، وحتى تكون الدراسة أكثر عملية فهي تقترح التوصيات التالية :

– خلق فاعلية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي.

– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض التكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

– العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأس مالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه.

- **دراسة حسين عماري (2022) : والمعنونة ب أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990 – 2020**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد الكمي، جامعة البويرة .

تهدف الدراسة التطرق إلى أهم النظريات المفسرة حول النمو ومحدداته، مع تحديد علاقة الفلاحة بالنمو الاقتصادي، وتحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومعرفة تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية التي تأثر عليه، تصميم نموذج قياسي لإنتاجية القطاع الفلاحي وتحديد علاقته طويلة الأمد، ثم قياس تأثير القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي وتحديد درجة فعاليته، كل هذا من أجل تسهيل على صانعي السياسات الاقتصادية ومعرفة تأثير تدابيرهم المختلفة على القطاع الفلاحي وتمكينهم من اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف الموجودة من الزيادة لمعدلات إنتاجية القطاع الفلاحي ودعم النمو الاقتصادي.

وأهم النتائج الدراسة أن مساهمة النمو الفلاحي قد حافظت على إتجاه تصاعدي مع إلغاء مؤشر الأسعار، وأن للقطاع الفلاحي دورا أساسيا وإيجابيا في إحداث عملية النمو الاقتصادي، أي هناك تأثيرا لكل من الصادرات الفلاحية والواردات الفلاحية ورأس المال الفلاحي على النمو الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير المساحة الصالحة للفلاحة وحجم اليد العاملة والإنتاج الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل فقط.

وفي ضوء نقدم الإقتراحات التالية :

– تعزيز الإجراءات المتخذة لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الفلاحي الوطني، والدعم المنتجين المحليين.

– ضرورة توفير الدعم الاجتماعي للمزارع، يجب تفضيل الإنتاج المحلي لبعض المنتجات الفلاحية على الإنتاج المستورد من أجل تشجيع المنتجين.

- منح قروض إستثمارية ومتابعة مراحل تنفيذها.

- تغيير عادات الاستهلاك وتقليل الهدر الغذائي وكذلك خسائر ما بعد الحصاد.

- توسيع مناطق التي تستفيد من الإدارة المستدامة للتربة وأنظمة التحكم في المياه الموثوقة.

- زيادة الإمدادات الغذائية.

- تحسين البنية التحتية الريفية وقدرات التسويق من أجل تحسين الوصول إلى السوق.

- تسهيل الاستثمارات الفلاحية ومحاربة البيروقراطية وتحسين مناخ الاستثمار الفلاحي.

- تحسين الإجراءات المتخذة لضبط النظام، عقود ممتلكات المزارعين.

- **فتيحة بوهرين (2021) : الموسوعة ب دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017**، الصادرة عن : مجلة الأبحاث، جامعة قسنطينة2.

وتهدف هذه الدراسة لمحددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال فترة 2000 – 2017، ثم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد كأداة للوصول إلى النتائج، من خلال ما سبق نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : **ماهي المحددات نمو القطاع الفلاحي بالجزائر؟** ومن خلال الدراسة نتوصل إلى النتائج التالية :

- إعتمدت الجزائر عدة سياسات وإستراتيجيات للنهوض في القطاع الفلاحي.

- تعتبر الحبوب من المنتجات الإستراتيجية التي تعمل الدولة على تدعيمها من أجل الوصول إلى الإكتفاء الذاتي، وتقليص فاتورة الإستيراد لهذا المورد المهم بالنسبة للفرد الجزائري.

- ترتبط الفلاحة بالجزائر بكمية الأمطار المتساقطة، ونظرا للجفاف الذي تعاني منه الجزائر خاصة مع تغيير المناخ، كان له أثر على المردود الفلاحي.

- لا تزال الأراضي الفلاحية المستغلة منخفضة برغم من السياسات التي أتبعتها الجزائر في هذا المجال.

- تمثل القوة العاملة الفلاحية نسبة معتبرة من القوة العاملة الكلية وهذا ما بينته الإحصائيات.

– يتأثر القطاع الفلاحي الجزائري بعدة عوامل تساهم في تنميته وتطويره من بينها الدعم المالي الحكومي، التمويل الفلاحي الذي يكون في عدة أشكال أهمها القروض التي تقدمها البنوك للفلاحين.

وإحتوت الدراسة مجموعة من التحديات والتي تتمثل في :

– لا يزال القطاع الفلاحي في الجزائر يعتمد على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة، مما يستوجب على الجزائر وضع إستراتيجيات تأخذ بعين الإعتبار تلك الظروف.

– تسعى الجزائر إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، لكن لو قارنا الإنتاج الجزائري مع الإستيراد، نجد أن الجزائر تستورد كمية هائلة من الحبوب، وعليه فمن أجل الوصول إلى الإكتفاء الذاتي لابد على الجزائر أن تقلل من فاتورة الإستيراد، وهذا يكون عن طريق متابعة الدعم الحكومي الموجه للفلاحين وتجديد الوسائل الفلاحية وطرق الري من جهة، وتجديد السياسات المتبعة بالقطاع الفلاحي من جهة أخرى.

**ثانيا : الدراسات بالغة الأجنبية :**

ومن هذا المنطلق، تبين هذه الدراسة الغاية منها :

- **Wasila Boufansh (2022) : the Encyclopedia on the Determinants of the Growth of the Growth of the Agricultural Sector in the United States of America during the Period 1986–2017**، Published by : Humanity and Social Journal.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان المحددات الرئيسية للنمو القطاع الفلاحي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك باستخدام منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL) لتحديد العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تتناول هذه الدراسة أهم العوامل التي تحدد نمو القطاع الفلاحي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي : **ما هو واقع نمو القطاع الفلاحي في الولايات المتحدة الأمريكية؟**

ولقد توصلت الدراسة إلى أن أهم محددات نمو القطاع الفلاحي تتمثل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الفلاحة، والإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي، القروض الفلاحية وتمويل البحوث الفلاحية، وتوصلت إلى تأثير هذه المحددات إيجابيا على نمو القطاع الفلاحي باستثناء الدعم الفلاحي والإستثمار الأجنبي

المباشر في القطاع الفلاحي.

- **Lamis Mezghash and Sherifa kassas (2022),tagged The Impact of Agricultural Bank financing on Economic Growth in Algeria – An Econometric Study 1990– 2019 Using the ARDL Model**, Journal of Advanced Economic Research, lssue: 02, volume: 07, issued by: Skikda University.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر التمويل المصرفي الفلاحي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر, باعتبار أن القطاع الفلاحي يعتبر من بين القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات, حيث استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المزروعة( **ArDL**) لقياس أثر القروض الفلاحية على نمو الناتج المحلي في الجزائر للفترة(1990 – 2019).وهذا من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي : ما مدى تأثير القروض الفلاحية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)؟

قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نبرزها فيما يلي :

– الناتج المحلي الاجمالي يتأثر إيجابيا بإنتاج الحبوب خلال فترة الدراسة، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين انتاج الحبوب ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

– الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر لا يتأثر بالأراضي الفلاحية خلال فترة الدراسة.

– عدم جدوى التمويل المصرفي الفلاحي في تحقيق نتائج ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي وعجزه عن الدفع بالقطاع الفلاحي نحو الأفضل بالجزائر يرجع إلى السياسات التمويلية المتبعة والتي تفتقر للمتابعة والمراقبة للمقترضين والأموال المقترضة وصرفها في غير النشاط الموجهة إليه.

من بين التوصيات المدرجة ضمن هذا النطاق نذكر ما يلي:

– ضرورة تطوير القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي يخلصها من التبعية وبناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات

– يجب استخدام القروض الفلاحية للأغراض التي منحت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك في منح القروض فقط إنما متابعة ومراقبة هذه القروض.

–تسخير الامكانيات وزيادة الأراضي المنتجة للحبوب والمواد الأولية الفلاحية باعتبارها مورد استراتيجي يمكنها ممن تحقيق معدلات نمو موجبة ويخلصها من تبعيتها لقطاع المحروقات.

✓ **مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.**

**1. مناقشة الدراسات السابقة:**

- أن جميع الدراسات تهدف إلى التعرف فعالية التمويل الفلاحي في تخفيز النمو الاقتصادي.
- تنوعت طرق هذه الدراسات في الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، فمعظمهم استخدم أحد أدوات التحليل الاقتصادي.
- أما بالنسبة لحجم عينة الدراسات لتحليل متغيرات الدراسة (تمويل الفلاحي ونمو اقتصادي)، معظم الدراسات الأجنبية كان حجم عينتها كبيرا مقارنة بالدراسات العربية التي كانت عينتها صغيرة.
- بالنسبة للنتائج فنلاحظ تباينها بين الدراسات، حيث كانت أهم النتائج أن التمويل الفلاحي يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الأدوات الكمية والكيفية.

**2 .مميزات الدراسة الحالية:**

ومن أهم ما يميز دراستنا ما يلي:

- تشابه دراستنا مع جمع الدراسات من حيث الهدف، بحيث نسعى لمعرفة التمويل الفلاحي في دولة الجزائر .
- كما اختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة من ناحية الزمن ومكان إجراء الدراسة(دراسة تقييمية في الجزائر).

**خلاصة الفصل**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل النظري، نجد أن للتمويل المصرفي الفلاحي أهمية بالغة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توظيف الموارد المصرفية كالودائع وتقديمها في شكل تمويل للمؤسسات والشركات العامة والخاصة والأفراد.

كما تناولنا مفهوم التمويل الفلاحي وصيغه وشروط نجاحه، وعلاقة التمويل الفلاحي والنمو الاقتصادي حيث تعتبر هذه العلاقة ذات أهمية بالغة. فعندما يتم توفير التمويل الكافي والمناسب للفلاحين والقطاع الفلاحي، يمكنهم استخدام هذه الأموال لتحسين التقنيات الفلاحية ، وزيادة الانتاج، وتوسيع الأعمال الفلاحية. هذا بدوره يسهم في زيادة في زيادة الدخل للفلاحين وتحسين مستويات معيشتهم، كما يمكن أن يسهم الانتاج الفلاحي الزائد في تعزيز الصادرات وخلق فرص عمل جديدة، إضافة فالقطاع الفلاحي يساهم في توفير المواد الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد العام وتعزيز نموه.

# الفصل الثاني: فعالية التمويل الموجه للقطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022

**تمهيد :**

بعد تطرقنا في جانب النظري للتمويل المصرفي الفلاحي والنمو الإقتصادي خلال الفترة من الفترة 2001 إلى 2022، لعب تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دورا بارزا في تعزيز النمو الإقتصادية وتنشيط الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذا الفصل، سنسلط الضوء على الجهود التي بذلت في هذا السياق، بما في ذلك المبادرات التنموية التي تم تنفيذها والتي ساهمت في تعزيز الاقتصاد وتحسين الظروف الاقتصادية. سنناقش ايضا تأثير تمويل القطاع الفلاحي على زيادة الإنتاجية الفلاحية وتوفير فرص العمل، ونلقي نظرة على التحديات التي واجهت القطاع خلال هذه الفترة، مما يمثل مسارا محوريا لفهم تطورات الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة. حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي :

- **المبحث الأول : نظرة حول البرامج التنوية، التمويل المصرفي ومؤشرات الإقتصادي للفترة 2001-2022**
- **المبحث الثاني : إنعكاسات التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي**

## المبحث الأول : نظرة حول البرامج التنموية، التمويل المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي للفترة (2001 – 2022)

شهدت الجزائر برامج تنموية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل مجموعة من المبادرات والمشاريع في مختلف القطاعات، كما أن هذه البرامج قامت بعدة إجراءات لدعم نمو الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية بحيث أن هذه الإجراءات ساهمت في خلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات وتطوير القطاعات الرئيسية مثل الصناعة، والخدمات، وغيرها من القطاعات. مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق مؤشرات دعم النمو في القطاعات المختلفة.

### المطلب الأول : نظرة حول البرامج التنموية للفترة (2001– 2022)

**اولا : عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004 )** :ويهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال الإجراءات المتخذة.

**1. تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** : قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.[1]

**2. أهداف برنامج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي** : وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي : [2]

- تنشيط الطلب الكلي.

[1] عابد بشيكر، **مقال بعنوان : دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة ( 2001 – 2014)**، مجلة الاقتصاد والاحصاء مطبق ، الصادرة عن : المركزي الجامعي غليزان ، الجزائر، العدد : 02، المجلد : 13، ديسمبر 2016، ص : 18

[2] هدى بن محمد، **مقال بعنوان : عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2019)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الصادرة عن : جامعة قسنطينة2، الجزائر، العدد: 05، جوان2020، ص: 40.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

- تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

**3. مضمونه برنامج دعم الانعاش الاقتصادي** : تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسية، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

**جدول رقم (02-01) : مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي( 2001 – 2004)**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع(مليار دج) | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أشغال كبرى وهياكل قاعدية | 7،100 | 2،70 | 6،37 | 2 | 5،210 | 10،40 |
| تنمية محلية وبشرية | 8،71 | 8،72 | 1،53 | 5،6 | 2،204 | 80،38 |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 6،10 | 3،20 | 4،22 | 12 | 3،65 | 40،12 |
| دعم الإصلاحات | 30 | 15 | _ | _ | 45 | 60،8 |
| المجموع | 1،213 | 3،178 | ،113 1 | 5،20 | 252 | 100 |

**المصدر** : من اعداد الطالبات بالإعتماد على : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص : 08.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة 75% من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة، ليخصص ما نسبته 5،21% و4% من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي لتكملة المشاريع التي انطلق فيها، كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80% من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية، أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وخصص البرنامج ما نسبته 21% من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي.

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 6،67 مليار دج.

**الشكل رقم ( 02-01 ) : نسب توزيع الإنعاش الإقتصادي على القطاعات للفترة 2001-2004**

**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على ما سبق.

مع العلم أن قطاع دعم الإصلاحات لم يخصص له مبالغ مالية خلال السنتين من 2003 إلى 2004.

**4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج** : يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

**جدول رقم (02-02) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2001 – 2004)**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام% | 7،2 | 1،4 | 8،6 | 2،5 |
| معدل البطالة% | 30،27 | 30،27 | 7،23 | 7،17 |
| معدل التضخم% | 5،3 | 2،2 | 5،3 | 6،4 |
| ميزان المدفوعات ( مليار دولار ) | 06،7 | 37،4 | 84،8 | 12،11 |
| الدين الخارجي ( مليار دولار ) | 57،22 | 64،22 | 35،23 | 82،21 |

**المصدر** : من إعداد الطالبات بالإعتماد على : عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة( 2001 – 2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الصادرة عن : جامعة قسنطينة 2، العدد الخامس، جوان 2020، ص : 42.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي : [1]

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7،2% سنة 2001 إلى 2،5% سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 8،6%، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 42.

- انخفاض معدلات البطالة من 30،27% سنة 2001 إلى 7،17% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

- ارتفاع معدلات التضخم من 5،3% سنة 2001 إلى 6،4% سنة 2004، حيث عرفت سنة 2002 انخفاض للمعدل ب 2،2.

- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 06،7 مليار دولار سنة 2001 إلى 12،11 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة.

- بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 57،22 مليار دولار سنة 2001 إلى 82،21 مليار دولار سنة 2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

**ثانيا : عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)** : فبرنامج يركز على تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد من خلال دعم القطاعات الحيوية.

**1. تعريفه البرنامج التكميلي لدعم النمو** : إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمدات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ قدره 7،4202 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج.[1] وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006 – 2009،[2] هذا البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث

[1] صراح بن صراح ومحمد سفيان بزار، **مقال بعنوان : تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة**، مجلة الجزائرية للاقتصاد، الصادرة عن : الجامعة تلمسان، العدد: 02، المجلد : 08، الجزائر، جوان 2017، ص : 25.

[2] فوزية خلوط، **مقال بعنوان : برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**، مجلة العلوم الإنسانية ، الصادرة عن : جامعة بسكرة، العدد :29 ، المجلد : 13، الجزائر، فيفري 2013، ص : 98.

التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.[1]

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.[2]

**2. أهدافه التكميلي لدعم النمو** : هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي : [3]

– استكمال الإطار التحفيزي بالستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

– مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

– إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

**3. مضمونه التكميلي لدعم النمو:** قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي.

---

[1] زكرياء مسعودي، **مقال بعنوان : تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة( 2001 – 2016)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الصادرة عن : جامعة الوادي ، العدد :06، المجلد : 04، الجزائر، جوان 2017، ص : 220.

[2] Temmar Hamid A، **les politiques de relance de la croissance** : L'économie de l'Algérie، Tome3 ، Alger، Office des publications universitaires، 2015. p : 190.

[3] زوينة بن فرج ونبيلة نوي، **مقال بعنوان : قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014 (الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الصادرة عن : مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد: 02، المجلد : 02، الجزائر، جوان 2015، ص ص : 99، 100.

**جدول رقم (02-03 ): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)**

| القطاع | المجموع (مليار دج) | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 5،1908 | 5،45 |
| تطوير الهياكل القاعدية | 1،1703 | 5،40 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 2،337 | 8 |
| تطوير الخدمة العمومية | 9،203 | 8،4 |
| تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال | 50 | 2،1 |
| المجموع | 7،4202 | 100 |

**المصدر** : هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 45.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء في نفس منحنى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان (من خلال السكن – إنجاز مليون وحدة سكنية –، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر ب 5،45%، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 5،40%، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة وتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته 8،4% من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.

ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الإتصال بنسبة 1،1% من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الإتصال.

**4.2. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج** : يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على المؤشرات المهمة.

**جدول رقم (02-04) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005 – 2009)**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام % | 1،5 | 8،4 | 3 | 4،2 | 4،2 |
| معدل البطالة% | 3،15 | 3،12 | 8،13 | 3،11 | 2،10 |
| معدل التضخم % | 9،1 | 8،1 | 9،3 | 9،3 | 1،6 |
| ميزان المدفوعات(مليار دولار) | 18،21 | 95،28 | 54،30 | 45،34 | 40،0 |
| الدين الخارجي (مليار دولار) | 19،17 | 61،5 | 60،5 | 58،5 | 41،5 |

**المصدر** : من إعداد الطالبات بالإعتماد على، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الصادرة عن : جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العدد : 05، جوان 2020، ص : 46.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 1،5 % سنة 2005 إلى 4،2% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008. أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من 3،15% سنة 2005 إلى 2،10 % سنة 2009 وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 9،1% سنة 2005 إلى 1،6% سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009.

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 18،21 مليار دولار إلى 45،34 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 40،0 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحروقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

انخفض الدين الخارجي من 19،17 مليار دولار سنة 2005 إلى 61،5 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديوان الخارجية في حدود 41،5 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار لنفط في الأسواق الدولية.[1]

**ثالثا : عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية (2010 – 2014)** : وهدف منه تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة في القطاعات، من خلال تعزيز البئة الاستثمارية.

**1. تعريف البرنامج الخماسي للتنمية** : يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين :[2]

**القسم الأول** : يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولاراً.

**القسم الثاني** : يتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134 – 302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.[3]

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 46

[2] جمال سويح وعطاء الله بن طيرش، **مقال بعنوان : تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الصادرة عن : جامعة الاغواط، العدد 01، المجلد : 01، الجزائر، مارس 2017، ص : 212.

[3] قانون رقم 09 – 09 مؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010.

**2. أهدافه البرنامج الخماسي للتنمية :** هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي : [1]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد.

- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

**3. مضمون البرنامج الخماسي للتنمية :** قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي.

[1] عابد شريط وياسين جلول بن الحاج، **مقال بعنوان : أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010 – 2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الصادرة عن : جامعة تيارت، العدد :01، المجلد : 06، الجزائر، 2015، ص ص : 96، 97.

**جدول رقم ( 02-05) : مضون البرنامج الخماسي للتنمية( 2010 – 2014)**

| القطاعات | المجموع ( مليار دج ) | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| التنمية البشرية | 10122 | 5،49 |
| المنشآت القاعدية الأساسية | 6448 | 5،31 |
| تحسين وتطوير الخدمات العمومية | 1666 | 16،8 |
| التنمية الاقتصادية | 1566 | 7،7 |
| الحد من البطالة | 360 | 8،1 |
| البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال | 250 | 2،1 |
| المجموع | 21214 | 100 |

**المصدر** : هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص :48، 49.

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 5،49% من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكانية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 5،31% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي. كما خصص مبلغ بقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز اربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 16،8% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7،7% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 8،1% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم إستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته 2،1% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الإلكترونية.

**4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج** : يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

**جدول رقم ( 02-06 ) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010 – 2014)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام% | 3،3 | 4،2 | 3،3 | 8،2 | 8،3 |
| معدل البطالة% | 10 | 10 | 11 | 8،9 | 6،10 |
| معدل التضخم% | 91،3 | 52،4 | 89،8 | 26،3 | 92،2 |
| ميزان المدفوعات (مليار دولار ) | 15،12 | 70،19 | 057،12 | 133،0 | 881،5- |
| الدين الخارجي ( مليار دولار ) | 7،5 | 41،4 | 67،3 | 39،3 | 73،3 |

**المصدر** : من إعداد الطالبات بالإعتماد على : عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الصادرة عن : جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العدد : 05، جوان 2020، ص : 50.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الإرتفاع ومرة نحو الإنخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة إستقرارا حيث إنتقلت من 10% سنة 2010 إلى 6،10% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد إرتفع معدل التضخم سنة 2010 من 91،3% إلى 89،8% سنة 2012 ليعود إنخفاض سنة 2014 إلى 92،2%.

إرتفع رصيد ميزان المدفوعات من 15،12 مليار دولار سنة 2010 إلى 70،19 مليار دولار سنة 2011 ليعود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 05،12 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 133،0 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 ب 881،5مليار دولار متأثرا بإنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات إرتفاعا كبيرا.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الإنخفاض حيث إنتقل من 7،5 مليار دولار سنة 2010 إلى 73،3 مليار دولار سنة 2014.

**رابعا: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019)** : يهدف الى جذب الاستثمارات وتشجيع الابتكارات وتطوير التكنولوجيا.

**1. تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي** : يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015 – 2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143 – 302.

وقد خصص مبلغ قدر ب 6،4079 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ ب 2،1894 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.[1]

**2. أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي** : ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي : [2]

– الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

– إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

– استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

– إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015 – 2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

**3. مضمون البرنامج توطيد النمو الاقتصادي** : قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 51.

[2] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص : 221.

**جدول رقم (02- 07 ) : برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015 – 2016)**

| السنوات | 2015 | 2016 | المجموع (مليار دج) | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|---|
| الصناعة | 1،5 | 8،4 | 9،19 | 2،0 |
| الفلاحة والري | 4،209 | 2،198 | 6،407 | 8،6 |
| دعم الخدمات المنتجة | 6،32 | 9،14 | 5،47 | 8،0 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية | 2،1854 | 3،441 | 5،2295 | 4،38 |
| التربية والتكوين | 8،227 | 6،78 | 4،306 | 1،5 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 3،151 | 7،32 | 184 | 1،3 |
| دعم الحصول على سكن | 3،234 | 4،24 | 7،258 | 3،4 |
| مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى | 900 | 860 | 1760 | 5،29 |
| عمليات برأس المال | 6،464 | 239 | 6،703 | 8،11 |
| المجموع | 6،4079 | 2،1894 | 8،5973 | 100 |

**المصدر** : من إعداد الطالبات بالإعتماد على : عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص : 52.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015 – 2016 وذلك بنسبة 4،130% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع التنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع إتجاه موارد الدولة نحو الإنخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز وتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب 5،29% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال ( مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،. .الخ) ب 8،11% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر ب 8،6% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب 1،5% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 4،8% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد إنخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 54%، وهذا راجع لإنخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية مما يعرف بسياسة التقشف.

**4. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج** : يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

**جدول رقم ( 02-08) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015 – 2016)**

| السنوات | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام% | 7،3 | 3،3 |
| معدل البطالة% | سبتمبر : 2،11 | أفريل : 9،9، سبتمبر : 5،10 |
| معدل التضخم% | 78،4 | جانفي 2016/ جانفي 2015 : 04،5 |
| ميزان المدفوعات (مليار دولار ) | 54،27- | 03،26 - |
| الدين الخارجي (مليار دولار) | 02،3 | 84،3 |

**المصدر** : من إعداد الطالبات بالإعتماد على : عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الصادرة عن : جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد : 05، جوان 2020، ص : 53.

من خلال الجدول السابق نلاحظ إنخفاض معدل نمو الناتج الداخلي والخام 7،3% سنة 2015 إلى 3،3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد إنخفضت من 2،11% في سبتمبر 2015 إلى 5،10% في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 78،4% سنة 2015 إلى 04،5% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 54،27 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس إنهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 03،26 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الإنخفاض. بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22%، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 3،9% سنة 2015، ليتواصل هذا الإنخفاض سنة 2016

بنسبة 2،3% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 6،0%، [1] وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة.

كما عرفت سنة 2015 إنخفاضا كبيرا في إحتياطات الصرف الأجنبي لتصل إلى 3،144 مليار دولار، لتتواصل في الإنخفاض سنة 2016 لتصل إلى 14،144 مليار دولار ، وبرغم من هذه الإنخفاضات تبقى هذه الإحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.[2]

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى إنخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الإرتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة إستمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والإستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 – 2019.[3]

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115 – 302، 12 – 302، 134 – 302، 143 – 302، بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145 – 302، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 115 – 302، 120 – 302، 134 – 302، 143 – 302 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج

[1] النشرة الإحصائية الثلاثية، **بنك الجزائر**، سبتمبر 2017، ص : 21.

[2] **مداخلة بعنوان** : محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول : **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجيهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، أفريل 2017، ص : 01.

[3] جمال سويح وعطاء الله بن طيريش، مرجع سبق ذكره، ص : 214.

الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016.[1]

حيث شهد في عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو الذي صودق في جويلية 2016 وذلك في ظل الإنخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الإنتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 5،6%.

وتتمثل أهداف هذا النموذج في المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية، عصرنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي، تنويع الصادرات. بحيث تحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي :

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية والصناعات الغذائية والسيارات والإسمنت وصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.

- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.

- الإنتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.

- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات وإقامة مجلس وطني إستشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة.[2]

## المطلب الثاني : آليات والاطار التشريعي لتمويل المصرفي في الجزائر 2001 – 2022

**اولا : نشأة الجهاز المصرفي** : سوف نقوم بدراسة نشأة الجهاز المصرفي الجزائري عبر مرحلتين وهي : [3]

**1. الجهاز المصرفي الجزائري ما قبل الاستقلال** : منذ سنة 1830 عرف الجهاز المصرفي في الجزائر عدة تطورات ميزت المرحلة الاستعمارية آنذاك حيث تم إنشاء أول مؤسسة بنكية في الجزائر وهي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 54، 55.

[2] هدى بن محمد، مرجع سبق \كره، ص ص : 55، 65.

[3] علي بالطاهر، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص : تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، الموسم الجامعي : 2006)، ص ص : 29،30.

1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، وقد بدا هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848، ولكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري* من تلك السنة في فرنسا، وثاني مؤسسة كانت les comption national d'escompte تقتصر وظيفتها على الإئتمان (أي تتمتع بمجمع إصدار النقود)، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع، إما ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'algérie سنة 1851 برأس مال قدره ثلاث ملايين فرنك مقسمة إلى ستة ألاف سهم وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا بنصف قيمة رأس ماله المدفوع أي 1.050.000 فرنك، وربطته بقيود تخص مقدار احتياطي وحق تعيين المدير، حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية. وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة 1880 – 1900 نتيجة اصرافه في منح القروض الفلاحية والعقارية، مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه وذلك بنقل مقر البنك إلى باريس، وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس، تغيير أسس الإصدار والتغطية، تخصيص ثلاث ملايين فرنك تكرس للتمويل الفلاحي، تعيين محافظ ونائبه مع 15 عضو، وتفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة، ولقد تأمم البنك سنة 1946 وفي 1958/09/19 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد اسمه بنك الجزائر مجددا ووصل عمله إلى غاية 1962 ليتحول اسمه بعد ذلك إلى البنك المركزي الجزائري.

**2. الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال** : بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962، ومن أجل عملية تنمية وطنية والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، وبعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص لتمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما تميز الجهاز المصرفي خلال فترة 1963 – 1967 بالازدواجية الاول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء الجهاز المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

* إقصاء الملك لويس فيليب عن العرش وإعلان الجمهورية الثانية

**ثانيا : هيكل الجهاز المصرفي** : بعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2001، لم تتغير هذه التركيبة بعد عشر سنوات أي نهاية 2011، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و14 بنك خاص، ولقى الوضع على ماهو عليه إلى غاية الزمن الحالي أي نهاية 2016، وعموما يتكون الجهاز المصرفي الحالي من : [1]

**1. بنك الجزائر** : يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 11 هو ( مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)، وبالتالي منذ صدور هذا القانون اصبح يسمى بنك الجزائر.

**2. البنوك الوطنية العمومية** : حيث تسيطر البنوك العمومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي الجزائري إذ نستحوذ على نحو 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض، و90% من الودائع.

**3. بنوك أجنبية ومختلطة وخاصة** : فهي تنقسم إلى بنوك تقليدية وإسلامية، فتستحوذ الجزائر على ثلاثة بنوك إسلامية من بينها بنك واحد مختلط، برأس مال جزائري وأجنبي، وهو بنك البركة، وبنكان إسلاميان أجنبيان وهم السلام والمؤسسة العربية المصرفية، و10 بنوك تقليدية أجنبية وخاصة.

**4. المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل** : يتكون الجهاز المصرفي من 8 مكاتب تمثيل و6 بمؤسسات مالية، تنقسم إلى مؤسستان خاصة و4 مؤسسات مالية عمومية.

يمكن إدراج هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الشكل الموالي :

[1] وفاء فلاح وصبرينة قريرة وأخرون، **"دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة تحليلية وتقييمية الجزائر المغرب مصر) للفترة للفترة 2001 – 2015"**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص : بنوك، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2017/2016)، ص ص : 70، 71.

**الشكل رقم (02-02) : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري**

**المصدر** : صبرينة وفاء قريرة واخرون، دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة تحليلية وتقييمية الجزائر المغرب مصر) للفترة 2001-2015، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص : كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمى لخضر، الوادي، 2017/2016)، ص ص :72.

**ثالثا : آليات التمويل المصرفي** : مع التطور الحاصل في تقنيات الفلاحة و الرغبة الشديدة في تطوير كانت الرغبة في تبني آليات جديدة مستحدثة يمكنها أن تلبي الاحتياجات التمويلية الاستثمار الفلاحي، من هنا سظهر التمويل المصغر و كذا الابتكارات الخاصة بتمويل سلاسل القيمة الفلاحية .

**1. التمويل المصغر** : تعتبر فكرة التمويل المصغر فكرة رائدة في تمكين الفقراء من الحصول على التمويل الكافي لبناء أصول وممتلكات، وتنويع دخولهم وزيادتها، وكذا تقليل قابليتهم للتعرض للضغوط الاقتصادية، وذلك من خلال تبني خدمة دين بسيطة مع التركيز الكبير على عنصر الكفاءة والإلزام الجاد بتسديد القروض. وبالرغم من دخول شريحة كبيرة من المؤسسات المالية التقليدية هذا النوع من الخدمات المالية، إلا أنه لا زال ينظر إلى التمويل المصغر عاى أنه مجال مخصص للتنمية، ولا يناسب العالم الأوسع للأسواق والأنظمة المالية.

إلا أن الملاحظ في الوقت الراهن إدراك تام لمدى ضرورة إتاحة الأنظمة المالية أمام الفقراء، والأهم من ذلك، توفير الطرق العملية لجعل ذلك ممكنا. مع الإشارة إلى أن هذه الأنظمة المالية الموجهة للعملاء الفقراء يجب أن تضم جميع أنواع المؤسسات المالية التي تقدم مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية. لقد بدأت كل من وكالات التصنيف الائتمانية، البنوك التجارية والحكومية، شركات التأمين، ومكاتب التمويل في لعب دور في إنشاء أنظمة مالية سليمة وشمولية لخدمة غالبية مواطني البلدان الفقيرة، مما جعل الحدود الفاصلة بين التمويل المصغر والقطاع الرسمي تتلاشى مع مرور الزمن.[1]

**الشكل رقم (02-03) : موقع القرض المصغر من خارطة القطاع المالي**

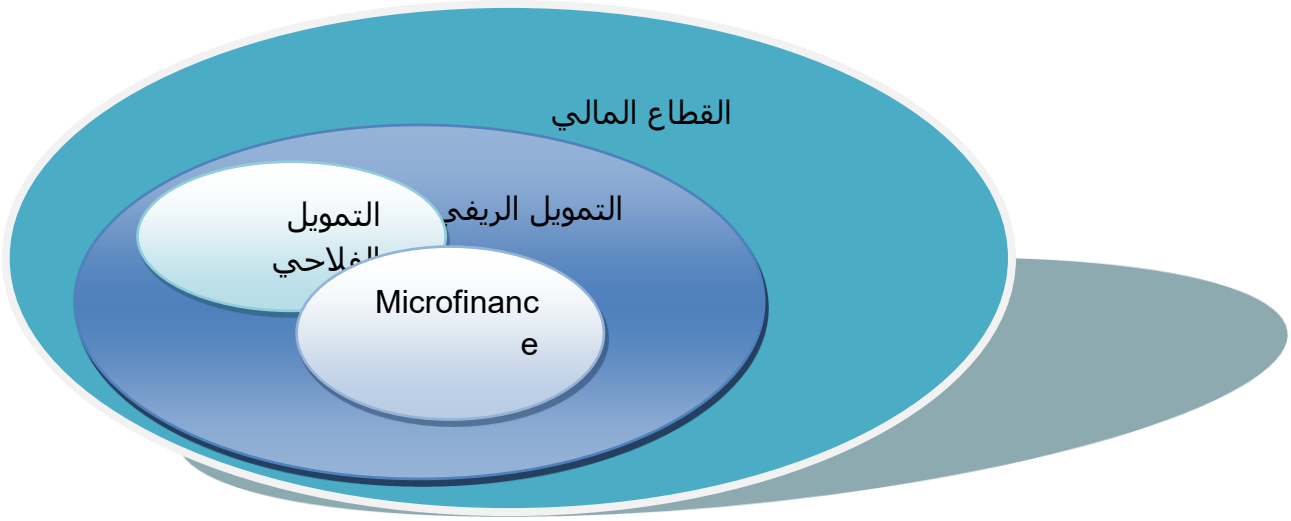


[1] Elizabeth Littlefield، Richard Rosenberg، **Microfinance and the poor**، **Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance**، Finance & Development، n°: 2 June 2004، P : 38، 40.

**المصدر** : بن جواد مسعود، "دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة"، (أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الموسم الجامعي : 2022)، ص : 29.

من خلال الشكل السابق يتبين أن جوهر التمويل المصغر(MF) يعكس انحصار دائرة التمويل من القطاع المالي إلى التمويل الريفي مرورا بالتمويل الفلاحي، ليكون في نفس الوقت العامل المشترك والأكثر خصوصية كونه يعنى بتقديم تسبيقات مالية من قبل المؤسسات المالية وصناديق الخاصة إلى صغار المشاريع وصغار الفلاحين بغرض تمويل دورات إنتاجية واستغلالية وحتى تشييد استثمارات صغيرة.

## 2. آليات التمويل البنكي لسلسة القيمة الفلاحية :

يشير تمويل سلسلة القيمة إلى المنتجات والخدمات المالية التي تتدفق إلى أي نقطة في سلسلة القيمة، والتي تسمح بزيادة الاستثمارات والعوائد المتعلقة بها عبر نمو سلسلة القيمة. في الوقت الذي يمكن أن تكون المعاملات المالية داخل سلسلة القيمة ليست جديدة (يمكن اعتبار تمويل الإنتاج تمويل سلسلة القيمة) وتشمل هذه العملية تحسين التمويل في نقاط محددة في سلسلة القيمة لزيادة القدرة التنافسية لسلسلة القيمة بأكملها عن طريق إشراك جهات فاعلة متعددة والاستفادة من العلاقات لتقليل المخاطر أو تخفيفها.

في كثير من الأحيان في تمويل سلسلة القيمة، يتم إنشاء شكل من أشكال التحالف الاستراتيجي بين الجهة الممولة (بنوك، مؤسسات مالية، صناديق حكومية) وواحد أو أكثر من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وذلك للحد من تكاليف المعاملات وتقليل المخاطر التي تعيق الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

يعمل تمويل سلسلة القيمة بشكل أفضل عندما يكون هناك طلب قوي في السوق، بالإضافة إلى الشفافية، الثقة، والمعاملات القوية والمتكررة بين الشركات. كلما كانت العلاقات أقوى، كلما كان الفاعلون في سلسلة القيمة أكثر سهولة في الاعتماد على علاقاتهم لتسهيل الوصول إلى التمويل.[1]

[1] Value chain finance Guide، **Tools for Designing project Interventions that facilitate Investment in key value chain Upgrades**، ACDI/VOCA، FHI 360 and USAID، forthcoming.

الشكل رقم (02-04) : تدفق المنتجات والتدفق المالي ضمن سلسلة القيمة

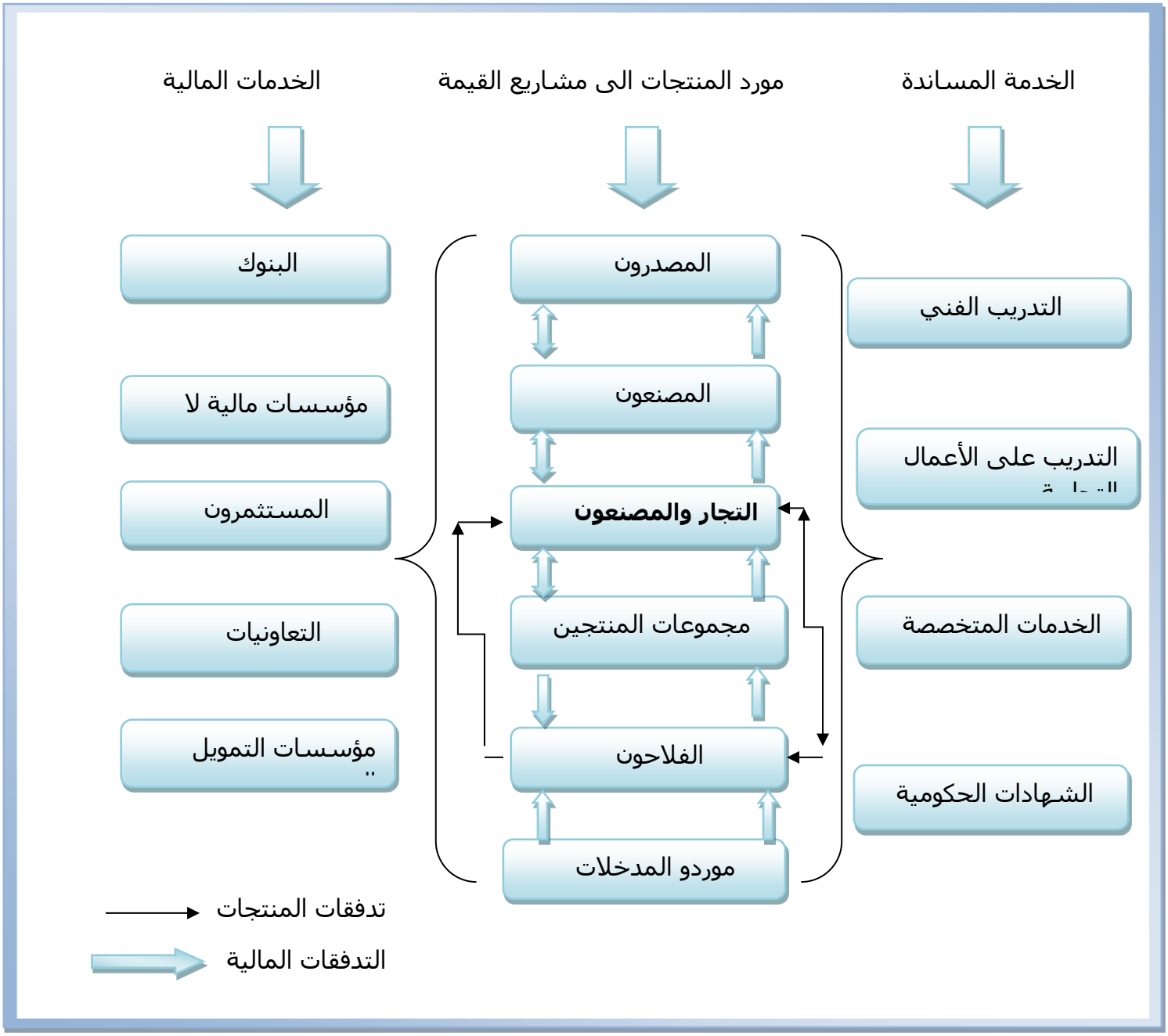


**Source :** Miller، Calvin and Jones، Linda : **Agricultural Value Chain Finance**، Tools and Lessons، FAO et Practical Acyion Publishing، 2010، Rugby، UK. ( Translate by : Hadi Kazouz).

**رابعا: تشريعات والقوانين** : قامت السلطات المختصة إثر وجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض (قانون 90-10) بإجراء عدد من التعديلات المتتالية لضرورو اقتصادية أو مالية متابعة تغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية الجزائرية، وتمثلت هذه التعديلات في صدور عدد من الأوامر أو التنظيمات كالآتي :

**1. الأمر رقم 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001** : وقد تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون حيث قسم مجلس النقد والقرض إلى جهازين : [1]

- الأول يتكون من مجلس النقد والقرض الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية. ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما كانت أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية والدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001، قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

**2. الأمر الرئاسي رقم 03-11 : الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 وهو أمر يعدل ويتمم قانون النقد والقرض 90-10** : [2] لقد جاء هذا الأمر في ظرف تميز الجهاز البنكي الجزائري باضطراب وضعف كبيرين ظهر ذلك جليا في الفضائح المتمثلة في افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، وهذا يدل على الأداء الضعيف الذي قام به بنك

[1] سعاد شعابنية، **"مطبوعة بيداغوجية في مادة النظام المصرفي الجزائري"**، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي45، قالمة،الجزائر، السنة : ؟، ص : 36.

[2] سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص : 266،267.

الجزائر من جهة والأدوات غير الفاعلة التي كان يعتمد عليها في تنفيذ السياسات المسطرة له من طرف الحكومة من جهة أخرى.

ويعتبر هذا الأمر مجالا خصبا لاستقلالية البنك المركزي على الجهاز التنفيذي، ومصا تشريعي يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر01-01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

ونصت المادة 19 من 03-11 على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على اصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر كما أنه المخول قانونا للفصل في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

**3. التنظيمات الصادرة في 04 مارس 2004** : وتتمثل هذه التنظيمات في : [1]

**1.3. التنظيم رقم 04-01** : الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب500 مليون دج وب 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دج للبنوك، و500مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي.

**2.3. التنظيم رقم 04-02** : الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

**3.3. التنظيم رقم 03-04** : الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمي "شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي 1% "حسب المنظمة العالمية للتجارة" من المبلغ الاجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، ويلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع

[1] صليحة بن طلحة ومعوش بوعلام، **مداخلة بعنوان** : "**دور التحرير المصرفي في "اصلاح المنظومة المصرفية"** الملتقى الدول حول : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة شلف، المنعقد يومي : 14 و15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص ص : 486،487،

للمودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

**4. قانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض** : يعد بمثابة الضوء الأخضر للحكومة لمواجهة الوضع المالي الصعب الذي تعرفه البلاد منذ 2014 بسبب تدني الإيرادات، حيث شرعت الجزائر في اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، وذلك بتمكين بنك الجزائر ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية : احتياجات تمويل الخزينة : تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى : توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات، وتحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.[1]

**المطلب الثالث : مصادر النمو الاقتصادي ومؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية**

**اولا : مصادر النمو الاقتصادي** : تتمثل مصادر النمو الاقتصادي فيما يلي : [2]

**1. تراكم رأس المال:** يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء مادية أو بشرية، وهو نتاج تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره لزيادة الناتج المستقبلي، ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال إذ ينبغي عاى الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها الامتناع عن الاستهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك فإن كلفة النمو هي الجزء المضحي به الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم المال.

أما من حيث طبيعة تكوين تراكم رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الإنتاجية، أما جانب تكوين رأس المال البشري فالاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذا المصدر، حيث أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا للاستثمار في رأس المال البشري، وأصدق مثال على ذلك هو ما استوحاء تيودور شولتز من مراقبة لتحسن الانتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الذي لحق برأس المال المادي فيهما، حيث استنتج أن ما لم تتمكن الحرب من تدميره هو رأس المال البشري، وهو ما وفر الأساس للنهضة الصناعية بهاتين الدولتين من جديد.

---

[1] كريمة بن صالح، **"أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية في البنوك دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية"**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، الجزائر، السنة الجامعية : 2019)، ص : 136.

[2] الوليد قسوم ميساوي ومونير بن حاج، **المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة عن : جامعة سطيف 1، العدد : 03، المجلد :15، الجزائر، ص ص : 98، 100.

**2. التقدم التكنولوجي** : يتجلى دوره كمصدر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة الإنتاج عند نفس مستوى المدخلات، ذلك أنه يعني أساليب تقنية أو وسائل إنتاج حديثة (جوارتيني واستروب،) وتتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد، أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساسا في الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

**3. القوة العاملة** : تتمثل القوة العاملة كل العاملين فعلا والعاطلين عن العمل وهم راغبين فيه وقادرين عليه، وكما هو معلوم فإن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الانتاج لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم، فعلى سبيل المثال فإن خريج الجامعة في الاعلام الآلي يمكنه أن يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي الثانوية، وبتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكن حساب الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) ،كناتج لإجمالي العمال في الإقتصاد (L) ،ومتوسط الكفاءة (الرأس المال البشري) للعمال (h) ،وفق العلاقة التالية :

$$H = L \times h$$

**4. الموارد الطبيعية** : لا خلاف بين الاقتصاديين أن الدولة التي لها موارد طبيعية أكبر بإمكانها رفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، إلا أن معظمهم لا يعتبرون هذا العامل محددا أساسيا للنمو بل مساعدا فقط، حيث أن توفره مع غياب العوامل الثلاث السابقة لن يكون له أثر ايجابي على معدلات النمو.

**ثانيا : مؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية :**

**1. مساهمة القطاعات الإنتاجية في الحصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة( 2000-2020):**

التنويع الاقتصادي من خلال المؤشر تنويع الهيكل الناتج يتبين من خلال مساهمة أغلبية القطاعات الإنتاجية في الحصيلة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، وعدم السيطرة بعض القطاعات الحصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التالي : [1]

**الجدول رقم ( 02-09) : مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020( %)**

| السنوات | المحروقات | الفلاحة | الصناعة | البناء والأشغال | الخمات | حقوق ورسوم على الواردات | الناتج الداخلي الخام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

[1] محمد دعمي، **مقال بعنوان : دور ومساهمة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر الهيكل الناتج الداخلي الخام في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**، مجلة دراسات اقتصادية، الصادرة عن : المركز الجامعي بتيبازة، العدد : 03، المجلد : 17، الجزائر، 2023، ص ص : 591، 592.

| | | | العمومية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 100.00 | 6.49 | 30.74 | 8.12 | 7.05 | 8.70 | 39.20 | 2000 |
| 100.00 | 7.17 | 32.98 | 8.49 | 7.46 | 9.75 | 34.16 | 2001 |
| 100.00 | 8.35 | 33.24 | 9.06 | 7.46 | 9.22 | 32.66 | 2002 |
| 100.00 | 7.67 | 31.69 | 8.48 | 6.77 | 9.81 | 35.58 | 2003 |
| 100.00 | 7.26 | 31.00 | 8.26 | 6.31 | 9.44 | 37.73 | 2004 |
| 100.00 | 7.40 | 31.87 | 8.47 | 6.95 | 9.36 | 35.95 | 2000-2004 |
| 100.00 | 6.53 | 28.44 | 7.46 | 5.53 | 7.69 | 44.34 | 2005 |
| 100.00 | 5.78 | 27.79 | 7.93 | 5.29 | 7.54 | 45.66 | 2006 |
| 100.00 | 5.69 | 29.06 | 8.82 | 5.13 | 7.57 | 43.72 | 2007 |
| 100.00 | 5.92 | 28.87 | 8.66 | 4.70 | 6.59 | 45.25 | 2008 |
| 100.00 | 7.18 | 35.58 | 10.98 | 5.73 | 9.34 | 31.19 | 2009 |
| 100.00 | 6.22 | 30.08 | 8.86 | 5.25 | 7.73 | 41.85 | 2005-2009 |
| 100.00 | 6.24 | 34.80 | 10.49 | 5.15 | 8.47 | 34.86 | 2010 |
| 100.00 | 5.86 | 36.41 | 9.14 | 4.55 | 8.11 | 35.93 | 2011 |
| 100.00 | 6.65 | 36.73 | 9.20 | 4.50 | 8.77 | 34.15 | 2012 |
| 100.00 | 7.45 | 38.45 | 9.78 | 4.64 | 9.85 | 29.84 | 2013 |
| 100.00 | 7.21 | 40.19 | 10.41 | 4.86 | 10.29 | 27.04 | 2014 |
| | | | | | | | |
| 100.00 | 6.73 | 37.52 | 9.79 | 4.72 | 9.17 | 32.07 | 2010-2014 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 100.00 | 8.10 | 44.59 | 11.47 | 5.50 | 11.58 | 18.75 | 2015 |
| 100.00 | 7.97 | 45.11 | 11.84 | 5.59 | 12.22 | 17.27 | 2016 |
| 100.00 | 7.83 | 43.63 | 11.67 | 5.51 | 11.76 | 19.60 | 2017 |
| 100.00 | 7.55 | 41.47 | 11.47 | 5.42 | 11.84 | 22.24 | 2018 |
| 100.00 | 7.90 | 42.28 | 12.20 | 5.71 | 12.38 | 19.58 | 2019 |
| 100.00 | 7.86 | 43.31 | 11.74 | 5.55 | 11.96 | 19.58 | 2015-2019 |
| 100.00 | 7.90 | 45.81 | 12.81 | 6.32 | 14.34 | 12.82 | 2020 |
| 100.00 | 7.08 | 36.14 | 9.85 | 5.68 | 9.76 | 31.50 | المتوسط |

**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على :

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، على الرابط : www.bank-of-algeria.dz. تاريخ الاطلاع : 30 ماي 2024، على ساعة : 16:20، تاريخ النشر : 2007-2020.

Banque d'Algérie. "Evolution Economique et Monétaaire"، 2008، P:189، 2009، P:202، 2014، P: 150، 2016، P :106.

بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص : 154.

بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017، ص : 139.

Ministére des Finances-DGPP. "Rétrospective- Produit Intérieur Brut (SCN)2000-2019" . الرابط : على www.dgpp-mf.gov.dz.

**الشكل رقم ( 02-05) : مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019(%)**

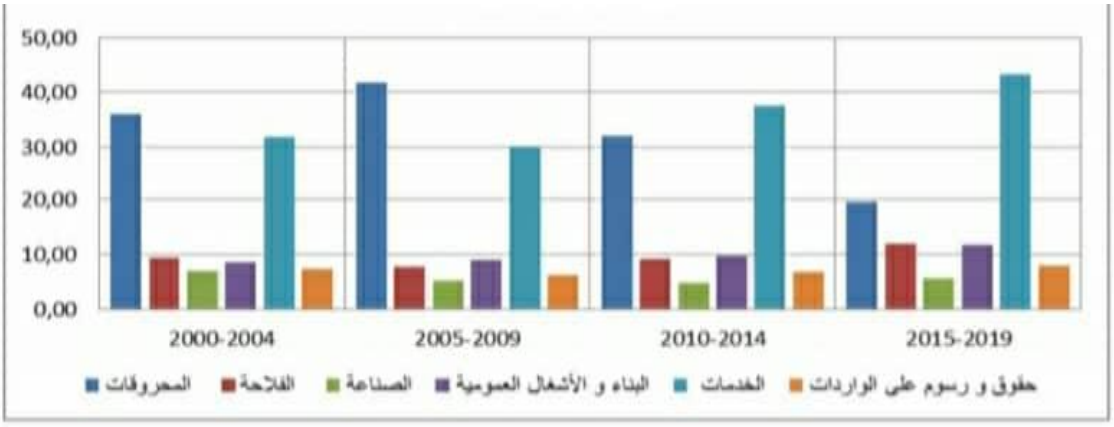


**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الجدول رقم ( 02-09 ) نلاحظ عدم ظهور مساهمة كا من القطاع السياحي والنقل وقطاع الاتصالات في حصيلة الناتج وهذا من جراء أن هذه القطاعات تندرج ضمن قطاع الخدمات، باعتبار ان هذه القطاعات لها أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ومن خلال الجدول رقم ( 02-09 ) والشكل رقم ( 02-05 ) نلاحظ مايلي :

- **قطاع المحروقات** : مساهمة قطاع المحروقات في حصيلة الناتج بلغت 35.95% خلال الفترة 2000-2004، لتنتقل إلى 41.85% خلال لفترة 2005-2009، سجلنا أعلى نسبة مساهمة في الفترتين مقارنة مع بقية القطاعات، وتنخفض نسبة المساهمة في الفترة 2010-2014، إلى 30.07%، ثم الى 19.58% خلال الفترة 2015-2019، ويحتل القطاع المرتبة الثانية في الفترتين من حيث نسبة المساهمة وذلك بعد قطاع الخدمات.[1]

- **قطاع الخدمات** : شهد القطاع تطورا سريعا بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات 31.87% و30.08% خلال فترتين 2000-2004 و2005-2009 على الترتيب، أين سجلنا ثاني اعلى نسبة مساهمة في الفترتين بالمقارنة مع بقية القطاعات وذلك بعد قطاع الحروقات، لترتفع نسبة المساهمة إلى 37.52% خلال الفترة 2010-2014 ثم لترتفع أكثر إلى 43.31% خلال الفترة 2015-2019، ليسجل بذلك القطاع أعلى نسبة مساهمة أثناء هاتين الفترتين بالمقارنة مع بقية القطاعات، هذا التطور كان نتيجة حجم الاستثمارات الكبيرة التي استفاد منها القطاع ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي الأربعة المسطرة خلال الفترة 2001-2019 خاصة في مجال الاتصالات، وهذا الأخير الذي عرف اكتساح لرأس المال الداخلي والاجنبي بسبب توفر بيئة الأعمال.

- **قطاع البناء والاشغال العمومية** : هناك استقرار في مساهمة القطاع في الناتج الداخلي بنسبة مساهمة 8.47%، 8.86%، 9.79%، 11.74% خلال الفترات الأربعة على التوالي، مع الملاحظة تحسن طفيف في هذه المساهمة من

[1] محمد عمي، مرجع سبق ذكره، ص : 593.

فترة إلى أخرى وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات العمومية والتي استفاد منها القطاع ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي الأربعة خاصة في مجال السكن.

**– قطاع الفلاحة** : هناك استقرار في مساهمة القطاع في الناتج الداخلي بلغت نسبة المساهمة 9.36%، 7.73%، 9.17%، 11.96% خلال الفترات الأربعة على التوالي، وهي نسب ضعيفة بالنظر لما تتوفر عليه الجزائر من معطيات تخص القطاع ويأتي القطاع في المرتبة الرابعة من حيث نسبة المساهمة ضمن القطاعات الإنتاجية.

– **قطاع الصناعي** : احتل القطاع الصناعي ذي ترتيب من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام، نسبة المساهمة بلغت 6.95%، 5.25%، 4.72%، 5.55% خلال افترات الأربعة على التوالي، وتعتبر نسب ضعيفة جدا وأقل من تلك المسجلة في الدول النامية بالنسبة لهذا القطاع، والتي لا تتعدى 10%، تصل تلك النسب 40% في الدول المتقدمة وهذا تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الاخرى خاصة قطاع المحروقات والخدمات.[1]

## المبحث الثاني : انعكاسات التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي

يتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض التطورات الملحوظة على مستوى عدة جوانب التي شهدها القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2022، كما أن التمويل الفلاحي لعب دورا حيويا في دعم النمو الاقتصادي على الصعيدين القومي والمحلي، كما ساهم في خلق فرص عمل في القطاع

الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي مما أدى إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما أنه يعتبر من أهم العوامل التي تسهم في تعزيز الاستثمار في الفلاحة.

### المطلب الأول : مراحل تطور قطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2022)

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير القطاع الفلاحي ويظهر ذلك من خلال جملة الإصلاحات التي قامت بها سواء في ظل الحقبة الاشتراكية والمتمثلة في تسيير الذاتي، الثورة الفلاحية، إعادة الهيكلة، أو في ظل فترة الإنتقال نحو اقتصاد السوق، حيث عرف القطاع الفلاحي خاصة منذ بداية الألفية الثالثة إصلاحات واسعة لم يشهدها من قبل ويمكن توضيحها فيما يلي :

**اولا : المخطط الوطني لتنمية الفلاحية (2000-2009)** : قامت الدولة ابتداءا من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد والتي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخططات الوطني للتنمية الفلاحية وذلك سنة 2000، تمخض عنه الإعلان عن برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.[2] تم الإعلان عن برنامجي في ظل المعاناة الكبيرة التي صاحبت القطاع الفلاحي جراء

[1] محمود حسين وأخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص ص : 295، 296.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، نشرة خاصة، ماي 2012، ص : 03.

السياسات السابقة، ما استدعى تسطير مجموعة من الاجراءات تكون ذات بعد استراتيجي يمكن من خلالها تحسين أداء القطاع الفلاحي كما ونوعا.

**ثانيا : سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)** : تم الإعلان عن هذه السياسة في ظل المخطط الخماسي من (2010-2014)، وتتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الفلاحة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.[1] كما تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على هدف الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، والتركيز على الاشتراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترجمة بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[2]

**ثالثا : خصصات تمويل برامج التنمية الفلاحية في الجزائر(2000-2014)** : يعتبر التمويل الفلاحي من بين المحاور الأساسية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحة المعلن عنه في سنة 2000، حيث ومن أجل توسيع عمليات منح التمويل الفلاح وبخاصة صغار للفلاح وبخاصة صغار الفلاحين قامت الحكومة بتخصيص مبالغ معتبرة تزامنت مع كل برنامج معلن عنه حيث يوضح الجدول الموالي تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي من طرف الحكومة.

**الجدول رقم (02-10) : تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة( 2000-2014)**

الوحدة : مليار دج.

| التعيين | مخطط الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 | مخطط دعم النمو 2000-2009 | مخطط الخماسي 2010-2014 |
|---|---|---|---|
| إجمالي استثمارات | 525 | 7،4202 | 21214 |
| الفلاحة | 4،65 | 300 | 1000 |
| النسبة المئوية % | 46،12 | 14،7 | 71،4 |

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي**، على الرابط :http ; // www.aoad. Org ،تاريخ الاطلاع : 24 ماي 2024 ، على الساعة 14:36 ، تاريخ النشر : 2024 ، ص : 01.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص : 05.

**المصدر** : زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص : اقتصاد تطبيقي، جامعة حمى لخضر، بسكرة، الموسم الجامعي : 2013-2014، ص: 65.

يظهر من خلال الجدول رقم (02-10) أن هناك تطور ملحوظ في مخصصات تمويل القطاع الفلاحي ضمن برامج التنمية في الجزائر، حيث تم تخصيص ما يقارب 65.4 مليار دج لتمويل هذا القطاع في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي و ذلك خلال الفترة 2001-2004، ولكن سرعان ما قامت الحكومة بمضاعفة هذا المبلغ خلال مخطط دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 ليصبح 300 مليار دج في ظل مخطط دعم النمو، بينما عرف البرنامج الخماسي 2010-2014، أعلى تخصيص منذ الاستقلال حيث قامت الحكومة بتخصيص ما يقارب ب 100 مليار دج في ظل برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ولكن في المقابل نجد أن نسبة الاستثمارات الفلاحية شهدت تراجعا مقارنة بإجمالي الاستثمارات حيث قدرت بحوالي 12.4% وذلك خلال الفترة 2001-2004، لتستمر هذه النسبة في الانخفاض حيث بلغت خلال الفترة 2005-2009 نسبة 7.14%، وبالرغم من زيادة مخصصات تمويل الفلاحة ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 إلا أن هذا التراجع في نسب مخصصات تمويل الاستثمارات الفلاحية يعكس توجه الحكومة إلى اعتماد لتمويل الفلاحة وبخاصة البنوك التجارية.

**رابعا : المخطط الفلاحي في الجزائر (2015-2020)** : يقوم مخطط العمل الفلاحة على ثلاثة ركائز أساسية :[1]

**– الركيزة الأولى** : فتقوم على الفلاحة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية الهيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع الكفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة والدعم أصحاب المشاريع الفلاحية.

**– الركيزة الثانية** : فتقوم على إعطاء أهمية لإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة.

**– الركيزة الثالثة** : تقوم هذه الركيزة على المتابعة ودعم برامج الاستثمار في مجال الصيد والتربية المائيات.

كما يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى : متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 5%، قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دج ومحاولة الوصول إلى 100000 منصب شغل.

**المطلب الثاني : الإطار القانوني وآليات التمويل الفلاحي خلال الفترة ( 2001-2022)**

**اولا : الإطار القانوني** : بموجب القانون رقم 08-16 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي : [2]

---

[1] بوشلاغم عميروش وبوقرة كريمة،**مقال بعنوان : أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية لاستخدام نموذج أشعة انحدار خلال الفترة 2001-2020**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد : 09، العدد: 01، 2022، ص : 33.

[2] الجريدة الرسمية،ج ج د ش، العدد : 46، ص ص : 04 . 06.

بمقتضى القانون رقم 87-19 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

يصدر القانون الآتي نصه عبارة عن مواد :

– يهدف قانون التوجيه الفلاحي إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة التي تسمح بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في الجهود التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

– ضمان تطور المحكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية والسماح بالزيادة في الإنتاجية والتنافسية، مع ضمان حماية الأراضي.

– وضع إطار تشريعي يضمن أن تكون الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الادارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

– تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.

– ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة، تسمح بالتطوير المطلوب – ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي.

**ثانيا : آليات التمويل الفلاحي** : يعد التمويل الفلاحي أحد الأهداف المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية عبر مختلف المخططات المعلن عنها. حيث يتم وفقها تحديد معالم ومصادر تمويلية تليق بمقام القطاع وتغطي مختلف الفاعليات الإنتاجية خلال فترات زمنية محددة.

**1. مصادر تمويل القطاع الفلاحي الجزائري** : ينقسم التمويل الفلاحي في الجزائر من حيث المصدر إلى تمويل غير رسمي وتمويل رسمي، حيث يلجأ الفلاح إلى الحصول على التمويل عبر هذين المصدرين وذلك بحسب السهولة التي يتلقاها من كل مصدر. حيث يتسم كل مصدر بخصائص معينة والتي نعرضها على النحو الآتي :

**1.1. التمويل غير الرسمي** : يضم التمويل غير رسمي كل مصادر التي تعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية. ويتميز بكونه مصدر غير معتمد ضمن الإطار المخصص من قبل الدولة كالبنوك والهيئات المالية المتخصصة، ويمكن أن يكون

شرعي أو غير شرعي وذلك على افتراض أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هي أنشطة توفر دخلا لمن يمارسها لكنها غير مسجلة رسميا.[1] ومن بين المصادر غير الرسمية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر نجد ما يلي :

**1.1.1. التمويل الذاتي** : يعتبر التمويل الذاتي الوجهة الأولى بالنسبة لأي مستثمر وكذلك بالنسبة للفلاح في الجزائر، حيث يتم الاعتماد عليه بنسبة كبيرة من طرف الفلاح في الجزائر لتمويل مختلف الانشطة الفلاحية التي يقوم بها، كما أن الفلاح لا يلجأ إلى المصادر الأخرى للتمويل إلا في حالة الضرورة، وأيضا لا يعد الإدخار هو المصدر الوحيد للتمويل الفلاحي وإنما تساهم المدخرات المتآتية من النشاطات الأخرى التي يمارسها الفلاح أو أفراد أسرته سواء أثناء الموسم الفلاحي أو خارجه من بين مصادر التمويل الذاتي.[2]

**2.1.1. بيع المحصول** : ويعد بيع المحصول من بين المصادر التي توفر التمويل للفلاح، حيث تعتمد هذه الآلية على إبرام إتفاق بين كل من المشتلري والفلاح يتضمن إتفاق على سعر بيع المحصول، كما يتعهد المشتري من خلال هذا الإتفاق على تمويل دورة الإستغلال أو الاستثمار بتحمل جزء أو كل التكاليف المتعلقة بالإنتاج وذلك طيلة الفترة الإنتاجية وجني المحصول.[3]

**3.1.1. الجمعيات الإنتاجية** : كما تعرف بالإنتاج المشترك، حيث يتم وفق هذه الآلية المساهمة بأحد عوامل الإنتاج (الأرض أو رأس المال) ويكون طرفي هذه الشراكة كل من صاحب الأرض وهو الفلاح ومالك رأس المال ويكون التقاسم الربح على حسب نسبة المساهمة في عوامل الإنتاج، فمن خلال هذا المصدر يمكن للفلاح أن يوفر على نفسه توفير التمويل ويوجه كل تركيزه إلى الإنتاج، كما يعد هذا المصدر من بين المصادر الشائعة عبر التراب الوطني.[4]

**2.1. التمويل الرسمي** : يعتبر التمويل الرسمي ذلك المصدر الذي يتم إعتماده من قبل الدولة ضمن إطار قانوني يعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية. وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على ثلاث من أكثر المصادر التي تمول الفلاح في الجزائر.

---

[1] A. Daoud i ،S. Bedrani: ، **Le financement non institutionnel dans l'agriclture** : **quelques résultats d'une enquéte rapide**، Institut National de Recherche Agronomique d'Algerie، revue ، semestrielle، 2001 ، P :33.

[2] لخميسي الواعر، المرجع سبق ذكره، ص ص : 124، 125.

[3] Ali Daoudi ،Betty Wampfler ، **les principes et leus déterminants**. Cah Agri ، Vol 19، N°04، Juillet- aout 2010. P : 244.

[4] A. Daoudi ،S. Bedrani : un essai de caractérisation des principales pratiques، **le financement informel des exploitations agricoles en algerie** ، cahiers du cread N °85-86، 2008 ، P :06.

**1.2.1. الخزينة العمومية** : وتعد الخزينة العمومية من بين المصادر الرسمية التي يمكن من خلالها تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية في الجزائر وذلك منذ الاستقلال، حيث يتم تحديد مخصصات تمويل القطاع الفلاحي عبر قانون المالية السنوي الذي يتم اعتماده من طرف الحكومة. وتعمل الخزينة على تمويل مختلف الاستثمارات الفلاحية وخاصة الضخمة كما أنها تتحمل الخسائر التي قد تحصل للفلاحين من الظواهر الطبيعية أو تحمل الديون المتعثرة لذا الفلاحين بالإضافة إلى دفع الفوارق الناتجة عن القروض المدعمة. وفيما يلي تطور مخصصات التمويل خزينة الاستثمارات الفلاحية والتي شاهدت تطور ملحوظ وذلك بفعل تحسن الوضعية المالية للجزائر.

**الجدول رقم (02-11) : تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي خلال الفترة من (2001-2016)**

| السنوات | الاستثمارات الكلية | الاستثمار الفلاحي | نسبة الفلاحة من الاستثمار الكلي % |
|---|---|---|---|
| 2001 | 446.44 | 75.45 | 16.9 |
| 2002 | 507.26 | 94.21 | 18.57 |
| 2003 | 508.1 | 85.11 | 16.75 |
| 2004 | 553.12 | 96.05 | 17.36 |
| 2005 | 1019.73 | 112.03 | 11.7 |
| 2006 | 1168.47 | 201.03 | 12.048 |
| 2007 | 1906.16 | 308.55 | 16.18 |
| 2008 | 2136.39 | 392.44 | 18.43 |
| 2009 | 2503.42 | 335.59 | 13.4 |
| 2010 | 2778.92 | 392.44 | 14.12 |
| 2011 | 2144.35 | 301.25 | 14.04 |
| 2012 | 1811.97 | 129.61 | 7.15 |
| 2013 | 2050.34 | 209.52 | 9.95 |
| 2014 | 2802.09 | 315.95 | 11.27 |
| 2015 | 2050.34 | 203.52 | 9.92 |
| 2016 | 2403.39 | 271.43 | 11.29 |

**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة، بداية من سنة 2001 إلى غاية 2016.

يوضح الجدول رقم (02-11) أن هناك تطور ملحوظ في مساهمة الخزينة في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر حيث بلغت أقصاه سنة 2008 بما يقارب 393.74 مليار دج لتبدأ بعد هذا التاريخ في التراجع حتى سنة 2016 أين بلغت 43،271 مليار دج، ويعزى هذا التراجع إلى مساعي الحكومة إلى تخفيض النفقات العمومية وتخفيف معاناة الخزينة، كما يظهر من خلال الجدول أن مكانة الفلاحة غير مستقرة وهذا ماتبرزه نسبة الاستثمار الفلاحي وبالنسبة لمجموع الاستثمارات غير منتظمة حيث بلغت أقصى نسبة ب 57،18% وذلك سنة 2002، كما تشهد سنة 2015أدنى نسبة مخصصات للاستثمارات الفلاحية بالنسبة للاستثمارات الكلية حيث قدرت ب 92،9% وهذا راجع إلى بداية تراجع أسعار المحروقات ما جعل الحكومة تعمل على تخفيض مجمل النفقات من أجل إعادة التوازنات المالية للبلاد. من خلال هذه الأرقام الواردة في الجدول يتضح أن للخزينة العمومية دور مهم فيما يخص تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة فهي تعتبر بمثابة المحرك المالي الرئيسي بالنسبة للفلاحة في الجزائر.

**2.2.1. التعاضديات الفلاحية** : يعتبر تمويل عن طريق التعاضديات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي وذلك لأن الإئتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام الإئتمان الفلاحي فهذا النظام يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب إلى الفلاح كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة ويهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي.[1]

**3.2.1. البنوك التجارية** : بعد سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض 90/10 في ظل سياسة تحرير اقتصاد الوطني، أصبح بنك الفلاحة من البنوك التجارية مما دعا إلى تغيير علاقته إتجاه القطاع الفلاحي، حيث أصيحت العلاقة تجارية مما ترجم ذلك لتقليص التمويل الموجه للفلاحة والتوجه نحو سياسة تمويل المشاريع الناجحة، وقد جعل هذا الأخير يشدد في إجراءات الحصول على القروض بالنسبة للفلاحين.[2]

## المطلب الثالث : مساهمة التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي للفترة (2001-2022)

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية الألفية الثالثة، وتظهر أهمية في الاقتصاد الوطني كونه القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق

[1] محمد بويهي، "**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**"، (أطروحة الكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص : تسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2004)، ص : 161.

[2] بن سمية بودلال، مرجع سبق ذكره، ص : 11.

التزايد غير المحدود لعددهم، وفي الجزائر وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها فإن القطاع الفلاحي يبقى الأهم من بينها.[1]

**اولا : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي** : يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي باعتبار الناتج المحلي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

**الجدول رقم (02-12) : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في الفترة (2009-2015)**

**الوحدة : ألف نسمة**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 139520.00 | 161734.40 | 198769.10 | 209415.56 | 209415.56 | 213343.00 | 166294.00 |
| الناتج الفلاحي الإجمالي | 12775.00 | 31644.41 | 16110.62 | 16110.62 | 20573.39 | 21966.60 | 19718.00 |
| نصيب الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي | 9.16 | 8.44 | 8.11 | 8.11 | 9.82 | 10.30 | 11.81 |

**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على الاحصائيات :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 33، الخرطوم، 2013.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 31، الخرطوم، 2011.

[1] عزيز دحماني وخديجة عرابي ، **مقال بعنوان : دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر**، ص: 28.

من خلال الجدول رقم (02-12) نلاحظ أن الناتج الفلاحي الإجمالي عرف تطور كبيرا خلال الفترة 2009-2015 حيث انتقل من 12775 مليون دولار سنة 2009، إلى 21966.60 مليون دولار في 2014، غير أنه تراجع إلى 19718 مليون دولار في 2015، ولكن نسبة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي أكبر من ارتفاع الناتج الفلاحي بسبب مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي نسبة ضعيفة جدا رغم أهمية القطاع الفلاحي، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الانتاج الفلاحي وأسعار المواد الفلاحية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى.

**ثانيا : مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر:** يساهم القطاع الفلاحي في الجزائر على إمتصاص البطالة، كما أنه يوفر العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعي وغيرها. والجدول الموالي يبين تطور نسبة العمالة الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020، كما يلي : [1]

**الجدول رقم ( 02-13) مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر (2000-2020)**

**الوحدة : نسبة مئوية**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 24 | 26 | 26 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 26 | 13 |
| 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| 12 | 11 | 9 | 11 | 9 | 9 | 8 | 10 | 10 | 10 | 10 |

**المصدر** : نجوى جديوي ولطيفة بهلول، تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات ( 2000-2020)، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصادرة عن : جامعة تبسة، الجزائر، المجلد : 05، العدد : 02، ديسمبر 2022، ص : 108.

من خلال الجدول رقم ( 02-13 ) يتضح أن تطور نسبة العمالة في القطاع الفلاحي شهدت تذبذب خاصة خلال الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2016، حيث أنها وصلت إلى أدنى مستوى ب 8%، راجع لعدة عوامل أبرزها النزوح الريفي من أجل البحث عن حياة أفضل في المدينة، وترتفع خلال الفترة الموالية بنسبة 10%، بسبب اهتمام السلطات المعنية بالقطاع الفلاحي بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من البطالة، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة، فهذا القطاع لاتساهم في الزيادة نسبة التشغيل فيه.

[1] نجوى جديوي ولطيفة بهلول، **مقال بعنوان : تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات(2000-2020)**، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصادرة عن : جامعة تبسة، ، العدد : 02، المجلد : 05، الجزائر، ديسمبر 2022، ص : 108.

**ثالثا : تطور مساحة الأراضي المزروعة :**

**الجدول رقم (02-14) : مساحة الاراضي المزروعة بالجزائر في الفترة (2009-2015)**

**الوحدة : ألف هكتار**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساحة الاراضي المزروعة | 8423.34 | 8435.03 | 8445.49 | 9032.70 | 8461.87 | 8465.04 | 8488.03 |
| النسبة% | 3.54 | 3.54 | 3.55 | 3.79 | 3.55 | 3.55 | 3.56 |

**المصدر** : من اعداد الطالبات بالعتماد على الاحصائيات :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع سبق ذكره، رقم 31، 33، 36.

من خلال الجدول رقم (02-14) يتضح ان مساحة الاراضي المزروعة تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي مساحة الجزائر المقدرة ب 238174.1 ألف هكتار.

**رابعا : توزيع المساحات الفلاحية في الجزائر** : يطلق على الجزائر اسم بوابة افريقيا لما تتميز به من موقع استراتيجي جعلها محل أطماع للعديد من المستعمرين، فهي أكبر دولة عربية وافريقية 2381.531 كيلو متر، وتحتوي على نصيب هام من الأراضي الفلاحية والشكل الموالي يوضح ذلك :

**الشكل رقم (02-06 ) : توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر لسنة 2021**

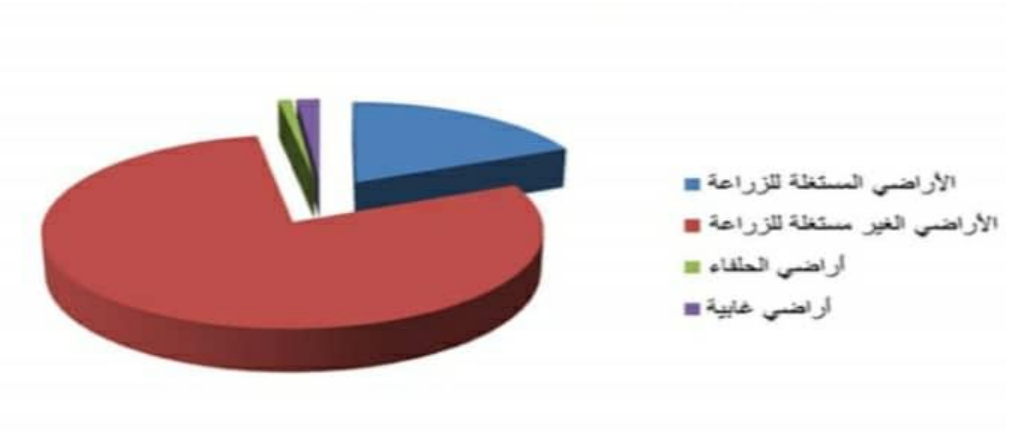


**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على : Direction des Statististique Agricoles et des Systèmes d'un formation، 2021.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر، نلاحظ أن الأراضي الفلاحية الغير مستغلة تمثل جزء الأكبر بالنسبة 78.8%، ما يدل على أن الجزائر تمتلك مساحات كبيرة لكنها للأسف غير مستغلة إلا نسبة قليلة تقدر ب 18.5% مع نسب معتبرة من المساحات المستغلة في الحلفاء ب1%، وأخرى أراضي غابية بنسبة 1.7%.

**خامسا : تطور نشاط الإنتاج النباتي** : يحتل إنتاج المحاصيل مكانة مهمة في الفلاحة حيث أنه الدعامة الأساسية للإمدادات الغذائية ويتحقق الأمن الغذائي إلى حد كبير إذا كان إنتاج المحاصيل وفيرا والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفرع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من تراكيب المحاصيل، ولعل أهمها مجموعة الحبوب ومجموعة البقوليات ومجموعة الخضار والفاكهة.[1] والشكل التالي يوضح لنا أكثر عن تطور إنتاج الحبوب

**الشكل رقم (02-07) : يوضح تطور إنتاج الحبوب**

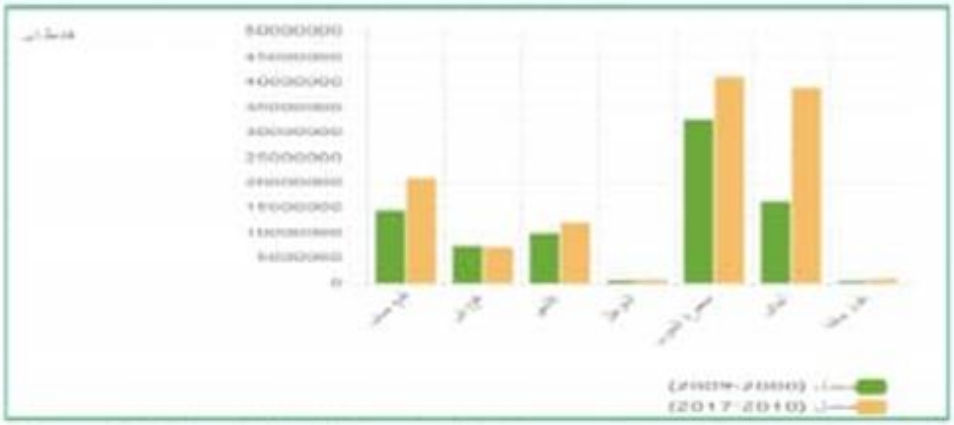

**المصدر** : حسين عماري، نفس المرجع، ص : 116.

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، خلال الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)، حيث احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الفلاحية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، ث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة الممتدة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009)، ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017، ومنه تحسنت وفرة المنتجات الفلاحية بشكل ملحوظ، ولا سيما من أجل :

[1] حسين عماري، "**أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2020)**"، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد الكمي، جامعة : البويرة،الجزائر، الموسم الجامعي : 2022/2021)، ص ص : 115، 120.

- القمح الصلب (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29%، البقوليات 39%، الخضراوات 184%، البطاطا 235، الحمضيات 115%.

**الشكل رقم (02-08) : يوضح إنتاج توزيع الحمضيات**

**المصدر : حسين عماري، نفس المرجع، ص : 120.**

من خلال الشكل المقابل يوضح أن إنتاج موالح الحملة 2018-2019 يقدر بحوالي 13.4 مليون قنطار بزيادة 6% عن الحملة السابقة.

75% من إجمالي الإنتاج يأتي من البرتقال، و14% من الكليمونتين، و7% من الليمون، و4% من اليوسفي(الماندرين). شهدت جميع أصناف الحمضيات زيادة في إنتاجها مقارنة بالموسم السابق باستثناء إنتاج الليمون الذي انخفض بمقدار 15%.

**سادسا : تطور نشاط الإنتاج الحيواني** : يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

ومن أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد 5 أنواع رئيسية هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل. حيث قدر مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 بنحو 24 مليون رأس، ليرتفع هذا العدد إلى 33 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017 بمعدل زيادة قدره 37%.[1]

**الشكل رقم (02-09) : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)**

[1] حليمة بن سعيد ومصطفى سعدي، **"واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018"** (مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، الموسم الجامعي 2022/2021)، ص ص : 60، 63.

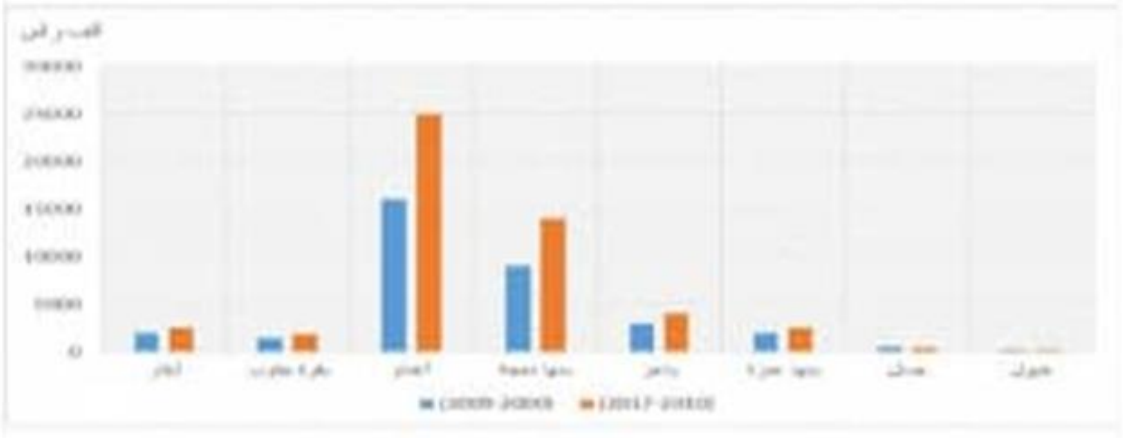

**المصدر : حليمة بن سعيد ومصطفى سعدي، نفس المرجع، ص : 61.**

نلاحظ من خلال الشكل من خلال الشكل تمثل الأغنام نسبة 78% من إجماي الثروة الحيوانية أي ما يمثل 26 مليون رأس، ثم تليها الماعز بنسبة 14% التي تمثل 4 مليون رأس، أما الأبقار فتمثل 6% من إجمالي الثروة الحيوانية، وهذا ما يعادل 1 مليون رأس.

**الجدول رقم (02-15) : تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2016-2018**

| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| اللحوم الحمراء (طن) | 5298067 | 5439024 | 5290121 |
| اللحوم البيضاء (طن) | 5049188 | 5298067 | 5403692 |
| الحليب (1000 ل) | 3513422 | 3521210 | 3279972 |
| الحليب المجمع (1000 ل) | 854079 | 975966 | 933496 |
| البيض (1000 وحدة) | 6555562 | 6570417 | 6280856 |
| العسل (طن) | 70419 | 61235 | 73242 |
| الصوف (طن) | 377425 | 382381 | 370485 |

**المصدر** : حليمة بن سعيد ومصطفى سعدي، مرجع سبق ذكره، ص : 62.

من خلال الجدول رقم (02-15) فقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء في عام 2018 انتاجها إلى حوالي 5290121 طن، بانخفاض نسبته 2.7% مقارنة بعام 2017 الذي بلغ حجم الإنتاج فيه بقيمة 5439924 طن وهذا بسبب انخفاض الطلب عليه، نظرا لانتشار الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية، وكذا انخفاض الطلب الذي أدى إلى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية، إلا أن الحكومة تعمل على التحكم في انتشار هذه الأمراض من خلال التلقيح.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء، فقد بلغ الإنتاج حوالي 5403692 طن سنة 2018، بزيادة قدرها 2% مقارنة بالعام السابق له، ولقد عرف هذا النوع من الإنتاج ارتفاعا متواصلا بفضل سياسات الدعم للمنتجين بالإضافة إلى

تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج اللحم، أدى ذلك إلى عصرنة أكواخ الدجاج بما يتماشى والشروط الموضوعة.

من حيث إنتاج الحليب، فقد تم جمع 933496 مليون لتر. وتعود هذا النتائج الضعيف لعدم منح الاهتمام الكافي بهذا المجال مقارنة بسنة 2017، التي انخفض فيها إنتاج الحليب بنسبة 6.9% و4.4% على التوالي للإنتاج والتحصيل، مثل إنتاج الحليب فقد انخفض إنتاج بيض بنسبة 4.4% في الواقع، من إنتاج يقدر بنحو 6.57 مليار وحدة في عام 2017 إلى 6.28 مليار وحدة في 2018. في حين قدر إنتاج العسل سنة 2018 لحوالي 7.324 طنا، مقارنة بسنة 2017 التي قدر فيها انتاجه بحوالي 6.123 طنا أي بزيادة قدرها 19.6%. وفيما يخص إنتاج الصوف فقد بلغ 370485 طن عام 2018 مقابل 382381 طن عام 2017، هو ما يمثل انخفاضا بنسبة 3.1%.

**الشكل رقم ( 02-10 ) : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر (2000-2020)**

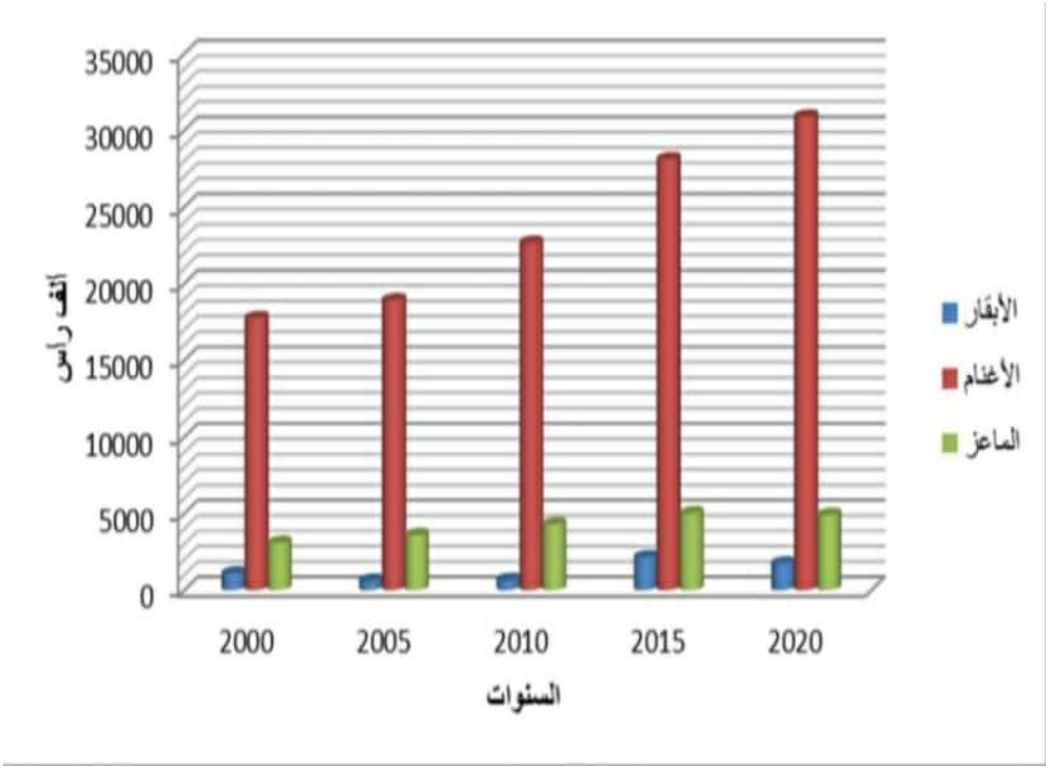


**المصدر** : من اعداد الطالبات بالاعتماد على للاحصائيات الزراعية العربية لسنة (2000-2020).

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح تطور الثروة الحيوانية (الحيوانات الأكثر المردودية) في الجزائر خلال فترة(2000-2020)، حيث نلاحظ ان عدد الابقار عرف تراجعا عامي 2005، 2010 ب624.60 الف رأس، 62،675 ألف رأس على التوالي بالمقارنة مع سنة 2000 حيث كان 1100 ألف رأس، بينما عرف إجمالي الأغنام إرتفاعا من عام لآخر سنة 2000 يقدر الإجمالي 11778 ألف رأس، ووصل في عام 2020 إلى 30905.5 ألف رأس، أما بالنسبة لعدد الماعز فعرفت تحسن ثابت نسبيا خلال فترة الدراسة، عام 2000 بلغت 3086 ألف رأس وأصبحت سنة 2020 إلى 4908.17 ألف رأس.

**خلاصة الفصل :**

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نستعرض دور البرامج التنموية في الجزائر منذ عام 2001 حتى 2022 في دعم النمو الاقتصادي، كما سلطنا الضوء على تأثير الجهاز المصرفي في تعزيز القيمة الاقتصادية وتطويره من خلال إنشاء بنوك ومؤسسات مالية.

كما ركزنا على دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي من خلال آليات تمويلية. وأخيرا يشير الفصل إلى التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر، ومساهمة التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي حيث أكد على أهمية التنويع الاقتصادي لتعزيز النمو المستدام.

# الخاتمة العامة

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعني بإشكالية ما مدى فعالية التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2022؟ والذي احطنا بجوانبه من خلال فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه حول التمويل المصرفي الفلاحي والنمو الاقتصادي وذلك لإبراز المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوعها، إذ تم معالجة موضوع التمويل المصرفي الفلاحي بمفهومه والتعرف على صيغه وشروط نجاحه. والفصل الثاني تطرقنا فيه لدراسة تحليلية حول فاعلية التمويل الموجه في القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة 2001-2022، حيث قمنا بإبراز نظرة حول البرامج التنموية ومؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية ومراحل تطور قطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2022 ومساهمة التمويل الفلاحي في التمو الاقتصادي للفترة 2001-2022.

ومن الحديث على التمويل المصرفي الفلاحي والذي سعينا من خلاله لتسليط الضوء على دوره في دعم النمو الاقتصادي، يمكن القول أن لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل والمنتجات الفلاحية يجب تعزيز الاستثمار وأيضا على الجهات المعنية بالتمويل المصرفي الفلاحي العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الوصول إلى التمويل بشكل أكبر للفلاحين، وتوفير الدعم ومن خلال تحليلنا لهذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج منها يمكننا من اختبار صحة الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

❖ **صحة اختبار الفرضيات :**

من خلال الدراسة يمكن اختبار الفرضيات كالتالي :

- **نصت الفرضية على أنه :** توجيه التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر يمكن أن تكون هذه النظرية صحيحة إذا ما تم تنفيذ التمويل بشكل فعال واستثمر بشكل صحيح في تطوير البنية التحتية وتحسين التقنيات الفلاحية وجودة المنتجات الفلاحية سيعزز بالتأكيد قدرة القطاع الفلاحي على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

- **نصت الفرضية الثانية على أنه :** هذه الفرضية تشير إلى أهمية التمويل المصرفي حيث أنه يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي دون أن يكون هناك تأثير معاكس من النمو الاقتصادي نحوه.

- **نصت الفرضية الثالثة على انه :** هذه الفرضية صحيحة إذا تم توجيه التمويل المصرفي في الجزائر تحت البرامج التنموية نحو القطاع الحيوي مثل الفلاحية، فإنه من المرجح أن يحدث زيادة في إنتاجية الفلاحة

وتحسين في مستويات الدخل الفلاحي، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاقتصادية للفلاحين والمجتمع بشكل عام.

– **نصت الفرضية الرابعة على أنه :** فرضية صحيحة اعتماد تقنيات حديثة في قطاع المال والبنوك أدى إلى توفير آليات تمويل متنوعة تشمل القروض والتمويل المصرفي الملائم، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.

– **نصت الفرضية الخامسة على أنه :** حققت سياسة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في الجزائر وفق الأهداف المنوط بها يمكن ان تكون نظرية صحيحة، والأهداف هي تعزيز الإنتاجية الفلاحية ، تحسين مستويات دخل الفلاحين ، زيادة الاستدامة البيئية.

❖ **النتائج النظرية للدراسة :**

– تتجلى أهمية التمويل المصرفي في القدرة والمساعدة في تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع.

– يعتبر التمويل الفلاحي هو الدعم المالي المقدم للقطاع الفلاحي لتعزيز انتاجيته.

– تقييم احتياجات الفلاحين ومتطلبات المشاريع الفلاحية تعتبر أول خطوة للتمويل الفلاحي للقطاع الفلاحي.

– النمو الاقتصادي يعتبر الزيادة في الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن.

❖ **النتائج التطبيقية للدراسة :**

– البرامج التنموية تشكل جزءا أساسيا من الجهود الحكومية والخاصة لتعزيز التقدم الاقتصادي.

– تهدف البرامج التنموية عادة إلى تعزيز البنية التحتية ودعم القطاعات الحيوية مثل فلاحة والصناعة.

– مؤشرات نمو القطاعات الاقتصادية تلعب دورا حيويا في نمو الاقتصاد بشكل عام.

– مراحل تطور القطاع الفلاحي يعكس التحولات والتطورات التي شهدتها الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2001–2022، وتسلط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز القطاع الفلاحي وتحسين أدائه و انتاجيته.

– خلال الفترة 2001–2022 ساهم التمويل الفلاحي في النمو الاقتصادي من خلال توفير رأس المال للفلاحين وتعزيز الاستثمارات الفلاحية وتنويع المنتجات، خلق فرص العمل في القطاع الفلاحي.

❖ **الاقتراحات والتوصيات :**

– تعزيز التمويل الأخضر وذلك بتشجيع المؤسسات المالية على تقديم التمويل للمشاريع الفلاحية والتي تحافظ على البيئة.

– تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات الفلاحين مثل التأمين الفلاحي.

– توجيه الاستثمار نحو الابتكار من خلال توجيه التمويل المصرفي نحو المشاريع الابتكارية واعتماد التكنولوجيا الحديثة في الفلاحة.

– توفير التمويل الفلاحي بفوائد معقولة وشروط ملائمة للفلاحين.

بتبني هذه التوصيات، يمكن تعزيز دور التمويل المصرفي في دعم القطاع الفلاحي وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل فعال ومستدام.

❖ **آفاق الدراسة :**

يمكننا القول بأن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها :

– ما هو أثر التمويل المصرفي الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

– ما هو دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاعات الاقتصادية ؟

– كيف تؤثر المخططات المصرفية على توفير السيولة للفلاحين ومزارعي القطاع الفلاحي ؟

– دور الاستثمارات الفلاحية في النمو الاقتصادي ؟

**تم بحمدا الله**

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا :**

- **الكتب**

1. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
2. جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، **القروض المصرفية والتمويل (2)**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2016.
3. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2010.
4. رحمان حسن الموسي، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2013.
5. صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني : القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
6. سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
7. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.
9. عبد المطلب، عبد الرزاق حمدان، **المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
10. فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**،، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007.
11. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010.
12. محمد عبد العزيز عجيمة وأخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2007.
13. محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، جامعة الإسكندرية، 2000.
14. محمد العزيز عجيمة وعبد الرحمان يسري، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

15. محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

16. محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطر والسيطرة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009.

17. محمود حسين وأخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

18. نسرين عبد الحميد نبيه، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء الإسكندرية، مصر، 2010.

19. نوري محمد الكصب، **التنويع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016.

20. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018.

21. وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي الريفي عرض وآفاق**، نشرة خاصة، ماي 2012.

- **مجالات**

1. أمينة عباس وأسماء حمدون، **مقال بعنوان : أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019**، مجلة العلوم التجارية، الصادرة عن : جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2023.
2. أمال زقاري، **مقال بعنوان : التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الصادرة عن : مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسة، المركز الجامعي بتيبازة، العدد : 04، الجزائر، جانفي 2018.
3. أمينة بنحنافي وفيصل مختاري، **مقال بعنوان : أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**، مجلة الجزائرية في الاقتصاد ومالية، الصادرة : جامعة معسكر، الجزائر، 2019.
4. بوشلاغم عميروش و بوقرة كريمة، **مقال بعنوان : أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنوع الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية للاستخدام نموذج أشعة انحدار خلال الفترة 2001-2020**، مجلة الدراسات الاقتصادية، الصادرة عن : جامعة الجلفة، العدد : 09، مجلد :09، الجزائر، 2022.

5. جمال سويح وعطاء الله بن طيرش، **مقال بعنوان : تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الصادرة عن : جامعة الأغواط، العدد : 01، المجلد :01، الجزائر، مارس 2017.

6. حاكمي بوحفص واخرون، **مقال بعنوان : دراسة العلاقة بين التطور الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1919-1990 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد : 01، المجلد : 05 ، السنة : ؟.

7. عزيز دحماني و خديجة العرابي، **مقال بعنوان : دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادى في الجزائر**، سنة : ؟

8. زكريا جوفي، **مقال بعنوان : مقال بعنوان : أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2018**، مجلة مجاميع المعرفة في العلوم الاقتصادية، الصادرة عن : جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.

9. زكرياء مسعود، **مقال بعنوان : تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الصادرة عن : جامعة الوادي، العدد : 06، المجلد: 04، الجزائر، جوان 2017.

10. زوينة بن فرج ونبيلة نوي، **مقال بعنوان : قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة والمستقبلية)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الصادرة عن : مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، العدد : 02، مجلة :02 ، الجزائر، جوان 2015.

11. صراح بن صراح ومحمد سفيان بزار، **مقال بعنوان : تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة**، مجلة الجزائرية للاقتصاد، الصدرة عن : جامعة تلمسان، العدد : 02، المجلد 08، الجزائر، جوان 2017.

12. صفية حميدة والعربي غويني، **مقال بعنوان : دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، الصادرة عن ، جامعة الجزائر 03، 2021.

13. ضياء فتحي عدل، **مقال بعنوان : اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2019**، مجلة البحوث المالية والتجارية، الصادرة عن : المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة، البلد :؟، 2021.

14. عابر بشيكر، **مقال بعنوان : دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة الاقتصاد و الاحصاء مطبق، الصادرة عن : المركز الجامعي غليزان، العدد : 02، المجلد : 13، الجزائر، ديسمبر 2016.

15. عابر شريط وياسين جلول بن حاج ، **مقال بعنوان : الأداء الإقتصادي الوطني من خلال البرامج التنموية البرامج الخماسي 2010-2019نموذجا**، مجلة الاقتصاديات و التنمية البشرية ،الصادرة عن: جامعة تيارت، العدد: 01، المجلد: 06، الجزائر،2001.

16. عزيز دحماني وخديجة العرابي، **مقال بعنوان : دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر – زراعة التمور نموذجا**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، البلد : ؟، 2017.

17. عمر امين مزروك محمد وحازم صبحي البنى، **مقال بعنوان : التمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق- دراسة قياسية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الصادرة عن كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، لبنان، العدد : 61، المجلد : 17، 2022.

18. فتيحة بوهري، **مقال بعنوان : دراسة قياسية لحددات النمو القطاع الراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الأبحاث، الصادرة عن : جامعة قسنطينة، 2021.

19. فوزية خلوط، **مقال بعنوان : برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن : جامعة بسكرة، العدد : 29، المجلد :13، الجزائر، فيفري2013.

20. محمد بوبكر وهجيرة مكاوي، **مقال بعنوان : تحليل العلاقة الديناميكية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي فب الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة دفاتر بوداكس، الصادرة عن : المركز الجامعي نور البشير، البيض، العدد : 01، المجلد : 10، جوان 2021.

21. محمد حسن وأحمد خليفة، **مقال بعنوان : تطور أداء التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة 2006-2016**، مجلة المصرفي، الصادرة عن : بنك السودان المركزي الخرطوم، السودان، جوان 2017.

22. محمد دعمي، **مقال بعنوان : دور ومساهمة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر الهيكل الناتج الداخلي الخام في تقوية وتمتين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**، مجلة الدراسات الاقتصادية، الصادرة عن : المركز الجامعي بتيبازة، العدد : 03، المجلد : 17، الجزائر 2023.

23. ميمونة داودي، **مقال بعنوان: البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة**(عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا) الصادرة عن: كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2،العدد:02،المجلد:05،الجزائر.

24. نجوى جديوي ولطيفة بهلول، **مقال بعنوان : تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات 2000-2020**، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، الصادرة عن : جامعة تبسة، العدد : 02، المجلد : 05، الجزائر، ديسمبر 2022.

25. نور الدين كروش، **مقال بعنوان : دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصاديات، الصادرة عن : المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد : 04، المجلد : 08، الجزائر، جانفي 2019.

26. الوليد قسوم ميساوي ومونير بن حاج، **مقال بعنوان : المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، الصادرة عن : جامعة سطيف 01، العدد : 03، المجلد : 15، الجزائر، السنة : ؟.

27. هدى بن محمد، **مقال بعنوان : عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة الكلية السياسية والاقتصادية، الصادرة عن : جامعة قسنطينة 02، العدد : 05، الجزائر، جوان 2020.

- **الرسائل الجامعية**

1. الامين بالصالحي وعبد المنعم بن جابر، "**أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر خلال فترة من 1990 حتى 2018 استخدام المنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمانية الموزعة المتباطئة ARDL**"، (رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار، موسم الجامعي : 2019/ 2020).
2. ايمان معوش والنسيمة بورحلة، "**واقع التمويل المصرف في القطاع الفلاحي في الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات المالية والبنوك جامعة البويرة، الموسم الجامعي : 2014-2015).
3. عبد الباسط ولد عمري، "**إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال فترة من 1980-2013** "،(مذكرة تدخل ضمن المتطلبات نيل شهادة الماجستير، الصادرة عن : العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الموسم الجامعي 2015-2016).
4. تغريد محمد الغندور، " **المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر**"،( اطروحة الدكتورة غير منشورة، الصادرة عن : كلية التجارة وإدارة الأعمال، تخصص : تجارة خارجية ، جامعة خلدون، مصر، الموسم الجامعي : 2012- 2013).

5. الحسين عماري،" **أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة من1990-2020** "، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي، جامعة البويرة، الموسم الجامعي : 2021/2020).

6. حليمة بن سعد ومصطفى سعدي،" **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة من سيد حتى 2018** "،(مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة في الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات العمل، جامعة خلدون تيارت، الموسم الجامعي : 2021-2022).

7. بشير هارون، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر والسنغافورة خلال الفترة من 1997 إلى 2018** "، (أطروحة مقدمة لنيل الشهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص : السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة باتنة، 2021-20022).

8. دلال بن سمية، "**التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر من 1990 ل 2000 دراسة حالة بنكBANK** " ، (مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي : 2004 ).

9. ،سهيلة حسيب، "**قياسية حالة الدول المغرب العربي**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص : إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بو الصرف، ميلة، الموسم الجامعي : 2020-2021).

10. صدر الدين صوايلي، "**النمو والتنمية التجارية الدولية في الدول النامية**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص : اقتصاد سياسي، جامعة الجزائر03، الموسم الجامعي : 2005-2006).

11. عبد الباسط ولد عمري، "**إسهام التعليم، في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1980- 2013** "، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، الصادرة : عن العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الموسم الجامعي : 2015-2016).

12. علي بالطاهرة، "**وإصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"، (اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، الموسم الجامعي : 2006).

13. عبد الله بالعيدي،" **التمويل برأس المال المخاطر – دراسة مقارنة مع التمويل بنظام مشاركة**"،( لنيل شهادة الماجستير، تخصص : اقتصاد إسلامي، الصادرة عن كلية العلوم الاجتماعية وعلوم الإسلامية، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي : 2007-2008).

14. عبد الله بلوناس، "**الاقتصاد الجزائري لانتقال من خطة الى السوق ومدى انجازه اهداف التنمية الاقتصادية**"، (أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصاية، تخصص : مالية ونقود، جامعة الجزائر 03، الموسم : الجامعي 2004-2005).

15. كريمة بن صالح، "**اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية في البنوك دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية**"، (اطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة السوق أهراس، الجزائر، الموسم : الجامعية 2019).

16. دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أمبواقي وخنشلة خلال الفترة من 2000-2016 وطروحة مقدمة لاستكمال تطلبات شهادة الدكتورة طور الثالث هي العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مالية جامعات غردية الموسم الجامعي 2018-2019.

17. مجدولين دهينة، "**استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة** "، (اطروحة الدكتوره الصادرة عن : العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود وتمويل، جامعة بسكرة، موسم الجامعي : 2016-2017).

18. مريم العربي وناسو، "**انعكاسات التمويل الفلاحي على الحكومة البنك الفلاحة والتنمية الريفية**،"( مذكرة لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة ادرار، الموسم الجامعي : 2016-2017).

19. هناء شوخي، "**اليات التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية**،" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود مالية، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي : 2012-2013).

20. وفاء فلاح وصبرينة قريرة وآخرون، "**دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية وتقييمية الجزائر المغرب مصر)**"، **للفترة 2001-2015**، (مذكرة مقدمة لاستكمال ومتطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص : بنوك، جامعة الوادي، الموسم الجامعي : 2016-2017).

- **ملتقيات و محاضرات**

1. سعاد شعابنية، مطبوعة بيداغوجية في مادة النظام الاقتصاد نقدي و بنكي، جامعة 08 ماي 45 د م ، جزائر، السنة: ؟.
2. صليحة بن طلحة ومعوش بوعلام، **مداخلة بعنوان** : دور التحرير المصري في إطارة في إصلاح المنظومة المصريفية الملتقى الدول حول : "**المنظومة المصريفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات**" جامعة شلف، المنعقد يومي : 14-15 ديسمبر 2004.
3. نور الدين كروش وإبراهيم سيد، **مداخلة بعنوان** : التمويل الثلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية، ملتقى علمي وطني حول : "**دور التنمية الزراعية بالسدامة في الجزائر الأمن الغذائي الوطني الجزائر**"، مدية ، تاريخ الانعقاد : 10 مارس 2018.
4. **مداخلة بعنوان** : محافظ البنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول تطورات المالية والنقضية لسنة 2015 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية أفريل 2017.
5. عاشور مريزق وعائشة عميش، **مداخلة بعنوان** : الرشادة الزراعية كالية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول :" **القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية**"، جامعة المدية، المنعقد يومي : 28 و29 أكتوبر 2004.
6. دلال بن سمينة، **مداخلة بعنوان** : السياسة لتمويل المصرف والقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول : "**سياسات التمويل المصرفي وأثارها على الاقتصاد والمؤسسات**،" الكلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، تاريخ الانعقاد: 21 يونيو 20 نوفمبر 2006.

- **النصوص القانونية**

1. قانون رقم 09-09المؤرخ13محرم 1431 الموافق 30 ديسمبر 2009.

- **الجريدة الرسمية:**

1. ج ج د ش، العدد: 46.

- **مواقع الكترونية**

1. حنين العتوم، مقال بعنوان : ماهو التمويل البنكي ؟، على الرابط: https://e3arabi.com ، تاريخ الاطلاع : 25 أفريل، 2024، على الساعة 12:51،تاريخ النشر : 29مارس 2021.
2. على الرابط : https://www.univ-soukahras.dz ، تاريخ الاطلاع : 2024/04/29، على الساعة : 14:01.

3. مقال بعنوان : صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، على الرابط : https://ar.m.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع : 25 أفريل، 2024، على الساعة 14:55، تاريخ النشر : ديسمبر 2018، ص : 01.

4. نضال أبو سويرح، تقرير بعنوان : ماهو النمو الاقتصادي؟، على الرابط : https://www.ultrasawt.com، تاريخ الاطلاع : 27 أفريل 2024، على الساعة :14:11، تاريخ النشر : 15مارس 2024.

5. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي، على الرابط : http ; // www.aoad. Org، تاريخ الاطلاع : 24 ماي 2024 ، على الساعة 14:36 ، تاريخ النشر : 2024 ، ص : 01.

6. وسائل قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ( معاير الخل )، على الرابط: https://mail.almerja.com، تاريخ الاطلاع :29/ 04/ 2024،على الساعة : 11:18 ، ص : 01.

- **مراجع باللغة الاجنبية**

1. Daoud i ، S. Bedrani: ، Le financement non institutionnel dans l'agriclture: quelques résultats d'une enquéte rapide، lnstitut National de Recherche Agronomique d'Algerie، revue semestrielle، 2001.
2. Daoudi ،S. Bedrani، le financement informel des exploitations agricoles en algerie : un essai de caractérisation des principales pratiques، cahiers du cread N °85-86، 2008.
3. Lamis Mezghash and Sherifa kassas ،tagged The Impact of Agricultural Bank financing on Economic Growth in Algeria - An Econometric Study 1990-2019 Using the ARDL Model، Journal of Advanced Economic Research, lssue: 02، volume: 07، issued by: Skikda University،(2022).
4. Ali Daoudi، Betty Wampfler ،Le financement informel dans l' agriculture algerienne : les principes et leus déterminants. Cah Agri، Vol 19، N°04، Juillet-aout 2010.
5. By Moghaddam Mustafa Waqazi Awal Muhammad Shukri An article entitled the lmpact of Economic Growth on Employment in the Algerian Economy،University of Tlemcen 2011.
6. Elizabeth Littlefield، Richard Rosenberg، Microfinance and the poor، Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance، Finance & Development، n°: 2 June 2004.

7. Hassan Karnameh haghighi et al، the effect of macroeconomic instability on economic growth in iran ،re – search in applied economics، vol : 04، lssue : 03، usa ،2012.
8. Hurrit Aisha tagged with agricultural financing system in Algeria، published by : Algerian Journal of Legal and Political Sciences، University of Algiers 2020.
9. Jassim Ahmed Sallo Al-Artoushi entitled Foreign Direct lnvestment and its lmpact on the Economic Growth of Selected Developing Countries for the Period 1996-2010، issued by : Faculty of Administration and Economics، University of Laghouat 2014.
10. Jean - Philippe cotis،comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique- sectorial – de l'entreprise)،éditions de l'ocde، France ، 2004.
11. Joel-Cariolle ،Mesurer l'instabilité macroéconomique Applications aux données de recettes d'exportation 1970-2005، fondation pou études et recherches، sur le : développement intemational (FERDI)، Document de travail، France، Mars 2012.
12. Kroush Nour El-Din entitled The Role of Agricultural Finance in Achieving Development، issued by : Al-ljtihad Journal of Legal and Economic Studies، Tissemsilt University Center 2019.
13. Maria jesusfreire –Serén، Human capital accumulation and economic growth، Investigaciones Economicas، fun – daci on SEPI Quintana ، Spanish Economic Association،Vol :25،Issue : 03،Spain، September2001.
14. petr، Howitt، David N. Weil، The New Palgrave Dictionary of Economics، Second Edition. Eds. Steven N. Durlauf and Lawrence E. Blume. Palgrave Macmillan، 2008.
15. Temmar Hamid A، L'économie de l'Algérie : les politiques de relance de la croissance، Tome3، Office des publications universitaires، Alger، 2015.
16. Value chain finance Guide، Tools for Designing project Interventions that facilitate Investment in key value chain Upgrades، ACDI/VOCA، FHI 360 and USAID، forthcoming.
17. Wasila Boufansh the Encyclopedia on the Determinants of the Growth of the Growth of the Agricultural Sector in the United States of America during the Period 1986-2017، Published by : Humanity and Social Journal 2022.

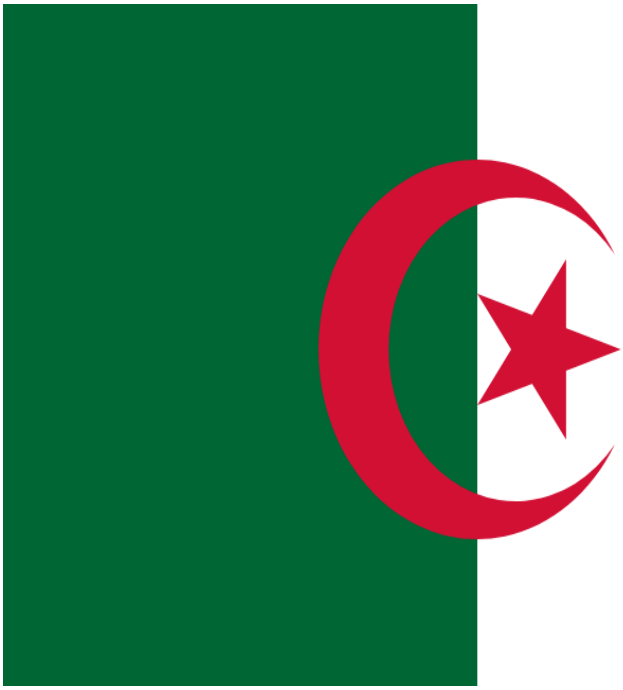

# دور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الفلاحي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2022